كلية التجارة

قسم المحاسبة

أثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة - دراسة تطبيقية

رسالة مقدمة من قبل الباحث

فرج غضيب هندي

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف

الأستاذ الدكتور

سامي عبد الرحمن عبد العظيم قابل

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة-جامعة المنصورة

١٤٣٨هـ-٢٠١٦م

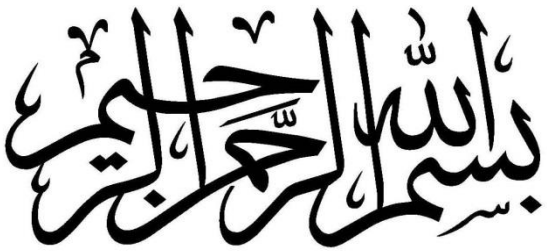

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۚ
رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا ۚ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

(سورة البقرة، الآية ٢٨٦)

الإهداء

الى أرواح . . .

أبي وأمي. . . . . وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا

أخوتي الشهداء . . . . . .السمو والرفعة في عليين

الى إخوتي وأخواتي . . . . . حباً وعرفاناً

والى الصبر الذي ليس له حدود زوجتي الحبيبة ورفيقة دربي في السراء والضراء التي أحاطتني بالحب والوفاء

والدعاء . . . . . وفاءاً وعرفاناً بالجميل

القناديل التي تنير حياتي أولادي. . . . .

أسامه محمد طيبه أستبرق هبه رحمه رقية

الى بلدي الحبيب العراق. . . . .اللهم أدم نعمة الأمن والأمان عليه وأحفظ أهله وسائر بلاد المسلمين.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله القوي القادر، الولي الناصر، الذي جعل العقل أرجح الكنوز وأشرف المعالي والمفاخر، فشرقت بآياته وأستضاءت ببهائه الأسرار والضمائر، وتنورت بأنواره القلوب والبصائر، سبحانه وتعالى، وأحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، أن أمدني بالقدرة على إنجاز وإتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على المبعوثِ بشيراً للمؤمنين ونذيراً للكافرين المؤيد بكتاب رب العالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـــد ...

أتوجـه بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى **الأستاذ الدكتور / سامي عبد الرحمن عبد العظيم قابل، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة المنصورة،** قدوة الباحث في كنز العلماء، بما حباه الله به من حسن الخلق، وعمق العلم ، وسعة الصدر وأمانة النصح ولين الجانب وفيه وجدت الأبوة الحانية، فعلمه وحكمته كان لي نهرًا أشرب منه كلما ظمئت وزادًا أعانني على مواصلة الطريق كلما قل زادي، وتصدت ليَّ العقبات وفاجأتني المشكلات جعلك الله نبراسًا مضيئًا في سبيل العلم ونجمًا ساطعًا في سماء العلماء فجزاك الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى **الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الفتاح ابراهيم رزق، أستاذ التكاليف ورئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة – جامعة المنصورة،** على تفضله بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، والذي تحمل عبء القراءة المتأنية سعيًا للارتقاء بمستوى الدراسة واستواء صورتها على النحو الذي نرجوه ، رغم مشاغله العديدة وضيق وقته، وهو ما يعده الباحث إثراءً للبحث وتشريفاً للباحث ،فجزاه الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية ونفعنا بعلمه وجعله في ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/ أبو بكر محمد يوسف أستاذ المحاسبة المساعد، بكلية التجارة ـ جامعة الزقازيق** ،على تفضله بالموافقة على

الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، والذي تكبد عناء السفر ومشقة قراءة هذه الدراسة على الرغم من كثرة مشاغله ومسئولياته، فله كل الشكر والتقدير والامتنان ، وهو ما أعتبره إثراءً للبحث وتشريفاً للباحث ،فجزاه الله عني خير الجزاء وامده بالصحة والعافية.

وصدق الشاعر إذ قال :

ولو أنني أوتيت كل بلاغة **** وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر**

لما كنت بعد القول إلا مقصراً *** ومعترفاً بالعجز عن واجب الشكر**

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى كل أساتذتي الأعزاء في قسم المحاسبة، وزملائي الكرام، وذلك لما لمسته منهم جميعاً من حسن توجيه ومساعدة وإرشاد، فلهم مني عظيم الحب والتقدير، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول لمن قال بحقها رب العزة (ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) مصر الكنانة أم الدنيا التي حبتنا بطيب وحلاوة نيلها وتعلمنا من علمائها فلا شكر يفي حقها مهما شكرت ولكن أوجز شكري :

بُوْرِكْتِ مِصْـرُ فَــلاَ أَرَانِيَ بَالِغـا..... حَــقَّ الْمَدِيْحِ وَإِنْ جَهَــدْتُ سَبِيْــلِي

يَا مِصْـرُ يَرْعَـــاكِ الإِلَــهُ كَمَا رَعَىَ .....تَنْزِيْلــَهُ مِنْ عَـــابِثٍ وَدَخِيْـــلِ

كما أتوجه بالشكر إلى كل من بذل جهداً وعوناً لإنجاز هذه الدراسة داعياً الله أن يفي كل ذي فضل حقه .

وختامًا، كل عمل بشري لا يخلوا من المثالب والنقصان ولكن حسبي إنه جهد بذلته وعملًا قدمته فإن كان من توفيق فمن الله ، وإن كان من تقصير فمن نفسي والشيطان .

وفي الختام أسأل الله العظيم أن يعم الأمن والأمان في بلدي العزيز وأن يشفي جرحانا ويتقبل شهدائنا إنه سميع مجيب الدعاء.

ربنا تقبل منا أنك أن السميع العليم وتب علينا أنك أنت التواب الرحيم (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ، وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

الباحث

المكتبة المركزية

مستخلص الرسالة

الكلية	كلية التجارة	القسم	المحاسبة	الرقم العام	
اسم الطالب	فرج غضيب هندي	الدرجة العلمية	ماجستير	التاريخ	
عنوان الرسالة	أثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة (دراسة تطبيقية)				

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة أثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة ومعرفة تأثير كل من(التكلفة التاريخية، وصافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة السوقية الجارية، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة) كأحد القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وتوصلت الدراسة الى انه يوجد أثر للقياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة، كما توصلت الدراسة الى حصول قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أعلى تأثير حيث بلغت قيمة معاملة (١،١٢٦) وقيمة t المقابلة (١٥،٢٨٦) ومستوى معنوية (٠,٠٠) ، وجاء قياس صافي القيمة القابلة للتحقق ثاني اقوى المتغيرات تأثيرا بدلالة معنوية بلغت قيمة معاملة (٣,٧٣) وقيمة t المقابلة (٥,٢٣٠) ومستوى معنوية (٠,٠٠)، ثم قياس القيمة السوقية الجارية ذو أثر قوي ومعنوي حيث بلغت قيمة معامله (٠,٢٩٨) وقيمة t المقابلة (٢,٢٥٠) ومستوى معنوية (٠,٠٢٧) ، ثم التكلفة التاريخية اخر القياسات تأثيراً بدلالة معنوية بلغت قيمة معاملة (٠,١٦٤) وقيمة t المقابلة (٢,٢١٠) ومستوى معنوية (٠,٠٣٠).كذلك يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقياسات البديلة للقيمة العادلة مجتمعة بأبعادها(التكلفة التاريخية، وصافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة السوقية الجارية، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة) على قابلية القوائم المالية للمقارنة وبلغ حجم التأثير نسبة ٨١,٥% بمعامل تحديد (R=0.903)

رؤوس الموضوعات ذات الصلة :

القياس المحاسبي ، القيمة العادلة ، القوائم المالية ، القابلية للمقارنة

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
❖ آية قرآنية	أ
❖ الإهداء	ب
❖ الشكر والتقدير	ج- د
❖ مستخلص الرسالة	هـ
❖ قائمة المحتويات	و- ي
❖ قائمة الاشكال	ي
❖ قائمة الجداول	ك- م
❖ قائمة المصطلحات	م- ن
الموضوع	**رقم الصفحة**
❖ الإطار العام للدراسة	١
❖ المقدمة	١
❖ مشكلة الدراسة	٢
❖ اهمية الدراسة	٥
❖ أهداف الدراسة	٦
❖ فروض الدراسة	٦
❖ منهجية الدراسة	٧
❖ خطة الدراسة	٧
❖ الدراسات العربية	٨
❖ الدراسات الاجنبية	٢١
❖ التعليق على الدراسات السابقة	٣٠

الفصل الأول: أسس ومعايير القياس المحاسبي وعلاقتها بالقيمة العادلة كأحد بدائل القياس	٣٢-٥٨
❖ المقدمة	٣٢
❖ مفهوم القياس بصفه عامه والتطور التاريخي له	٣٥
❖ مفهوم القياس المحاسبي	٣٦
❖ أساس تقييم بدائل القياس المحاسبي والمفاضلة بينها	٣٨
❖ أُسُس القياس المحاسبي وعلاقتها بالقيمة العادلة	٣٩
♦ أولا: دور مفهوم القيمة في القياس المحاسبي	٣٩
♦ ثانيا : أسس القياس المحاسبي المعتمدة من لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC	٤١
❖ معايير القياس المحاسبي وعلاقتها بالقيمة العادلة	٤٢
❖ اطار القياس المحاسبي	٤٤
❖ أركان عملية القياس المحاسبي	٤٥
❖ خطوات عملية القياس المحاسبي	٤٦
❖ أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ومدى اتصافه بالدقة والموضوعية والملاءمة	٤٦
❖ صفات القياس المحاسبي	٤٩
❖ أساليب القياس المحاسبي	٤٩
❖ أنواع وأدوات القياس المحاسبي	٥٠
❖ شروط القياس المحاسبي	٥٢
❖ موضوعية القياس المحاسبي ومصادرها واشكال التحيز فيه	٥٢

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمحاسبة القيمة العادلة مقارنة بمحاسبة التكلفة التأريخية في ضوء المعايير المحاسبية	٦٠- ٩٣
❖ المقدمة	٦٠
❖ مبدأ محاسبة التكلفة التأريخية	٦١
❖ مزايا أستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي	٦٣
❖ الانتقادات الموجهة لاستخدام مبدأ التكلفة التأريخية في القياس المحاسبي	٦٥
❖ مبررات التحول من التكلفة التأريخية الى القيمة العادلة في القياس المحاسبي	٦٦
❖ مبدأ محاسبة القيمة العادلة وأثره على القياس وعملية المقارنة وإتخاذ القرارات	٧٠
❖ مفهوم القيمة العادلة	٧٢
❖ المعايير المحاسبية ذات العلاقة بتطبيق مفهوم القيمة العادلة	٧٥
♦ اولاً: المعايير المحاسبية الدولية	٧٥
♦ ثانياً: معايير المراجعة المصرية	٧٨
♦ ثالثاً: المعايير المحاسبية الامريكية	٧٩
♦ رابعاً: معايير التقارير المالية الدولية(IFRS)	٨١
❖ أهداف واستخدامات محاسبة القيمة العادلة	٨٣
❖ مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة	٨٤
❖ قياس القيمة العادلة بالنسبة للأدوات المالية	٨٥
❖ أهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة	٨٦
❖ أساليب قياس القيمة العادلة	٨٧
❖ القياسات المختلفة المعبرة عن القيمة العادلة والممثلة لها في الفكر المحاسبي	٩٢

الفصل الثالث: أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية وعلى قابليتها للمقارنة	٩٥-١٢١
❖ مقدمة	٩٥
❖ مفهوم القوائم المالية	٩٥
❖ أهداف القوائم المالية	٩٧
❖ معايير اعداد القوائم المالية	١٠٠
❖ أنواع القوائم المالية	١٠٢
❖ خصائص القوائم المالية	١٠٥
❖ أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية وعلى قابليتها للمقارنة	١٠٦
❖ دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	١١٠
❖ أهمية خاصية القابلية للمقارنة	١١٦
❖ مقارنة القوائم المالية محلياً	١١٩
❖ مقارنة القوائم المالية دولياً	١٢٠
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية ونتائجها	١٢٣-١٤٥
❖ مقدمة	١٢٣
❖ • الدراسة التطبيقية وتشمل:	١٢٣
❖ ١. أهداف الدراسة التطبيقية	١٢٣
❖ ٢. أداة الدراسة التطبيقية	١٢٤
❖ ٣. عينة الدراسة التطبيقية	١٢٧
❖ المعالجات الإحصائية ونتائج الفروض	١٢٨
❖ ملخص الدراسة	١٤٦
❖ النتائج والتوصيات	١٤٧

❖ النتائج	١٤٧
❖ التوصيات	١٤٩
❖ قائمة المراجع	١٥١
❖ اولاً: مراجع باللغة العربية	١٥١
❖ ثانياً: مراجع باللغة الانكليزية	١٦٣
❖ الملاحق	١٦٨
❖ قائمة استبانة	١٦٩
❖ ملخص الدراسة باللغة الانكليزية	a-h

فهرس الاشكال

رقم الشكل	أسم الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم(١/١)	أطار القياس المحاسبي	٤٤
شكل رقم(٢/١)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٤٨
شكل رقم(١/٢)	قياس القيمة العادلة واثرها على جودة المعلومات المحاسبية	٩١

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم(١/١)	أسس قياس الأصول والالتزامات حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية	٤١
جدول رقم(١/٢)	المزايا والعيوب للقيمة العادلة والتكلفة التاريخية	٦٩
جدول رقم(٢/٢)	المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الملائمة والموثوقية	٨٧
جدول رقم(٣/٢)	مقارنة بين مداخل قياس القيمة العادلة	٩٠
جدول رقم(١/٤)	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية لبعدها الذي تنتمي إليه	١٢٥
جدول رقم(٢/٤)	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية لبعدها الذي تنتمي إليه	١٢٦
جدول رقم(٣/٤)	معاملي الصدق والثبات للقوائم الاستبيان	١٢٧
جدول رقم(٤/٤)	توصيف عينة الدراسة موزعة وفقاً لشركات التطبيق	١٢٧
جدول رقم(٥/٤)	عينة الدراسة وفقاً للاستمارات الموزعة والمستلمة	١٢٨
جدول رقم(٦/٤)	ترتب البدائل التالية حسب أفضلية استخدامها في القياس المحاسبي	١٢٨
جدول رقم(٧/٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لبعد التكلفة التاريخية	١٢٩
جدول رقم(٨/٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لبعد صافي القيمة القابلة للتحقق	١٣٠
جدول رقم(٩/٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة	١٣١

	لبعد القيمة السوقية الجارية	
جدول رقم(١٠/٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لبعد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	١٣٢
جدول رقم(١١/٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لقابلية القوائم المالية للمقارنة	١٣٣
جدول رقم(١٢/٤)	نتائج تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لعينة الدراسة	١٣٥
جدول رقم(١٣/٤)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع	١٣٩
جدول رقم(١٤/٤)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة للقياسات البديلة للقيمة العادلة بأبعادها ، على المتغير التابع قابلية القوائم المالية للمقارنة	١٣٩
جدول رقم(١٥/٤)	تحليل التباين (ANOVA) للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي	١٤٠
جدول رقم(١٦/٤)	اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي	١٤١
جدول رقم(١٧/٤)	تحليل التباين (ANOVA) للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي	١٤١
جدول رقم(١٨/٤)	اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي	١٤٢
جدول رقم(١٩/٤)	تحليل التباين (ANOVA) للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي	١٤٣
جدول رقم(٢٠/٤)	اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي	١٤٣
جدول رقم(٢١/٤)	تحليل التباين (ANOVA) للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي	١٤٤

جدول رقم(٢٢/٤)	اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي	١٤٥

قائمة المصطلحات

ترجمته	المصطلح
جمعية المحاسبين الامريكية	(A.A.A) American Association of Accountants
مجلس معايير المحاسبة المالية	(FASB) Financial Accounting Standards Board
مجلس معايير المحاسبة الدولية	(IASB) International Accounting Standards Board
معايير التقارير المالية الدولية	(IFRS) International Financial Reporting Standards
معيار المحاسبة الدولي	(ISA) Standard Accounting International
لجنة معايير التقييم الدولية	(IVSC) International Valuation Standard A committee
قواعد حسابية	A arithmetical Rules
نظام عددي	A number System
القياس المحاسبي	Accounting Measurement
معايير القياس المحاسبي	Accounting Measurement Standards
التبويب	Classification
القابلية للمقارنة	Comparability
القيمة السوقية الجارية	Current Market Value
القيمة العادلة	Fair Value
التكلفة التاريخية	Historical Cost
التعيين(التحديد)	Identification
قائمة الدخل	Income Statement
القابلية للتفسير	Interpretability
اخطاء وحدة القياس	Measuring – Unit Errors
صافي القيمة القابلة للتحقق	Net Realizable Value

Objectivity Standard	معيار الموضوعية
Present Value	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة
Relevance	الملاءمة
Relevance Standard	معيار الملائمة
Reliability	الموثوقية
Replacement Cost	التكلفة الاستبدالية
Standard interest	معيار الفائدة
Standard Susceptibility Quantifiable	معيار القابلية للقياس الكمي
Statement of Cash Flows	قائمة التدفقات النقدية
Statement of Financial Position	قائمة المركز المالي
Statement of Changes in Equity	قائمة التغير في حقوق الملكية
Timing Errors	اخطاء التوقيت
tradition Valuation	التقييم التقليدي
Understandability	القابلية للفهم

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

منذ بدايات القرن العشرين أدرك الاقتصاديون والمحاسبون مدى الضرر الذي يلحقه تغير أسعار السوق في القيم التاريخية للعناصر الظاهرة في القوائم المالية، حتى أصبح معظم الباحثين في مجال الاقتصاد، ينادون بتقييم الموجودات على أساس معلومات ذات صلة بالتكلفة الحالية، لا على وفق مدخل التكلفة التاريخية، وذلك بهدف المحافظة على استقرار رأس مال المنشاة وحقوق المساهمين والمستثمرين فيها.

ونتيجة لموجة تغير الأسعار التي شهدها العالم الصناعي في سبعينيات القرن الماضي، أصبحت القوائم المالية لا تُظِهر الوضع المالي ونتائج الأعمال وفق الحقائق الاقتصادية، وذلك باعتبار أن إعداد المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، تتأثر بالمبادئ والفروض المحاسبية. ومن بينها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغييرات التي تحدث في الأسعار من مدة لأخرى (**محمد،٢٠١٤،١**).

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعقود عدة على أنها مبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادي باستخدام مدخل القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) وذلك بإصدار العديد من معايير المحاسبة وتعديلها والتي تركز في مضمونها على مدخل القيمة العادلة.(**صالح، ٢٠٠٩،١**).

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك ، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية لأي سبب. حيث ان الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة، ومن هنا بدأت انتقادات لم تنته لمبدأ التكلفة التاريخية ومن ثم تم التوجه الى إستخدام مبدأ القيمة العادلة (**الملاح، ٢٠١٣، ١**).

ونتيجة لذلك، بدأت الهيئات المحاسبية المحلية والدولية في البحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق مدخل التكلفة التاريخية، حيث تم التحول إلى مدخل القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية. وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير الابلاغ المالي الدولية International standards for financial reporting (IFRS)، وإن استخدام مدخل القيمة السوقية العادلة عند تقييم الادوات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، أضفى على المعلومات المحاسبية صفة التمثيل الصادق والملاءمة لقرارات اصحاب المصلحة، وبما أن الملاءمة تمثل إحدى الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية، وحتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات، فانه يتم تدعيم الملاءمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الافراد وذلك بالاستعانة بأسعار السوق عند قياس قيمة الموجودات كطرف محايد لا يحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، ويعطي صورة أكثر وضوحاً عن المركز المالي للمنشأة وواقعيته، حيث إنه من المتوقع أن يؤدي تطبيق مدخل القيمة العادلة دوراً جوهرياً في تلافي عيوب مدخل التكلفة التاريخية، والارتقاء بالإبلاغ المالي ضمن التقارير المالية، وتوفير معلومات محاسبية مفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية.

مشكلة الدراسة:

تقوم المحاسبة المالية بأداء عدد من الوظائف الأساسية أولاها هي القياس المحاسبي للمعاملات المالية، وثانيها هي الإفصاح عن هذه المعاملات، وقد تناولت العديد من الدراسات المحاسبية المشكلات المرتبطة بكلٍ من القياس والإفصاح المحاسبي، وتتناول هذه الدراسة أثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة وأختيار المدخل المناسب للقياس المحاسبي الذي يمكن من تحقيق هذه المقارنة.

فقد تعددت مداخل القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية Historical Cost والتكلفة الاستبدالية Replacement cost والقيمة السوقية الجارية Current Market Value والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة Present Value وصافي القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value وغيرها من المداخل، ومنها المدخل الذي لاقى القبول لدى العديد من المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية حيث نادت هذه المنظمات باستخدامه وهو مدخل القيمة العادلة Fair

Value، كمدخل رئيسي للقياس، وهو ما أثار جدلاً عند المفاضلة بينه وبين أساليب القياس الأخرى البديلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجدل بين مدخلي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية- باعتباره أكثر المداخل البديلة شيوعاً- قد يرجع إلى الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، والتي من أهمها خاصيتا الملاءمة والموثوقية، فمن ناحية ينظر إلى التكلفة التاريخية على أنها أكثر موثوقية مقارنة بالقيمة العادلة، وخاصة في الحالات التي لا توجد فيها سوق نشطة للبنود التي يراد قياسها باستخدام القيمة العادلة. إلا أنه من ناحية أخرى، يُنظر إلى القيمة العادلة على أنها أكثر ملاءمة في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومات، أي أنها تقدم معلومات مالية أكثر شفافية، ونظراً لأنه لا يمكن الاستغناء عن أيٍ من خاصيتي الملاءمة والموثوقية، ففي بعض الفترات أو الظروف يتم تفضيل مدخل التكلفة التاريخية، وفي فترات أو ظروف أخرى يتم تفضيل مدخل القيمة العادلة، وحاولت بعض الدراسات إيجاد حل متوازن بين كلا المدخلين السابقين، فقد نادى البعض بتبني مدخل مختلط يجمع بين مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة **(حماد، ٢٠٠٣)**.

والجدير بالذكر أن تأييد المنظمات المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية لاستخدام مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي لا يعني انتهاء الجدل القائم بين مدخل القيمة العادلة والمداخل الأخرى، فعلى الرغم من التوسع في استخدام هذا المدخل إلا أنه قد صاحبه ظهور عدة مشكلات بخلاف انخفاض موثوقيتها، لعل منها:-

١. عدم الاتفاق على ترتيب محدد لأساليب قياس القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق كفء.
٢. احتياج مدخل القيمة العادلة إلى العديد من الدراسات الأكثر تعمقاً والتي تتعلق باختيار أنسب وسائل لتقديرها، وهو ما يعني زيادة الجهد والتكلفة لتحقيق الموثوقية المطلوبة بشكل قد يزيد على العائد من استخدام القيمة العادلة مقارنة بالمداخل الأخرى.
٣. تعرض القيمة العادلة لتقلبات حادة في البند محل القياس من فترة إلى أخرى، مما يؤثر على استقرار النتائج المالية للمنشأة التي تستخدم القيم العادلة في القياس.

٤. المرونة في العديد من المعالجات المحاسبية للمعايير التي تهتم بالقيمة العادلة في القياس بشكل يتيح الفرصة للإدارة بالتلاعب في ربحية المنشأة من جهة ويحدث نوعاً من الارتباك لدى مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى.
٥. تتشتت الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة بين صافي الدخل والدخل الشامل وفقاً للعديد من المعالجات المحاسبية الواردة بمعايير المحاسبة المالية مما يصعب من إجراء المقارنة عند تقييم أداء مجموعة البنود المقيسة بالقيمة العادلة.
٦. إن استخدام القيمة العادلة يؤدي إلى عدم الاستقرار على بعض المفاهيم المحاسبية لدى معدي ومستخدمي القوائم المالية، مثل مفهوم الحيطة والحذر.

وترتب على وجود مشكلات تصاحب إستخدام مدخل القيمة العادلة، وبخاصة إنخفاض موثوقية أرقامه في ظل عدم وجود سوق نشط للبند محل القياس، حدوث تباين في الآراء حول الآثار المترتبة على إستخدامه، والتي منها التأثير على شفافية القوائم المالية، حيث ترى بعض الدراسات المحاسبية أن استخدام القيمة العادلة يزيد من مستويات الشفافية حتى تقترب من أعلى مستوياتها،(يمكن الرجوع إلى(Herrmann, et al.,2002 & Azevedo,2007)

وترى العديد من الدراسات الأخرى أن القيمة العادلة، وبخاصة في حالة عدم وجود سوق نشط للبند محل القياس، تخلق عدداً من المشكلات يكون لها تأثير عكسي على شفافية القوائم المالية (يمكن الرجوع إلى: (Hernandez, 2004,& Danbolt; Rees, March2007)، ومن هنا فإن تقييم جدوى مدخل القيمة العادلة يحتاج لمزيد من الدراسة للوصول لحكم مناسب وتحديد الإجراءات والقواعد التي يمكن من خلالها تفعيل مدخل القيمة العادلة وحل مشكلاته لزيادة مستويات شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

إن تباين الآراء حول مدى جدوى القيمة العادلة في تحقيق الأهداف التي خُصصت من أجلها، ألا وهي توفير معلومة محاسبية ملائمة وموثوق فيها بشكل يزيد من شفافية القوائم المالية المقدمة أحدث حالة من الارتباك لدى مستخدمي هذه القوائم بشكل عام والمستثمرين في سوق الأوراق المالية بشكل خاص، وهذا الارتباك قد يكون نابعاً من وجود مشكلات في فهم وتفسير المعلومات والأرقام المعدة على أساس القيمة العادلة، أو قد يكون نابعاً من استغلال الإدارة، وبخاصة للمنشآت التي تطرح أوراقها للتداول في سوق الأوراق المالية، لنقاط الضعف أو

مشكلات استخدام القيمة العادلة بغرض تحقيق مصالحها الشخصية.(Mazze, et al.,2005) ومن ثم فالأمر يحتاج لمزيد من الدراسة لتحليل المشكلات المصاحبة لاستخدام مدخل القيمة العادلة، ومالها من أثار تنعكس على قرارات مستخدمي القوائم المالية حتى يمكن التوصل إلى عدد من القرارات التي تعظم المنفعة المحققة من استخدام مدخل القيمة العادلة في القياس لزيادة مستويات شفافية القوائم المالية بشكل يوفر معلومة أكثر شفافية تساعد متخذي القرار الاستثماري على اتخاذ القرارات الرشيدة **(قاسم، ٢٠١٢، ١٠)**.

وفي ظل ما تقدم يتمثل التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة في الآتي:-

هل لاختلاف القياسات البديلة للقيمة العادلة أثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة في ذات المنشأة للسنوات المحتملة ومن منشأة لأخرى تعمل في ذات النشاط في نفس السنة؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الاتي:

١- أهمية القياس في المحاسبة، لأن القياس أهم خطوة لإعداد القوائم المالية وبالتالي كلما كانت عناصر القوائم المالية مقيسة بدقة ووضوح كلما زادت جودة المعلومة وبالتالي الاستفادة أكثر من هذه المعلومة.

٢- إن منهج القيمة العادلة يقدم البديل الأنسب لمنهج التكلفة التاريخية، وتعددت مرادفات القيمة العادلة، بتعدد آراء ووجهات نظر مرتبطة بالتكييف المفاهيمي لمنهج القيمة العادلة، فمن التكلفة الإستبدالية إلى القيمة السوقية الجارية الى صافي التدفقات النقدية المستقبلية الى صافي القيمة القابلة للتحقق إلى غير ذلك من مرادفات لها نفس المفهوم العام، ولكنها تختلف في طريقة الاحتساب.

٣- تنبع أهمية هذه الدراسة ايضاً من أهمية موضوع القيمة العادلة باعتبارهِ موضوعاً معاصراً في التطبيق لبنود الاستثمارات المالية والتي تُعد من البنود الرئيسية في القوائم المالية، وقد تضيف هذه الدراسة إلى الادبيات التي تبحث في نفس الموضوع منظومة جديدة في اختبار الاثر للقياسات البديلة للقيمة العادلة للمنشأة على قابلية القوائم المالية للمقارنة مع منشأة أُخرى تعمل بنفس النشاط. فضلا عن زيادة في التعريف بالقياسات البديلة والقيمة العادلة والقابلية للمقارنة والقوائم المالية.

أهداف الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة التي تم عرضها فإن الهدف الرئيسي يتمثل في دراسة اثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة من أجل تحسين شفافية القوائم المالية كما يراها مستخدمو القوائم المالية لكي يتم التوصل الى أفضل بديل لقياس القيمة العادلة بغرض ترشيد قرارات المستثمرين، كذلك التعرف على مفهوم القيمة العادلة، وتميزها عن التكلفة التاريخية وبعض الايجابيات والسلبيات الناتجة عن إتباعهما.

فروض الدراسة:

تُبنى الدراسة على فرضين رئيسيين هما:

الفرض الرئيسي الاول: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياسات البديلة للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة**

ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية الاتية:-

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي القيمة القابلة للتحقق وقابلية القوائم المالية للمقارنة.
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة
٤. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

الفرض الرئيسي الثاني: **لا يوجد أثر للقياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة**

ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية الاتية:

١. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.
٢. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين صافي القيمة القابلة للتحقق وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

٣. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

٤. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين:

١. **المنهج الاستقرائي:** حيث يتم استقراء جوانب المشكلة محل الدراسة، واستعراض الدراسات السابقة اعتماداً على الكتب العلمية والمقالات والأبحاث المنشورة والدوريات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.

٢. **المنهج الاستنباطي:** يتمثل في الدراسة التطبيقية التي سوف يقوم بها الباحث باختبار فروض الدراسة إحصائيا وتحديد مدى قبول هذه الفروض من عدمه، وذلك عن طريق تصميم قائمة استقصاء وتحليل الإجابات وإستخلاص النتائج.

خطة الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وسعيا لاختبار فروضها، قام الباحث بتقسيم بقية محتويات الدراسة على النحو التالي:

الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الاجنبية

الفصل الاول: أسس ومعايير القياس المحاسبي وعلاقتها بالقيمة العادلة كأحد بدائل القياس.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمحاسبة القيمة العادلة مقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية في ضوء المعايير المحاسبية.

الفصل الثالث: اثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية وعلى قابليتها للمقارنة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.

الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية:

١- دراسة (الزعبي، ٢٠٠٥) بعنوان: القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي في المنشآت الصناعية الأردنية، كذلك من خلال تسليط الضوء على مشكلات القياس القائمة على أساس التكلفة التاريخية وما يترتب عليه من عدم موثوقية القياس المحاسبي والاتجاه نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة كبديل عنها وفيما إذا كان هناك مشكلات تطبيقية تحول دون ذلك، كذلك التعرف على الخصائص التي يمكن أن تضفيها القيمة السوقية العادلة على المعلومات المحاسبية وهي الموضوعية والحصر والمقارنة والاستمرارية والملاءمة.

وتوصلت الدراسة إلى:

١- يوجد تمسك من قبل الفئة المستهدفة بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وعدم الرغبة بالتحول عنها على الرغم من التأكيد على أنها تعاني من مشكلات كبيرة في منهجيتها.

٢- أن هناك غموضا في البيئة التي تعمل بها تلك الشركات حول مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي، على الرغم من وجود قناعة بأن القيمة العادلة تعزز الموضوعية في القياس المحاسبي .

٣- أن البيئة الأردنية لا تتوافر فيها مقومات استخدام القيمة العادلة بسبب عدم مساعدة الظروف الثقافية والتشريعات المحلية في تطبيقها

كذلك توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة لا تشكل أهمية كبيرة للفئة المستهدفة على الرغم من اعترافهم بأن المعلومات التي تقدمها عن المنشآت الصناعية هي أكثر موثوقية واكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

واوصت الدراسة: بضرورة قيام مدققي الحسابات بتشجيع المدراء الماليين في الشركات الصناعية على تطبيق معايير القيمة العادلة لما لهم من دور مهم في فرض السياسة المحاسبية، وكذلك تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة .

٢- دراسة (زهران ٢٠٠٥) بعنوان: مشكلات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية

هدفت الدراسة الى تحديد متطلبات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة من خلال دراسة تحليلية للمعايير المحاسبية التي تناولت مفهوم القيمة العادلة للاستثمارات المالية. وتحديد مشكلات القياس للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة وايجاد الحلول المناسبة لها. وكذلك التعرف على طبيعة الافصاح المحاسبي للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في البيئة المصرية ووضع اطار مقترح للإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة واختيار مدى ملاءمته لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها: أن هناك اتفاقاً بين جميع العاملين في مجال الاوراق المالية على اعتبار ان القيمة السوقية في حالة غياب السوق الكفء قيمة عادلة.
واوصت الدراسة: ضرورة تحديد طرائق واضحة وثابتة في المعايير المحاسبية لكيفية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة ووضع طرائق واساليب ثابتة لتقدير القيمة العادلة في حالة غياب السوق الكفء والزام جميع العاملين في مجال الاوراق المالية باتباع هذه الطرائق.
وأوصت أيضاً بضرورة اصدار معيار محاسبي مصري يكون عنوانه : الافصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة " ويهدف هذا المعيار الى ترسيخ مدخل القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة وابراز منافعها.

٣- دراسة (لايقه،٢٠٠٧) بعنوان: القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار

ركزت هذه الدراسة على القيود الموضوعة على عملية الإفصاح المحاسبي والمتمثلة في طبيعة العمل المصرفي والتي من شأنها أن تعرقل أهدافه الأساسية إضافة إلى الإشكال القائم في عدم توافر البيانات والمعلومات اللازمة للوصول إلى قرارات استثمارية صائبة والسبب يعود إلى عنصر السرية الذي يتميز به النشاط المصرفي وفق مجاله المحدود.

وتوصلت الدراسة الى أنه يجب أن تعرض القوائم المالية للمصارف مع ما يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية حتى تكون مخرجاتها ذات مصداقية وموثوقية وأنه يجب تحديث القطاع المصرفي.

٤- دراسة (محمد، ٢٠٠٨) بعنوان: اثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية

هدفت الدراسة الى مناقشة أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية في الوقت الذي يتطلب من المحاسبين الأرتكاز على مفهوم موحد في عرض البيانات والمعلومات المحاسبية حتى يمكن إجراء مقارنة على المستوى الدولي للمعلومات المتضمنة في القوائم المالية، واشارت كذلك الى أن مفهوم الاساس النقدي المشترك المعدل هو مفهوم ضمني في نموذج محاسبة القيمة العادلة وأنها لا تمكن فقط من تطبيق تناسق المحاسبة الدولية بل إنها تعمل كعنصر ضروري في رفع مستوى التناسق.

وتوصلت الدراسة الى أن المحاسبة على المستوى الدولي لها أهمية إذا تم تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وليست التكلفة التاريخية ، حيث أن مفهوم القيمة العادلة يوفر الاساس المشترك اللازم لمقارنة ذات مغزى للبيانات المحاسبية للقوائم المالية الدولية وكما انه يبرز ضرورة تناسق البيانات المحاسبية على المستوى الدولي.

واوصت الدراسة بما يلي:-

- الحاجة الى لغة اعمال مشتركة حيث ان حجم الانشطة المالية والاقتصادية الدولية مستمر في النمو وينعكس في القوائم المالية ليصبح اكثر دقة
- ضرورة التحول الى تناسق المحاسبة الدولية من خلال محاسبة القيمة العادلة الذي يوفر الاساس المشترك اللازم لمقارنة موضوعية للبيانات المحاسبية على المستوى الدولي.
- تحسين جودة وموضوعية وتناسق الارقام المحاسبية من خلال نموذج محاسبة القيمة العادلة ذات التأثير الايجابي في دورة التناسق.
- ضرورة الاهتمام بمبادئ المحاسبة المقبولة والتي تتطلب مقياسا مشتركا بغرض التناسق والتكامل.

– لإجراء مقارنة البيانات المحاسبية في مشروعات الاعمال فان الامر يتطلب استخدام مدخلات واجراءات متماثلة.

– ضرورة وجود نظام نقدي دولي حر يمكن من تبادل العملات والاموال بحرية تامة من دولة لأخرى بغرض وجود تجارة واستثمار دوليين.

– عدم قدرة مبدأ التكلفة التاريخية على توفير حل كاف لمسألة امكانية المقارنة للمعلومات فالأمر يتطلب ضرورة الانتقال الى محاسبة القيمة العادلة.

– ضرورة اجراء التعديلات على الاساس النقدي المشترك بغرض امكانية اجراء مقارنة موضوعية بالنسبة للتغيرات في هيكل السعر والانتقال من محاسبة التكلفة التاريخية الى محاسبة القيمة العادلة.

٥- دراسة (صالح، ٢٠٠٩) بعنوان: اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة العالمية

هدفت الدراسة الى البحث في مدى تطبيق القيمة العادلة في عمليات القياس والإفصاح للمنشآت المدرجة في قطاع الخدمات المالية وقطاع البنوك في البورصة المصرية، والآثار المتوقعة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأثر ذلك على التقارير المالية لتلك المنشآت، والتعرف على معايير المحاسبة ذات الصلة بالقيمة العادلة وأهم المشاكل المتوقعة من تطبيقها.

وتوصلت الدراسة إلى:

– ان معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية ولكنها كانت كاشفة للعيوب.

– تُحقق معايير القيمة العادلة أثراً جيداً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشرط توافر الأسواق المالية الكفوءه، وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة المنشآت المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل بأسلوب القيمة العادلة.

ويلاحظ الباحث أنه ربما لا يمكن تطبيق نتائج هذه الدراسة على المنشآت بصفة عامة وذلك بسبب توجيه الدراسة لمنشآت القطاع المالي بالبورصة المصرية وهي منشآت تخضع لرقابة مشددة من قبل كل من هيئة الرقابة المالية والبنك المركزي، بينما المنشآت غير المدرجة في

البورصة وخارج القطاع المالي تتمتع بمرونة أكبر في تطبيق معايير المحاسبة ذات الصلة بالقيمة العادلة بما قد يجعل آثار تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية تختلف عن الآثار المذكورة في الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إصدار معيار مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة يتضمن تعريفاً واضحاً لمفهوم القيمة العادلة، وأسس قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها، مع توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي القوائم المالية لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح، وكذلك اجراء المزيد من البحوث التطبيقية في مجال المحاسبة عن القيمة العادلة.

٦- دراسة (علي والركابي، ٢٠٠٩) بعنوان: أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية- دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير التعدد في نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وعلى اتخاذ وترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية والتي يتم اتخاذها استناداً على هذه المعلومات

و**توصلت الدراسة** الى عدة نتائج من أهمها :-

١- تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بآثار التعدد في نماذج القياس المحاسبي.

٢- تعتمد كفاءة أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية على النموذج المحاسبي الذي يؤدي الى مصداقية المعلومات المحاسبية.

٣- عدم تجانس المعلومات المحاسبية الناتج من تباين اثار نماذج القياس المحاسبي يؤدي الى اتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة.

٤- اعتماد الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية على نماذج متعددة في القياس المحاسبي يؤدي الى عدم تجانس المعلومات المحاسبية.

٥- قابلية المقارنة بين أفضل البدائل الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية تعد وسيلة لتفضيل نموذج القياس المحاسبي الموحد.

٦- تباين آثار نماذج القياس المحاسبي يؤدي الى صعوبة المقارنة بين أفضل البدائل الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

٧- تعدد نماذج القياس المحاسبي يؤدي الى مرونة للإدارة في اختيار وتنظيم السياسات المحاسبية.

وأوصت الدراسة بما يلي :-

١- على الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية إعداد قوائمها وتقاريرها المالية بالاعتماد على نماذج محاسبية موحدة وذلك بهدف زيادة جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية.

٢- على الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ضرورة الالتزام بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية وذلك بهدف تحسين جودة معلومات القوائم والتقارير المالية المنشورة.

٣- ضرورة إلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتوحيد النماذج المحاسبية المستخدمة في إعداد المعلومات المحاسبية وذلك بهدف تقليل المرونة المتاحة للإدارة في تغيير السياسات المحاسبية .

٤- الاهتمام بإجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية وذلك بهدف التعرف على تأثير وانعكاسات نماذج القياس والتقويم المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية .

٧- دراسة (عريف ٢٠١١) بعنوان:- إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام التكلفة التاريخية

هدفت هذه الدراسة الى معالجة إشكالية القياس المحاسبي باستخدام مدخل التكلفة التاريخية الذي يعد أحد المبادئ المحاسبية، كذلك هدفت إلى تبيان اهمية المعايير المحاسبية الدولية وأهمية المخرجات المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، والمكانة التي يحوزها القياس المحاسبي في القوائم المالية.

وتوصلت الدراسة الى أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر كانت مهمة جدا للرقي بالممارسة المحاسبية والزيادة من أهمية عنصر الإفصاح في القوائم المالية، كما توصلت أيضاً الى ان كل بدائل القياس المحاسبي لها خصائص تمتاز بها وتعاني نقائص تؤثر على عملية القياس، وأهم

سبب أدى إلى اعتماد التكلفة التاريخية هو عدم توفر سوق مالي نشط الذي تعتمد عليه القيمة العادلة.

واوصت الدراسة بما يلي:-

- يجب على المنشآت الجزائرية أن تقضي على التخوف القائم من عملية الإفصاح المحاسبي بحجة سرية المعلومة المحاسبية أو المالية، وتنظر إلى الإفصاح المحاسبي من المنظور الايجابي في كونه يدعم مكانة المنشأة في السوق ويبعث الثقة في نفوس المتعاملين .
- إن إعداد القوائم المالية وعرضها لابد أن يكون بطريقة سليمة ومعلومات دقيقة وموثوق بها وان يكون ما هو على الوثائق مطابق لما عليه في الواقع لان عكس ذلك يؤدي إلى نتائج وخيمة من شأنها التأثير على نتائج المنشأة وربما يقود أو يؤدي حتما إلى الإفلاس.
- يجب النهوض ببورصة الجزائر وذلك بتشجيع المنشآت المدرجة فيها بتقديم بعض الامتيازات والعمل على دفع المنشآت غير المدرجة إلى دخول البورصة، وتفعيل نشاطها وزيادة حجم التداول فيها والتوجه نحو بناء سوق نشط من شأنه المساهمة في تطبيق القيمة العادلة في الجزائر وفتح أبواب الاستثمار.

٨- دراسة (عوجه، ٢٠١١) بعنوان:- القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لصافي أصول الوحدة الاقتصادية وأهميتها في تحديد القرارات الاستثمارية

هدفت هذه الدراسة الى عرض ومناقشة مفهوم القيمة العادلة وطرائق قياسها وآليات تطبيقها وفق معايير المحاسبة الدولية، وبيان أثر القوائم المالية المعدة وفق مدخل القيمة العادلة للمصرف عينة البحث في تعزيز الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية (خاصيتي الملاءمة وصدق التمثيل)، وفي ظل فرضية مفادها تختلف نتائج القياس المحاسبي في ظل مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة والاعتماد على المعلومات المعدة وفق مدخل القيمة العادلة تكون مدخلات أكثر وضوحا لأغراض تقييم أداء منظمات الأعمال عن تلك المعدة وفق مدخل التكلفة التاريخية.

وتوصلت الدراسة الى استنتاجات عدة من اهمها: ان المعلومات المحاسبية المستندة الى مدخل التكلفة التاريخية تعد صادقة في تمثيل الظواهر الاقتصادية الا انها في نفس الوقت غير ملاءمة

للمقارنة مع المعلومات المستندة الى مدخل القيمة العادلة، حيث تعكس معلومات القيمة العادلة بشكل افضل الوضع المالي للمنظمة في الوقت الحاضر، كما انها تسهل من عملية تقييم اداء الماضي، فضلاً عن التنبؤ بالأداء في المستقبل.

واوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف عينة البحث التزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كونها ترفع من مستوى الافصاح والابلاغ المالي من مجرد معلومات تاريخية الى معلومات حديثة تعكس واقع النشاط المصرفي، وعند استمرار المصرف في تطبيق مدخل التكلفة التاريخية عند اعداد القوائم المالية يفضل اعداد قوائم مالية مرفقة على وفق مدخل القيمة العادلة.

٩- دراسة (عبد المالك،٢٠١٣) بعنوان: القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة مجمع صيدال

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتباين طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتبيان مدى إسهامهما في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المنشأة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المنشاة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالقياس والإفصاح، ومن بينها انّ النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية وبمتطلبات للإفصاح والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية، ولكن، ومن خلال واقع الممارسة المحاسبية نلاحظ عدم وجود بيئة اقتصادية لتطبيق كل هذه البدائل والمتطلبات وهو ما يجعل القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية الجزائرية تتميز بالقصور في مصداقية المعلومات المالية.

١٠- دراسة (الجعارات والطبري، ٢٠١٣) بعنوان: مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية

هدفت الدراسة الى إبراز مشكلة القياس المحاسبي القديمة، ويرافق ذلك إزدياد حدة الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة بشأن عدم امكانية التوصل إلى مفهوم قياس موحد ومقبول قبولًا عاماً، ولعل هذه المشكلة تُلقي بظلالها على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ومدى مصداقيتها وموثوقيتها، خاصة في أوقات الأزمات، لذلك فرضت مشكلة القياس المحاسبي نفسها أبان الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ وفي هذه الدراسة ناقش الباحثان أبعاد القياس المحاسبي وعلاقته بالأزمة المالية العالمية، فعرضا أسسًا للقياس المحاسبي التي تضمنها الاطار المفاهيمي للإبلاغ المالي وبدائل القياس المختلفة، مع التركيز على مفهوم القيمة العادلة ومزاياه والانتقادات التي وجهت له، وعلاقة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية، ثم تناول الباحثان مخاطر القياس المحاسبي سواء ما تعلق منها بتعدد أسس القياس وبدائله والموازنة والانتقال بين هذه الأسس والبدائل، إضافة إلى مخاطر عدم كفاية الافصاح عن أسس قياس بنود القوائم المالية، مع التركيز على المخاطر المتعلقة بأساسي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة هي نتاج جهد انساني سواء كان ذلك عند تأطير المفهوم(الجهد النظري) أو عند تطبيقه(الجهد العملي)، وبذلك فإن الركيزة الأساسية في عملية القياس بالقيمة العادلة هو الانسان، حيث إن القصور في الممارسات الانسانية المتعلقة بقياس القيمة، تعكس نفسها مباشرة في القيمة التي يتم قياسها، وأن العدالة ليست صفة للقيمة إلا من خلال العدالة التي يمكن أن يتمتع بها الانسان الذي يقيس القيمة، لذلك فإن عملية اعادة القياس بالتكلفة بدلا من القيمة العادلة التي حدثت ابان الأزمة المالية جاءت نتيجة مباشرة للإصرار على اعادة تصنيف للأصول والالتزامات المالية من فئة لأخرى، **واوصت الدراسة** بضبط تصرفات الانسان المتعلقة بالقياس، اضافة إلى التخفيف من الضغط السياسي على المهنة والذي أدى إلى غياب التحليل الصحيح لدور المحاسبة في الأزمة المالية العالمية، كذلك جاءت بعض التوصيات لضبط التعامل مع المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة.

١١- دراسة (الآغا، ٢٠١٣) بعنوان: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. ولتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية من خلال تصميم استبانة تتناسب مع هذا الغرض، حيث تم توزيع (١٠٠) استبانة، ومن ثم استرداد (٨٠) استبانة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من: مدراء البنوك والفروع، كالمدراء الماليين، والمدققين الداخليين ، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. وقد اعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل الإحصائي الوصفي وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها **وتوصلت الدراسة الى ما يلي:**

١. يؤثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في (الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة) وذلك في حالة توافر الأسواق المالية الكفئه والنشطة، والمقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين.

٢. تعتبر معلومات القيمة العادلة مقياساً مفضلاً لدى مستخدمي التقارير المالية حيث إنها تعكس حقيقة المركز المالي للمنشأة وتوفر معلومات ذات جودة عالية لأداء البنوك في السوق المالي.

٣. يعتبر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة مؤشراً في مجال التحليل المالي، حيث يوفر معلومات عن تطورات الأداء المصرفي بشكل يعكس حقيقة الأوضاع السائدة.

واوصت الدراسة بما يلي:-

• ضرورة اجراء المزيد من البحوث التطبيقية والتحليلية في مجال محاسبة القيمة العادلة وذلك للاستفادة من نتائج وتوصيات الأبحاث للحصول على المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية وتشجيع الاستثمار في سوق الاوراق المالية الفلسطيني.

• ضرورة العمل على توفير قواعد استرشاديه توضح آلية قياس وتطبيق القيمة العادلة، مما يزيد من موثوقية القيمة العادلة، من خلال التخفيض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، في ظل عدم وجود سوق نشطة وكفئه.

• ضرورة توجه إدارة السوق المالي الفلسطيني نحو رفع مستوى كفاءة ونشاط السوق بحيث تصبح القيمة السوقية تعكس القيمة العادلة، مما يسهم بدوره في تطبيق قياس القيمة العادلة في فلسطين وزيادة جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيقه.

١٢- دراسة(بن هجيرة ، ٢٠١٣) بعنوان: اثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم القياس المحاسبي والتحكم فيها، وتوضيح مزايا وعيوب كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وكذلك دراسة وتوضيح الفروقات ما بين تطبيق القياس بالتكلفة التاريخية والقياس بالقيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التقييم الأولي لممتلكات المنشأة يكون على أساس التكلفة التاريخية التي تأخذ صفة ومحل القيمة العادلة في فترة ولحظة دخولها للمنشأة، وضرورة إعادة تقييمها وفق القيمة العادلة، ولإجراء عملية إعادة التقييم وفق القيمة العادلة لابد من توافر أسواق نشطة ويعتبر هذا الشرط عائقاً لعدم توافره في البيئة الجزائرية.

١٣- دراسة (النجار، ٢٠١٣) بعنوان: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى المنشآت المساهمة العامة الفلسطينية، وكذا الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة بأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على عدالة تمثيل المركز المالي وتجنب مخاطر استخدام تقديرات القيمة العادلة عند اتخاذ القرارات المالية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المعلومات المستمدة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعد أكثر نفعا وفائدة من المعلومات المعدة على أساس التكلفة التاريخية، وان بيانات القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية مقارنة مع القوائم

المالية للتكلفة التاريخية، وكذلك تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا تؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية ومن ثم ليس لها علاقة بالتسبب في الأزمات المالية.

١٤- دراسة (علاوي، ٢٠١٤) بعنوان: القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول باستعمال مبدأ القيمة العادلة على شركة بغداد لإنتاج المواد الإنشائية .

هدفت الدراسة إلى:-

توفير طريقة لقياس القيمة العادلة الأكثر ملاءمة للبيئة العراقية وذلك من خلال تطبيق طريقة لقياس القيمة العادلة على شركة بغداد لإنتاج المواد الإنشائية- مساهمة مختلطة، حيث تعد الشركة من الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الصناعي والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتحقق ربحاً وتقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين، حيث يتم في هذه الدراسة توضيح القياس المحاسبي عن القيمة العادلة واختيار طريقة مقسوم الأرباح باعتبارها الطريقة الأكثر ملاءمة للمستفيدين من حيث الإفصاح المحاسبي، وبيان مبررات وأهداف تطبيق القيمة العادلة ومدى ملاءمة القيمة العادلة في اتخاذ القرارات.

وتوصلت الدراسة إلى إن القيمة العادلة واحدة من المقاييس الأكثر ملاءمة في اتخاذ القرارات وأن مبدأ التكلفة التاريخية هو المقياس الأكثر موثوقية إلا انه غير ملائم لاتخاذ القرارات بسبب المعلومات التي يوفرها المبدأ حيث تمثل أحداثاً من الماضي لذلك تكون المعلومات تاريخية عن تلك الأحداث.

وأوصت الدراسة بما يلي:

١. العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار قاعدة محاسبية خاصة لذلك يتلاءم مع البيئة العراقية، بحيث يتضمن تعريفاً واضحاً لمفهوم القيمة العادلة، وطرق قياسها واختيار الطريقة الملائمة للبيئة العراقية، وبيان متطلبات الإفصاح عنها.

٢. ضرورة ترسيخ مفهوم محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة.

٣. على الشركة عينة البحث أن تفصح عن سياسات توزيع الأرباح ، سواء كان مقسوم أرباح نقدي أم على شكل أسهم مجانية وفي تاريخ إعداد الحسابات الختامية لما له اثر على قرارات المستثمرين

٤. على الشركة عينة البحث أن تحدد مقدار القيمة العادلة للسهم الواحد ضمن قوائم مرفقة في الكشوفات الختامية بالنسبة للوحدات الاقتصادية أما بالنسبة لسوق الأوراق المالية فتحدد أيضا ضمن مؤشر ويذكر في نشرات التداول السنوية للسوق .

٥. على الشركة عينة البحث أن تفصح بالكشوفات الإضافية الملحقة بالقوائم المالية عن هيكلية حقوق الملكية(صافي الأصول) وتوضح مكونات هذه الحقوق ضمن تلك الكشوفات بما يلائم المستفيدين.

١٥- دراسة (النجيب وحمد ،٢٠١٥) بعنوان : بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية- بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بحري

هدفت الدراسة الى تناول بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية. وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية اختيار البديل الأفضل من بدائل القياس المحاسبي ومدى تأثير ذلك البديل على إدارة الأرباح. كذلك هدفت الدراسة الى تحديد مدى تأثير بدائل القياس المحاسبي على ادارة الارباح في المنشآت الصناعية واتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة وعرضها والمنهج الاستنباطي لتحديد المحاور وصياغة فرضيات الدراسة والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات.

و**توصلت الدراسة** إلى عدة نتائج منها: تستخدم إدارة المنشأة الصناعية طريقة القسط المتناقص في إهلاك الأصول الثابتة لأنها تؤدي إلى انخفاض رقم الربح في السنوات الأولى من عمر الأصل. عند قيام الإدارة بتغيير طرق تقويم المخزون السلعي آخر العام من فترة لأخرى يؤدي إلى التأثير في تكلفة البضاعة المبيعة وعلى الأرباح.

واوصت الدراسة بالثبات عند اختيار بديل من بدائل القياس المحاسبي وضرورة إلمام المراجعين والمهتمين بالقوائم المالية بأساليب واشكال إدارة الأرباح.

الدراسات باللغة الاجنبية :

١- دراسة(Willis, 2002) بعنوان:

Financial Assets and liabilities Fair value or Historical cost

هدفت الدراسة الى المقارنة بين نماذج قياس الادوات المالية(التكلفة التاريخية والقيمة العادلة والنموذج المختلط الذي يجمع بينهما) حيث ان مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) يهدف في المدى البعيد الى الافصاح عن الاصول والخصوم المالية بقائمة المركز المالي بقيمتها العادلة وليس بالمبالغ المعتمدة على التكلفة التاريخية لها. حيث ان هنالك سببين للعمل من اجل ايجاد نظام تقارير مالية قائم على القيمة العادلة للأصول والخصوم .

الاول: القيمة العادلة توفر معلومات ملائمة عن الاصول والالتزامات المالية مقارنة بالمبالغ المعتمدة على التكلفة التاريخية.

الثاني: لن يستطيع النموذج المختلط للقياس مسايرة الادوات المعقدة واستراتيجيات ادارة المخاطر الموجودة اليوم وذلك لأنه يتم قياس بعض الاصول المالية بالقيمة العادلة بينما يتم قياس العناصر الاخرى ومعظم الالتزامات المالية بالتكلفة التاريخية. وهنا قد حان الوقت للتوصل لإيجاد نموذج افضل.

وتوصلت الدراسة الى انه لا يوجد اي اعتراض من وجهة نظر العديد من الاكاديميين والباحثين وممارسي المهنة بشان ملائمة المعلومات المعتمدة والمشتقة من اسعار السوق، فالجدل المثار حول القيمة العادلة مقابل المقاييس المعتمدة على اساس التكلفة التاريخية يتناول فقط تاريخ الاسعار السوقية المبنية عليها المقاييس المحاسبية، وتقوم معلومات التكلفة التاريخية على الاسعار السوقية التي يتم بها تملك تلك الاصول وتكبد الالتزامات، اما القيم العادلة فهي على العكس قائمة على اسعار السوق الجارية. حيث ان المعلومات المستندة الى تقديرات اسعار السوق الجارية للقيم العادلة تكون اوثق واكثر ملاءمة لقرارات المستثمرين والدائنين عن الاسعار القديمة.

٢- دراسة (Hirst et al., 2004) بعنوان:

Fair Value, income measurement, and bank analysts' risk and Valuation judgments

هدفت الدراسة الى اجراء تجربة شارك بها (٨٠) محللاً مالياً مختصاً في المعاملات البنكية وكذلك شارك فيها العديد من المؤسسات المالية، حيث تم تنويع عينة الدراسة لتشمل البنوك ذات الوضع المكشوف (اي لديها مخاطر عالية) والبنوك المتحوطة (تمارس عمليات تحوط ضد المخاطر) وتكون مخاطرها اقل، حيث تم القياس من ثلاثة مداخل مختلفة القياس والافصاح عن القيمة العادلة وهي:-

ا - الافصاح والتقرير بشكل جزئي (الاستثمارات فقط في الاوراق المالية) عن القيمة العادلة والتقرير عن اثر التغيرات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للقيمة العادلة

ب - المحاسبة بشكل جزئي (الاستثمارات فقط في الاوراق المالية) عن القيمة العادلة والافصاح عن اثر التغيرات في هذه القيمة في تقارير منفصلة (مكاسب وخسائر).

ج - المحاسبة بشكل كامل عن القيمة العادلة مع الافصاح عن الاثر على الدخل الشامل في تقارير منفصلة(لجميع الاصول والالتزامات).

وتوصلت الدراسة الى ان المحللين الماليين يتأثرون بدرجة متساوية عند قيام المنشاة بتبني صيغة المدخل الجزئي في الافصاح عن القيمة العادلة وبالتالي لا تختلف قراراتهم التقييمية، وان وُجِد اختلاف فان هذا الاختلاف لا يكون معنوياً وهاماً وذلك للصعوبة التي يواجهها المحللون الماليون بما فيهم الخبراء منهم في تحديد الاثر المالي للتغيرات في القيمة العادلة في ظل النظام الجزئي للمحاسبة عن القيمة العادلة.

وتوصلت كذلك الى انه في حالة اتباع المدخل الجزئي في الافصاح عن القيمة العادلة فان ذلك يعد اجراءاً غير كاف في الافصاح او يعد ناقصاً. اما بالنسبة للمدخل الكلي في الافصاح عن القيمة العادلة فانه يمنح الفرصة للمحللين الماليين للبنوك التجارية بقراءة اوضح وامكانية أعلى للملاحظة وتقييم اداء المنشآت المالية التي تمارس عمليات التحوط.

واوصت الدراسة بضرورة اتباع المدخل الكلي في المحاسبة عن القيمة العادلة لجميع عناصر قائمة المركز المالي والذي يؤدي بدوره الى قدر عالٍ من الشفافية والمصداقية يسمح بظهور اختلافات معنوية في الاحكام التقييمية التي يتخذها المحللون الماليون للبنوك التجارية.

٣- دراسة (Dan bolt & Rees 2004) بعنوان:

Test of fair Value accounting under extreme conditions

هدفت الدراسة الى اختبار ملاءمة محاسبة القيمة العادلة على نوعين من الشركات وهما كل من (شركات العقار وشركات الاستثمار)، ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات المحاسبية واسعار الاسهم للشركات المذكورة اعلاه، كذلك قامت الدراسة بإجراء مقارنة ما بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموما(GAAP) الصادرة في الولايات المتحدة الامريكية، والمبادئ المطبقة في بريطانيا فيما يتعلق بمسالة القياس المحاسبي للأصول، واحتوت عينة الدراسة على(٤٤٦) شركة عقارات، (٩١٩) شركة استثمار، وتم جمع البيانات لهذه الشركات للفترة الممتدة ما بين السنوات من (١٩٩٣-٢٠٠٢).

وتوصلت الدراسة الى ان محاسبة القيمة العادلة تمثل قيمةً اكثر ملاءمةً من تلك التي تم تقديمها في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة عموما لكل من شركات العقار وشركات الاستثمار، ولكنها أكثر ملاءمة في شركات الاستثمار. إن متغيرات الدخل لها تأثير قوي عند التقييم بالقيمة العادلة عند وجود أخبار جيدة حول نشاط الشركات، بينما لا تكون كذلك عند وجود أخبار سيئة.

٤- دراسة (Carroll, et al., 2005) بعنوان:

The Reliability of fair value versus historical cost information Evidence from closed-end mutual Funds

هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج تطبيق كل من محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار لعدد محدود من المساهمين الذين يقومون بإعداد قوائمهم المالية بالقيمة العادلة والبحث فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين اكبر من تلك التي تقدمها لهم التكلفة التاريخية. كذلك فان هناك علاقة قوية بين سعر السهم

والقيمة العادلة للسندات المالية، وهناك ايضا علاقة قوية بين عوائد الاسهم والارباح والخسائر للسندات المالية المقيمة بالقيمة العادلة.

٥- دراسة(Biel stein 2005) بعنوان:

Accounting for servicing Rights and Fair Value Option Projects.

هدفت الدراسة الى توضيح المنافع الاساسية التي يتم تحقيقها من تطبيق خيارات القيمة العادلة والتي من اهمها الاتي:-

O الحد من مشكلة عدم امكانية المقارنة الناتجة من تطبيق النموذج المختلط والمطبق في الادب المحاسبي.

O السماح لنماذج محاسبية مشابهة وغير مختلفة عند قياس القيمة العادلة، ويتم ذلك بدون انفاق موارد ضخمة وتكاليف مرتفعة، بحيث يعد ذلك استجابة للمتطلبات المعقدة لمحاسبة التحوط.

O الارتقاء نحو الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية وتنفيذ متطلباتها مما يضيف الى الاتساق في المعلومات ويزيد من امكانية المقارنة بينها على المستوى المحلي والدولي.

O الزيادة التدريجية في قابلية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية المتشابهة.

وتوصلت الدراسة الى انه يفضل ان يبقى مجال تطبيق خيارات القيمة العادلة محصوراً في الادوات المالية والتقليل من الادوات الاخرى المشابهة لها في طبيعتها.

واوصت الدراسة بان لا يتعدى مجال التطبيق تلك الادوات ولا يمتد تطبيق محاسبة القيمة العادلة ليشمل الاشكال الاخرى من الاصول والالتزامات، حيث ان المشاكل التي يسببها النموذج المختلط غير موجودة في تطبيقات الادب المحاسبي السائد مع الاصول والالتزامات الاخرى.

٦- دراسة (Herrmann et al, 2005) **بعنوان:**

The quality of Fair Value measures for Property, Plant and Equipment .

هدفت هذه الدراسة الى تقييم نتائج القياس وفقا لمدخل القيمة العادلة والتكلفة التاريخية لكل من العقارات والمصانع والمعدات وفقا لخصائص المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة الى ان استخدام مدخل القيمة العادلة في قياس العقارات والمصانع والمعدات مسموح به كخيار بديل ضمن معايير المحاسبة الدولية، حيث ان بعض البلدان مثل استراليا وانكلترا ونيوزلندا وغيرها من البلدان تسمح بالاعتراف بهذه الموجودات وقياسها وفق مبدأ القيمة العادلة.

كما توصلت الدراسة الى ان استخدام مدخل القيمة العادلة اكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، وقد اوضحت البحوث العلمية ان اعادة التقييم التصاعدي للعقارات والمصانع والمعدات ترتبط بأسعار الاسهم الخاصة بهذه الممتلكات وهي مفيدة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث ان قياسها وفق مدخل القيمة العادلة افضل بكثير من قياسها وفق مدخل التكلفة التاريخية من حيث خصائص المعلومات المحاسبية الخاصة في قياس العقارات والمصانع والمعدات.

٧- دراسة (Milburn, 2008) **بعنوان:**

The relationship between fair value, market value, and efficient markets.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقيمة السوقية، وكفاءة السوق المالي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن وجود الكفاءة (أي أن تكون الاسواق نشطة) والعقلانية في الأسواق المالية تسهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة، كذلك يمكن الاستناد إلى القيمة السوقية لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات بشرط أن تكون الأسواق نشطة وكفئة، لأن القيمة السوقية لا تمثل القيمة العادلة إلا إذا كانت الأسواق كفئة وعقلانية ونشطة، بالإضافة الى إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يسهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة.

٨- دراسة (Al-Khadash & Abdullatif, 2009) بعنوان:

"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries": The Case of the Banking Sector in Jordan.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، وتمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات.

وتوصلت الدراسة الى أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

٩- دراسة (Laux & Leuz, 2010) بعنوان:

Did Fair Value Accounting Contribute to Financial Accounting Crisis ?

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية، وفيما يتعلق ببديل القيمة العادلة فقد أشارت الدراسة إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية ليست هي الحل لمشكلات القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الأساسية لعناصر القوائم المالية، وإذا كان هناك أيضا مشكلات في القيم السوقية وهي أحيانا لا تعكس القيم الأساسية للأصول نظرا لتأثر القيم السوقية بالمؤثرات السلوكية وعدم رشد المستثمر، فمن الأفضل استخدام القيم السوقية حتى إذا كانت الأسواق لا تتصف بالسيولة ودعم ذلك بالإفصاحات الإضافية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة ليست المسؤولة عن الأزمة المالية، وليست أيضا مجرد نظام للقياس يقوم بالتقرير عن قيم الأصول دون أن يكون له آثار اقتصادية تخصه.

١٠- دراسة:(Gergiou & Jack, 2011) بعنوان:

"In Pursuit of Legitimacy A history Behind Fair Value Accounting ".

هدفت الدراسة الى تناول التطور التاريخي لمحاسبة القيمة العادلة من خلال تطور التقارير المالية في كل من انكلترا وامريكا وكذلك اعتمادها كمقياس محاسبي في المعايير الدولية والمالية.

توصلت الدراسة الى ان التاريخ يكشف بان هناك أجماعاً حول اهمية استخدام مقياس القيمة العادلة في المعايير المحاسبية والتي تتمثل في الزيادة المستمرة في اعتماد محاسبة القيمة العادلة عند اعداد التقارير المالية، كما انه وعلى الرغم من اعتماد مقياس القيمة العادلة ينتج عنه قوائم مالية اكثر ملاءمة، الا ان مبدأ التكلفة التاريخية يبقى مبدئاً أساسياً ورئيسياً للمحاسبة، ولذا فان استخدام مقياس مختلط (القيمة العادلة والتكلفة التاريخية) عند اعداد التقارير المالية امر لابد منه.

١١- دراسة:(Gus De Franco, et.al, 2011) بعنوان:

The Benefits of financial statement comparability

هدفت الدراسة الى أن جميع المستثمرين والمنظمين والأكاديميين والباحثين يؤكدون على أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة، وقد حاولت هذه الدراسة تطوير مقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة حيث يرتبط هذا المقياس ايجابيا بمدى الدقة في التوقع، ويرتبط سلبيا بعدم القدرة على توقع الارباح.

وتوصلت الدراسة الى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تعمل على تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات وتزيد بشكل عام من نوعية وكمية المعلومات المتاحة للمحللين عن المنشأة.

١٢- دراسة:(Lin, et al, 2001) بعنوان:

Financial disclosure and accounting harmonization: cases of three listed companies in China

هدفت الدراسة التي طبقت على ثلاث شركات مسجلة في بورصتي شنجهاي وهونج كونج في الصين، الى تقييم خاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة من قبل تلك الشركات في ضوء متطلبات الافصاح الإلزامي وتحقيقاً للهدف تم دراسة وتحليل القوائم المالية السنوية للثلاث الشركات عينة الدراسة من قطاعات مختلفة والتي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية في

الصين (كمتطلب للتسجيل في بورصة شنجهاي) ومعايير المحاسبية الدولية (كمتطلب للتسجيل في بورصة هونج كونج) وذلك خلال الفترة من سنة ١٩٩٥ وحتى سنة ١٩٩٨.

وتمت دراسة وتحليل القوائم المالية لتلك الشركات الثلاث عن الفترات المالية المذكورة، حيث تم تحليل ما إذا كانت هناك فروق مؤقتة بين تلك القوائم المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية الصينية والمعايير المحاسبية الدولية.

وتوصلت الدراسة الى عدم توافر خاصية القابلية للمقارنة في تلك القوائم المالية لوجود إختلافات جوهرية بين القوائم المالية لتلك الشركات والمعدة وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية الصينية عن تلك المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، حيث اكدت الدراسة بوجود فجوة كبيرة بين الممارسات المحاسبية للشركات الصينية والتقارير المالية والمعايير المقبولة دولياً. ويشار إلى أن هناك حاجة ملحة لتعزيز تدويل المحاسبة الصينية وتحسين الفهم والمقارنة بين البيانات المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في البورصة الصينية من أجل تعزيز أهميتها وفائدتها لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين المحليين والاجانب.

١٣- دراسة (Christensen & Nikolayev 2012) بعنوان:

Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test ?

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الظروف التي يمكن من خلالها تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن القيمة العادلة لو طبقت على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون اقل كفاءة بالنسبة لصانعي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وان معايير الإبلاغ المالي(IFRS) قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها، حيث أتاحت للمنشآت المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات في الإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة.

واوصت الدراسة: بالتركيز على معرفة الإضافات التي جاءت بها محاسبة القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية، من استقصاء آراء عينة من المختصين الأمريكيين، حيث تبين أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول المالية يكون أكثر كفاءة من تطبيقها على الأصول غير المالية.

١٤- دراسة (Eric C. Wen, 2012) بعنوان:

The Value Relevance of the Fair Value Hierarchy of FASB, 157

هدفت الدراسة إلى مطالبة معيار المحاسبة رقم(١٥٧) الإفصاح عن التسلسل الهرمي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وذلك بالنسبة للتقارير المالية التي يتم إصدارها بعد ٢٠٠٧/١١/١٥ وتناولت الدراسة القيمة العادلة لمجموعة من القطاعات الصناعية لبحث بعض العوامل التي تؤثر على ملاءمة القيمة العادلة ،كما تناولت الدراسة اثر عدد من الخصائص الأخرى للمنشأة (حقوق الملكية وحجم وحالة المنشأة وقياس السيولة) ودراسة مدى تأثيرها على ملاءمة القيمة العادلة داخل القطاع الصناعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن حقوق الملكية وكذلك حجم وحالة المنشأة تؤثر على مدى ملاءمة القيمة العادلة إلا انه لم يتم التوصل إلى نموذج واضح لأثر قياس السيولة على ملاءمة القيمة العادلة ، وتوصلت كذلك إلى أن القيمة العادلة ملائمة لكل القطاعات الصناعية على الرغم من تباين الأهمية النسبية للقيمة العادلة لتلك القطاعات الصناعية إلا أن القيمة النسبية للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة مقارنة بإجمالي الأصول الالتزامات لا تؤثر على مدى ملاءمة القيمة العادلة .

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن غالبيتها تطرقت إلى دراسة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من جوانب مختلفة، حيث تعرض بعضها إلى قياس وتحليل مدى التزام الشركات بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، كما تعرض بعضها إلى آلية تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية، كما تعرض بعضها إلى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، وتناول بعضها اقتراح نموذج محاسبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة لغرض تعظيم منفعة المعلومات، كما تناول بعضها دراسة أثر التطبيق على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من صافي الربح، وقد أجريت تلك الدراسات في بيئات مختلفة، هذا وبالرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القيمة العادلة من زوايا مختلفة فإن هذه الدراسة تأتي كمحاولة جادة للوقوف على إظهار أثر تطبيق القياسات البديلة لمحاسبة القيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة، الأمر الذي يُعد مرشداً للمستثمرين والمحللين الماليين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الادوات المالية..

الفصل الأول

أُسس ومعايير القياس المحاسبي وعلاقتها بالقيمة العادلة كأحد بدائل القياس

المقدمة:

المحاسبة علم يُعنى بعملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الإقتصادية للإستفادة منها في إتخاذ القرارات"(**الاغا، ٢٠١٣ ،٢**).

وقد نتج عن وظيفة القياس تحديات كبيرة واجهتها مهنة المحاسبة في تحقيقها لهذه الوظيفة وخصوصا عند اختيار الأساس الأنسب للقياس المحاسبي، واختيار طريقة القياس الأكثر ملاءمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، واشباع حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم(**عدس، ونور، ٢٠٠٦، ١**).

ونظراً لان عملية القياس المحاسبي تحكمها فروض وقواعد ومبادئ محاسبية عامة ينقصها التحديد، مما جعلها عبر مراحلها المختلفة عرضة للاجتهادات والتقديرات الشخصية للمحاسب والإدارة، وأيضا من العوامل المؤثرة على عملية القياس المحاسبي، عدم ثبات وحدة القياس المحاسبية (وحدة النقد)، مما يؤثر على مخرجات عملية القياس ويجعلها هي الأخرى عرضة للتقلب وعدم الثبات.

وفي هذا الصدد يبرز لدينا مفهوم القياس المحاسبي ونماذجه، والذي من شأنه أن يترجم المعلومات المحاسبية الصادرة عن المخرجات المحاسبية بشكل لا يشوبه التمويه ولا الاختلاف للوصول بالمعلومة المحاسبية الى الغايات المنشود لها من قبل مستخدميها، ومن نماذج القياس المحاسبي نجد التكلفة التاريخية التي شكلت على مدى عدة عقود عمود القياس المحاسبي لتميزها بالموضوعية مما جعلها محل ثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية ،ولكن مع تزايد التعقيد في الأعمال المحاسبية أصبحت التكلفة التاريخية عاجزة عن حل بعض المشكلات فوُجهت لها العديد من الانتقادات من بينها أن التكلفة التاريخية تفتقد لخاصية الملاءمة وأنها تتأثر بالتضخم وهذا ما زعزع الثقة فيها وأصبح البحث عن بديل يتميز بالملاءمة هو الحل ليكون التوجه نحو القيمة العادلة ، (**عريف، ٢٠١١، ١٩**).

ويعتبر القياس المحاسبي أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية، حيث يتم تقييم وتسجيل تلك البنود الواردة في القوائم المالية بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرار المناسب، ونظرا لأهمية القياس المحاسبي وما له من دور في جعل

القوائم المالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المنشأة، سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى إعداد وبلورة جملة من المعايير المحاسبية لمعالجة هذا الموضوع **(عبداللطيف ، ٢٠١٤،٧)**.

لذلك أعتبر الاقتصاديون أن التسجيل وفق التكلفة التاريخية، يعد أحد أهم مصادر المعلومات التي تكون درجة الدقة والموثوقية فيها كبيرة، فأساس مبدأ التكلفة التاريخية هو تسجيل لوقائع وأحداث اقتصادية وقعت بالفعل خلال فترة مضت، مع افتراض ثبات قيمة النقد، إلا أن هذا الافتراض لا يعبر عن الحقيقة وغير واقعي لان قيمة النقد تتغير من فترة إلى أخرى، وان الاستمرار في تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى التضليل في عرض القوائم المالية، ولقد أصبح مستخدمو المعلومات المالية بحاجة إلى معلومات مفيدة وملائمة، تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية صائبة، وما يتمم هذا المبتغى هو التوجه في القياس بالقيمة السوقية العادلة، أي تلك القيمة الحقيقية المتحصل عليها في السوق الكفؤة، ومع إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية لتلك المعايير السبعة الخاصة بالإبلاغ المالي، والمعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٩) الخاص " بالاعتراف والقياس"، أصبح مهماً جداً الانتقال من القياس بالتكلفة التاريخية إلى القياس بالقيمة العادلة، وذلك من اجل عرض القوائم المالية في صورة صادقة ومعبرة عن الوقائع والأحداث المالية **(بن هجيرة، ٢٠١٣، ١٢)**.

وحيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في أختيار الطريقة المناسبة لإظهار المعلومات بشكل أفضل، من بين طرق القياس المختلفة التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها، خصوصاً أن كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس المستخدمة.

إن استخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة عند تقييم الادوات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، أضفى على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملاءمة لأصحاب القرارات، وبما أن مبدأ الملاءمة يمثل احد الخصائص النوعية (الاساس) للمعلومات المحاسبية، فأنه لجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات، يجب تدعيم الملاءمة بالموضوعية البعيدة عن

تقديرات الافراد وذلك بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمة الاصول، ذلك السعر الذي يعتبر طرفاً محايداً ولا يحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للمنشأة. **(عدس ونور، ٢٠٠٦، ٢)**.

وبذلك فإن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة القياس بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن قيمته الحالية، من هنا بدأت انطلاقات جديدة للقياس من منطلق أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة، ومن هنا تم التوجه إلى القيمة العادلة.**(بو حفص، ٢٠١٤ ، ١)**.

والقياس في المحاسبة بصفة عامة هو إعطاء أرقام للأحداث والظروف والعمليات ذات التأثير في إقتصاديات المنشأة سواء كان داخلها أو خارجها، ويتم التعبير عنها باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد في المحاسبة، حيث تُعد الوحدة النقدية هي الوحدة العامة للتعبير عن القياس المحاسبي، وتظهر أهمية القياس المحاسبي في الدور الذي يلعبه في إطار العملية المحاسبية إذ أنه يشكل الفعالية الرئيسة لاتصال المحاسبة مع البيئة، باعتباره أحد وظائف المحاسبة الأساسية والذي يجعل من المعلومات المحاسبية تكتسب أهمية خاصة في المجتمع المالي .

ويعتبر القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية، وينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية، وعرض هذه القوائم بمعلومات ذات مصداقية وشفافية. وترتكز عملية القياس المحاسبي على مجموعة من المفاهيم والأركان والأساليب التي تساعد في عملية القياس .

مفهوم القياس بصفه عامه والتطور التاريخي له:

إذا ما تتبعنا التطور التاريخي لمفهوم القياس بشكل عام نجد أن أصوله التاريخية ترجع إلى عالم الفيزياء (Galileo) الذي يُعدّ أول من وضع حجر الأساس لعملية القياس في مجال العلوم الطبيعية ومؤسس النظرية الكلاسيكية للقياس وقد حدد المقومات العلمية لعملية القياس بشكل عام في عنصرين هما : نظام عددي (A number system)، قواعد حسابية (A arithmetical Rules)

وفي أثناء عملية التطور العلمي للقياس بصفة عامه أسهم علماء آخرين في تطوير هذه العملية ومنهم العالم فيلمولتز (Flamholtz) إذ أصدر مؤلفا عام ١٨٨٧ م تضمن ضرورة اضافة عنصر جديد لعملية القياس هو قانون (قاعدة) الإضافة الرياضية The Mathematical Law Of Additively **(محمود،٢٠٠٩،١١)**.

وعلى هذه النهج سار أيضا (Campbell) والذي أصبح يعتبر المنظر الأساسي للنظرية الكلاسيكية في القياس، وذلك حين شدد على أهمية توافر شرط أو قاعدة الإضافة في عملية القياس وذلك بالنسبة للخاصية محل القياس فقال : " لكي تكون خاصية ما قابلة للقياس، يجب أن يتوافر لهذه الخاصية شرط الإضافة الطبيعية "، وطبقا لوجهة نظر النظرية الكلاسيكية هذه تحدد إطار عملية القياس في الخواص الطبيعية الملموسة فقط بالطول والوزن والحجم **(عوجه، ٢٠١١، ٥٢)**.

أما الخواص المعنوية كمستوى الذكاء ومعنويات العاملين والمنفعة الحدية. ... الخ، فهذه الخواص غير قابلة للقياس طالما أنها لا تخضع إلى قاعدة الإضافة الطبيعية والتجريبية، وبقيت مفاهيم النظرية الكلاسيكية للقياس تحكم عملية القياس في العلوم الطبيعية بشكل عام إلى منتصف العقد الرابع من القرن العشرين وبالتحديد إلى عام ١٩٤٦م حين اصدر(Steven) مؤلفاً يدحض فيه الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية ويدعو إلى تبني مفاهيم جديدة كانت بمثابة الأساس لما يعرف حالياً بالنظرية الحديثة للقياس، والتي أحدثت تغيرات حاسمة في المفاهيم السائدة لنظرية القياس لتشمل الخواص المعنوية إضافة إلى الخواص الطبيعية وكذلك امتدت مجالات القياس إلى العلوم الاجتماعية بعد أن كانت محصورة في العلوم الطبيعية فقط **(مطر، ٢٠٠٤، ١١٢)**.

والتعريف العام للقياس يعني: "مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال أخر وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الارقام أو الرموز وذلك طبقاً لقواعد معينة" **(سالم،٢٠٠٨،٩٣)**.

مفهوم القياس المحاسبي

يعتبر القياس عنصراً أساسياً من عناصر البحث العلمي فبدونه لا يمكن قياس صحة الفروض والنتائج، كما يعتبر القياس أحد وظائف المحاسبة الأساسية، ونتيجة لذلك تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي **(عريف، ٢٠١١، ٥٤)**.

– **وينسب أول تعريف علمي للقياس بشكل عام إلى** campell **الذي عرفه بأنه:**" يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءاً لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" **(الاغا،٢٠١٣ ،٢٠)**.

– وقد أضاف Steven بعداً رياضياً لتعريف القياس بصفة عامه حين عرفه بما يلي : "يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي " **(سويد،٢٠١٢،١٩)**.

– **وعرف كولر القياس بصفة عامه بقوله:** "القياس عبارة عن تحديد نظام لنتائج خطة استقصاء أو نتائج نظام مشاهدات بمراعاة القواعد المنطقية أو الرياضية **(بو حفص، ٢٠١٤، ٣)**.

لقد تعددت تعاريف القياس المحاسبي، والذي يرجع إلى مدى تطور مفهوم القياس المحاسبي من الناحية العلمية، حيث وان اختلفت هذه التعاريف إلى حد ما في الشكل، إلا أنّها تتفق في المضمون، لذلك سوف نتطرق إلى بعض التعريفات ثم نستنتج بعد ذلك مفهوماً مبسطاً له **(عبدالمالك، ٢٠١٤، ٤٦)**.

ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية(FASB) القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما انه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار" **(عبد اللطيف، ٢٠١٤، ١٥)**.

أما أكثر التعريفات تحديداً للقياس المحاسبي فهو ذلك التعريف الصادر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) وورد في نصه:" يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء لملاحظات ماضية او جارية وبموجب قواعد محددة."**(عريف،٢٠١١ ،٤٠)**.

والقياس المحاسبي Accounting Measurement أساس نجاح وظيفة المحاسبة كنظام للمعلومات ولغة الاعمال، **ويمكن تعريف القياس المحاسبي بانه** "عملية تطوير اي عنصر معلوماتي يدخل في نطاق التقارير المالية". وفي هذا المجال فان القياس المحاسبي المعاصر يمتد الى اكثر من كونه يمثل التقييم التقليديtradition valuation .**(الناغي،٢٠١١،٣٣٣)**.

كذلك عرفه(Belkaoui) بانه" تحديد عددي لظاهرة اقتصادية في منظمة ما في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، على أساس الملاحظة للماضي أو الحاضر وفقاً لقواعد محددة .**(Belkaoui,2002,8)**

وعرفه اخرون بانه: عملية مقابلة من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي، يتمثل فيها لعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي بعنصر آخر محدد هو عدد حقيقي، في مجال آخر هو نظام الأعداد الحقيقية وذلك باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد وبموجب قواعد اقتران معينة هي قواعد الإحتساب **(عبد السلام واخرون، ٢٠٠٩،١١٢)**.

وبتحليل التعاريف السابقة يمكن الخروج بمفهوم مبسط للقياس المحاسبي على النحو الاتي " القياس المحاسبي هو عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعداد النقدي، لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي بعنصر آخر محدد هو عدد حقيقي في مجال آخر هو نظام الاعداد الحقيقية وذلك باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد وبموجب قواعد إقتران معينة هي قواعد احتساب.

ومع ذلك فان القياس المحاسبي يتضمن ايضاً عملية التبويب classification والتعيين identification ، وتتمثل الخطوة الاولى في عرض المعلومات للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية في أختيار الانشطة أو الاحداث وخصائصها المرتبطة بالمنشأة والملائمة لاحتياجات

المستخدمين بصفة عامة أو فئة معينة منهم، حيث يجب أختيار الخاصية التي تقاس قبل أن يتم القياس، ويمكن اعتبار الخواص المختارة ملائمة لاحتياجات المستخدم إذا ساعدته في إعداد التنبؤات أو اتخاذ القرارات، ونظرا لان السلع والخدمات يتم تبادلها عموما بمقاييس النقود فانه يفترض ان المقياس النقدي للبيانات الاقتصادية يكون مفيدا في اتخاذ القرارات لاسيما ما يرتبط منها بالثروة والتغيرات فيها وانتاج السلع والخدمات، وتقليديا انصب اهتمام المحاسبة على العمليات أو المبادلات التي تؤثر مباشرة على المنشأة ذاتها لقياسها نقديا (**زعطوط،٢٠٠٧،١٠**).

ويخلص الباحث من العرض السابق ما يلي:-

١- أن تعريف القياس المحاسبي مرتبط بتحديد القيم العددية للأشياء أو الاحداث الخاصة بالمنشأة، وأن القياس المحاسبي هو قرن الأرقام العددية بأحداث المنشأة الاقتصادية في فترة زمنية معينة، كذلك فأن القياس المحاسبي يعبر عن أحداث المنشأة بصورة عددية مما يساعد في إتخاذ القرارات المالية داخل وخارج المنشأة الاقتصادية.

٢- أن عملية القياس المحاسبية تمثل نظاماً له مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات، فالمدخلات تمثل الأحداث الاقتصادية أما عملية التشغيل فتمثل عملية الترجمة لهذه الأحداث إلى لغة مفهومة، والمخرجات تمثل المعلومات التي يسهل التعامل معها.

٣- أن تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية لمفهوم القياس يُعد من أكثر التعريفات ملاءمة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن نموذج القياس المحاسبي يجب أن لا يقتصر على متابعة الظواهر الاقتصادية الماضية أو الحاضرة، بل يجب أن يكون قادراً على متابعة الظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية.

أساس تقييم بدائل القياس المحاسبي والمفاضلة بينها

إن تقييم بدائل القياس المحاسبي تتم أولاً بالمقارنة بينها على أساس خلوها من أخطاءِ التوقيت ومن أخطاءِ وحدة القياس، ثم تتم ثانياً بالمقارنة بينها على أساس قابليتها للتفسير وأساس ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وفيما يلي شرح مختصر لمعياري المقارنة(الخلو من أخطاء التوقيت وأخطاء وحدة القياس) ومعياري التقييم (القابلية للتفسير والملاءمة)، (**سويد، ٢٠١٢، ٧٠**).

١ – **خلوها من أخطاء التوقيت (Timing Errors)**:– تنتج هذه الأخطاء عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال فترة أو دورة معينة، ولكن يتم الاعتراف بتلك التغيرات والتقرير عنها محاسبيا في دورة أخرى مما ينتج عنه تداخل نتائج الدورات، فالقياس البديل الذي يعترف بتغيرات القيم في نفس الدورة التي يحدث خلالها سوف يتمتع بخاصية أفضل من بدائل القياس الأخرى **(الاغا،٢٠١٣، ٣٦)**.

٢– **أخطاء وحدة القياس (Measuring – Unit Errors)**:– إن معايير تحديد أية وحدة قياس ينبغي تطبيقها على خواص بنود القوائم المالية سوف تكون لصالح وحدة القياس التي تتجنب أخطاء وحدة القياس وتنتج أخطاء وحدة القياس عندما لا تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، لذلك تكون الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بتغيرات المستوى العام للأسعار في القوائم المالية **(سويد، ٢٠١٢، ٧٠)**.

٣– **قابلية التفسير (Interpretability)** :– ينبغي أن تصبح القوائم المالية الناتجة قابله للفهم من حيث المعنى والاستخدام .

٤– **الملاءمة (Relevance)** :– وتعتبر خاصية الملاءمة المعيار الثاني من معايير التقييم لبدائل القياس المحاسبي، بمعنى أخر ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المالية مفيدة ويجب توضيح أن المعيارين (أخطاء التوقيت – وأخطاء وحدة القياس) هما لمقارنة نماذج القياس المحاسبي، أما المعياران (قابلية الفهم – والملاءمة) فهما لتقييم نتائج النماذج المحاسبية **(بن هجيرة، ٢٠١٢، ١٨)** .

أُسُس القياس المحاسبي وعلاقتها بالقيمة العادلة

تُعد القوائم المالية الأساسية ذات فائدة، بقدر ما تكون قيمها المعطاة لمختلف بنودها تتصف بالموثوقية والملاءمة، وتمثل الواقع بصدق، وأُسس القياس المحاسبي لها علاقة وطيدة بمفهوم القيمة المراد قياسها.

أولا: دور مفهوم القيمة في القياس المحاسبي (بركة ومحمودي،٢٠١٣،٢٨).

يعتمد العرض المحاسبي للمنشأة على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تشكل نموذجاً محاسبياً يستمد فعاليته من: الحصر، التقييم، التلخيص والمتابعة عبر الوقت

للمعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تؤثر على ثروة المنشأة، والذي يسمح بتحديد النتيجة وحقوق الملكية وفقا لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، ويرتكز هذا النموذج على مفهوم القيمة، في العلوم الاقتصادية، مفهوم القيمة يمكن إرجاعه إما إلى التكلفة أو قيمة المبادلة أو المنفعة وقد عرف الاقتصادي Smith القيمة كالتالي : لكلمة القيمة مفهومان، في بعض الأحيان تعني منفعة الأصل، وفي بعض الأحيان تعني القيمة الاستبدالية للأصل .

أما الاقتصادي Marx فقد أيد الاتجاه القائل بأن المنفعة هي أساس تحديد القيمة، وبناء على المفاهيم الاقتصادية للقيمة يمكن التمييز بين ثلاثة مناهج أساسية للقياس المحاسبي وهي:- **(بركة ومحمودي، ٢٠١٣، ٢٩).**

- النموذج القائم على قيمة الدخول الجارية،(current entry values) والذي يتمثل إما في ثمن الاقتناء أو التكلفة الإستبدالية.

- النموذج القائم على قيمة الخروج الجارية،(current exit values) أي الثمن الذي يمكن الحصول عليه عند التخلص من الأصل.

- نموذج القيمة قيد الاستعمال،(value– in- use)،القائم على القيمة الإضافية للمنشأة التي يمكن أن تساهم بها أصولياً.

وبما أن القياس المحاسبي يرتكز على عملية تحديد ووضع القيمة، فان عملية تقييم بنود القوائم المالية: تتم بالاختبار على مستويين:

١- وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة : حيث توجد هناك وحدتان للقياس:-

- **وحدة القياس النقدي الإسمية:** التي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وهو افتراض مقبول في نموذج التكلفة التاريخية.

- **وحدة قياس القوة الشرائية العامة:** حيث تعتمد الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهو افتراض تعتمده محاسبة التضخم .

٢- مستوى أسس قياس قيمة بنود القوائم المالية: حيث هناك أربع أسس لقياس القيمة وهي:-

- أساس التكلفة التاريخية - أساس سعر الخروج الجاري أي(صافي القيمة البيعية)
- أساس القيمة الحالية - أساس سعر الدخول الجاري، أي(خاصية تكلفة الاستبدال)

ثانيا : أسس القياس المحاسبي المعتمدة من لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

يتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية للجنة معايير المحاسبة الدولية أسس قياس مختلفة، بدرجات مختلفة وبتوليفات مختلفة في القوائم المالية كما هو موضح في الجدول التالي(**بركة ومحمودي،٢٠١٣ ،٣٠**)

جدول رقم(١/١) أسس قياس الأصول والالتزامات حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية

أُسس القياس	الاصول	الالتزامات
التكلفة التاريخية	تسجل الأصول بقيمة النقدية المدفوعة أو ما يعادلها، أو بالقيمة العادلة لما دفع مقابلها في تاريخ اقتنائها .	تسجل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية.
القيمة الجارية	تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها التي كان سيتم دفعها إذا تم اقتناء أصل مشابه أو معادل حاليا.	تسجل الالتزامات بالقيمة غير المخصومة، أو ما يعادلها التي تكون مطلوبة لسداد التعهد حاليا.
القيمة القابلة للتحقق	تسجل الأصول بقيمة النقدية، أو ما يعادلها، الذي يمكن حاليا الحصول عليها عن طريق بيع الأصل في ظل التخلص منه بشكل منظم.	تسجل الالتزامات بقيمة تسويتها بمعنى القيم غير المخصومة للنقدية، أو ما يعادلها المتوقع دفعها للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية.
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلة الداخلة المتوقع أن تتولد من الأصل في دورة النشاط العادية .	تسجل الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزامات في دورة النشاط العادية.

المصدر:(بركة ومحمودي، ٢٠١٣، ٣٠)

معايير القياس المحاسبي وعلاقتها بالقيمة العادلة

تمثل المعايير حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليها من أسس وما يؤدي اليها من النتائج المرغوب تحقيقها من القياس، ومن أهم هذه المعايير تلك التي قدمتها جمعية المحاسبة الأمريكية لسنة ١٩٩٨ وتتمثل هذه المعايير في ما يلي :-

١- معيار الموضوعية:(Objectivity Standard)

يقصد بالموضوعية أو الايجابية في القياس عدم التحيز أو عدم خضوعه لتقديرات شخصية بحتة، وبمعنى أخر يقصد بالموضوعية بصفة عامة التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيداً عن التحيز الشخصي وبالتالي فان القياس الموضوعي قياس غير شخصي، والهدف من كون المحاسب موضوعياً هو اقناع مستخدمي القوائم المالية من انها خالية من أيةِ اعتبارات شخصية أو تحيز.(**سالم** ، ٢٠٠٨ ، ٩٧).

لذا يجب التأكد من توافر شرط الموضوعية في المحاسبة عن طريق العناصر الاتية :-

- قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدّمه أحد المحاسبين فاذا توصلوا إلى النتائج نفسها كان ذلك دليلاً على حياد المحاسب وعدم تدخله في النتائج.
- اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للحقائق الاقتصادية(**عبد اللطيف، ٢٠١٤،٩**).

٢- معيار الملاءمة: (Relevance Standard)

ويعني معيار الملاءمة ان تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من القياس وتكون هذه المعلومات ملائمة اذا كانت قادرة على ان تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس وما طرأ عليه من تغييرات على مدار فترة زمنية معينة، والملاءمة نوعان هما :

- **الملاءمة العامة للمعلومات المحاسبية:** وتعني توفير المعلومات لمختلف نماذج القرار وليس لنموذج معين.
- **الملاءمة الخاصة:** وتعني ان تكون المعلومات ملائمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم.

مما سبق يتضح ان الملاءمة العامة تعني مجال عمل المحاسب وهو توفير المعلومات التي تفيد مختلف القرارات، اما الملاءمة الخاصة فترتبط بتأثير المستخدم الذي يستطيع ان يحول المعلومات العامة الى معلومات تتلاءم مع نموذج قراره (**لايقة، ٢٠٠٧، ٤٤**).

٣- معيار القابلية للتطبيق العملي (Susceptibility for practical Standard application)

يعتبر معيار القابلية للتطبيق العملي من أهم معايير القياس، فقد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة وتتوافر فيه كل الشروط الموضوعية، ولكن يصطدم بالواقع العملي مما يجعل تطبيقه محاطاً بصعوبات لا يمكن تذليلها، وحتى يكون المقياس قابلاً للتطبيق العملي يجب أن يتسم بما يلي:-

أ- ان تتوافر فيه الظروف العملية لتنفيذ نموذج القياس

ب- ان يصاحب تطبيق النموذج تحمل المشروع بتكلفة مناسبة

ت- امكانية تنفيذ القياس في وقت مناسب **(عريف، ٢٠١١، ٥٩)**.

٤- معيار القابلية للقياس الكمي (Standard susceptibility quantifiable):

عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط أساسي وأولي لقياس المركز المالي للمنشأة وصافي دخلها الدوري، وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لقياس مختلف الأحداث المالية، غير أن استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير كثيراً من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير في قوتها الشرائية على مدار الزمن، من انخفاض أو ارتفاع مما يستدعي تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استناداً إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود**(عبداللطيف، ٢٠١٤، ١٠)**.

٥- معيار الفائدة Standard interest :

من البديهيات المتعارف عليها أن لكل شيء أهمية، ويتوقف مقدار الأهمية على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ الشيء ذاته، والمحاسبة ليست هدفاً في حد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذا لابد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بكونها مفيدة لمستخدميها، وقد حددت جمعية المحاسبة الامريكية عام ١٩٦٦ في تقرير لها بعنوان" بيان حول النظرية الاساسية للمحاسبة " اربعة معايير وصفات يجب ان تتوافر في المعلومات كي تكون ذات فائدة وهي: الملاءمة والقابلية للتحقيق والبعد عن التحيز والقابلية للتعبير الكمي **(سالم، ٢٠٠٧، ٩٨)**.

إطار القياس المحاسبي:

ترتبط المقاييس المحاسبية بوحدات قياس عامة تمثل اطاراً للقياس المحاسبي ،حيث تتكون من اربعة عناصر هي:-

١. الشيء أو الحدث الاقتصادي موضع القياس
٢. المحاسب أو المحاسبون القائمون بالقياس
٣. نظام القياس
٤. ناتج عملية القياس

وتتحقق الفاعلية للقياس المحاسبي من خلال الارتباط والتفاعل بين عناصر هذا القياس والشكل التالي يوضح ارتباط عناصر القياس(**زهران، ٢٠٠٥، ٧٣**):

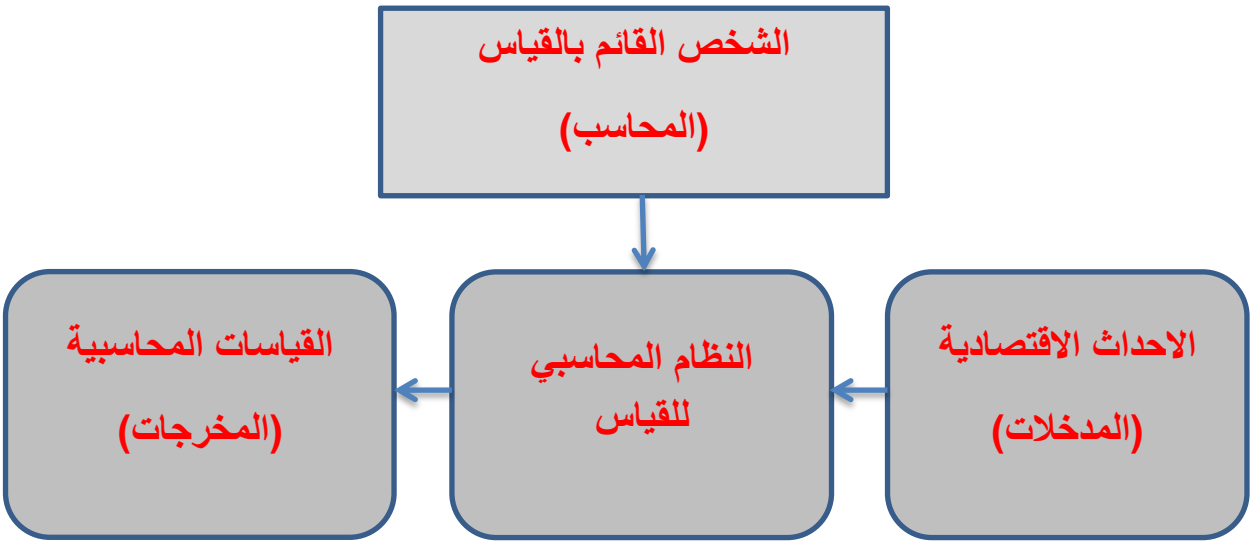

شكل رقم (١/١) يوضح إطار القياس المحاسبي

ويرى الباحث ان أي خللٍ يصيب عنصراً من العناصر الثلاثة الاولى لابُد أن تنعكس آثارهُ على العنصرِ الرابع والمتمثل بمخرجات القياسات المحاسبية، ومثلا يحدث الخلل في حال تحيز المحاسب القائم بعملية القياس أثناء قيامه بعمله مما يترتب على ذلك نتائج إما بالتضخيم أو بالتخفيض عن القيم الحقيقية المقيسة.

أركان عملية القياس المحاسبي:

في ضوء ما سبق يقوم القياس المحاسبي على اربعة اركان رئيسية هي:-

١- الخاصية محل القياس:

تتمثل هذه الخاصية بالنسبة للوحدة المحاسبية في الحدث الاقتصادي التاريخي الذي أثر على المركز المالي للمنشأة، كما قد يكون حدثاً مستقبلياً ذا آثار إقتصادية متوقعة على هذه المنشأة، والمشكلة الحقيقية التي يواجهها المحاسب هي عدم قدرة المحاسب في كثير من الأحيان على تعريف أو تحديد الخاصية محل القياس تعريفاً أو تحديداً دقيقاً.(**محمد، ٢٠٠٨، ١٧**).

٢- مقياس مناسب للخاصية محل القياس :

أما الركن الثاني فيعتمد أختيار المقياس المناسب على الركن الأول، أي على الخاصية المختارة محل القياس فإذا كانت الخاصية المختارة **القيمة** فإن المقياس المناسب لها هو **وحدة النقد** أما إذا كانت **الطاقة الإنتاجية** محل القياس فأن المقياس المناسب قد يكون **عدد الوحدات المنتجة** في الساعة وهكذا (**ابراهيم،٢٠٠٧،١٠٣**)

٣- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس :

عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين، حينئذٍ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لابد أيضاً من تحديد نوع وحدة القياس. فمثلا لو كانت قيمة ربح المشروع محلاً للقياس، في هذه الحالة وبالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم وهو مقياس مالي (وحدة النقد)، لابد أيضاً من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة، أهي الدينار أو الدولار....الخ (**عريف، ٢٠١١، ٥٦**).

٤- الشخص القائم بعملية القياس :

يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصراً هاماً في عملية القياس، لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها خصوصاً في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية ، والشخص القائم بعملية القياس المحاسبية وهو المحاسب يلعب دوراً أساسياً ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط بل وفي تحديد نتائجها أيضاً (**بركة ومحمودي، ٢٠١٣، ٢٧**،).

خطوات عملية القياس المحاسبي:

من أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك خطوات رئيسية يجب إتباعها تتمثل في الآتي:-

١. تجميع (حصر) البيانات التي تصور الأحداث الإقتصادية التي تنتج عن عمليات المنشأة وتعبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة، مثل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات ،ويتم قياسها بوحدات على أساس سعر التبادل المتفق عليه.
٢. تسجيل العمليات السابقة طبقاً لنظام القيد المزدوج، وبناءً على دليل موضوعي قابل للتحقق
٣. بمجرد تجميع وتسجيل الاحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والاحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.
٤. تلخيص العمليات حتى تتحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمنشاة في مجموعات، حيث من الضروري ان يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير او قائمة تقدم للأشخاص المعنيين بالمنشاة، أو المهتمين بأحوالها المالية وتهدف هذه الخطوة إلى ايضاح الأمور والاحداث المالية التي وقعت والتي أمكن تبويبها. **(سالم، ٢٠٠٨، ٩٤)**.

أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ومدى إتصافه بالدقة والموضوعية والملاءمة

يرى (Belkaoui, 2004: 42) إن أهمية القياس المحاسبي تتمثل في القياس للأحداث الإقتصادية بصورة نقدية لتعطي قيمة حقيقية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى توفير معلومات ملائمة وتمثيل صادق لمتخذي القرارات في الوقت المناسب ليتمكنوا من إتخاذ القرارات بشكل سليم، إذ أن القياس غير الدقيق (غير القابل للتطبيق) يُمكن أن يقدم معلومات غير رقمية أو غير مالية (نقدية) ويُعد القياس بالنسبة للمحاسب مهماً جداً، لكونه يقدم المعلومات للمستخدمين الداخليين والخارجيين لكي يستفيدوا من هذه المعلومات لغرض إتخاذ القرارات الرشيدة.

وتكمن أهمية القياس المحاسبي في الدور الذي يلعبه في إطار العملية المحاسبية لأن عملية القياس المحاسبي تنصب على قياس موارد واستخدامات المنشأة الاقتصادية وبالتالي يشكل الأداة الرئيسية للاتصال بالبيئة وبدونها لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج وتعتبر وظيفة المحاسب الأساسية هي القياس، ويعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جديدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية(ISAB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية(FASB) مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تخضع تقديرات القيمة العادلة للموثوقية والقابلية للصحة.

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية(FASB) المتعلق بالملاءمة والموثوقية، استخداماً أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، فهو يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي للمنشأة الناشرة لبياناتها المالية ، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية(**عريف**،٢٠١١ ،٨٨).

ويرى(العبادي) بان للقياس المحاسبي بالقيمة العادلة أهمية كبيرة نذكر منها:

- إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية (الأسهم والسندات) وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.
- إن القياس على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي يتسم بأنه أكثر ملاءمة وموثوقية مقارنة بأساس التكلفة التاريخية، نظراً لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقرير عن المعلومة بالقيمة العادلة.
- إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة وذات قوة تغيرية أكبر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.
- إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية والى زيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة (إدارة أموال المنشأة).

- إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.
- إن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملائمة وفاعلية للمقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.
- إن القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث توجد علاقة ارتباط معنوي بين كل هذه الخصائص (الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة والموضوعية والقابلية للفهم والأهمية النسبية والتوقيت المناسب وصدق التعبير والشفافية والواقعية ...) وهو ما يحقق المنفعة(الفائدة) من استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيمة العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية. **(العبادي)**.

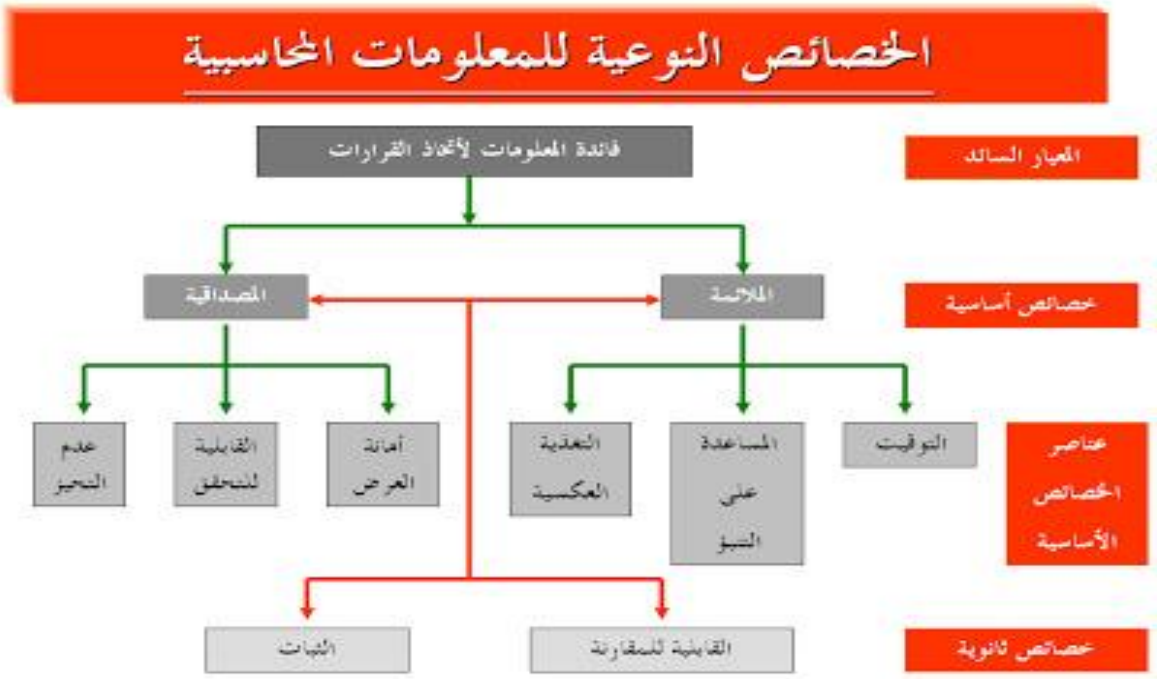

شكل رقم (٢/١) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المصدر: منتدى المحاسب العربي(http://www.accdiscussion.com/t6099)

صفات القياس المحاسبي:

يجب ان يتصف القياس المحاسبي بصوره عامة بصفات عدة منها:-

١.**الثبات:** أي ثبات صفات الشيء المقيس مع صفات المقياس عند تكرار عملية القياس

٢.**الدلالة:** أي بمعنى مدى جوهرية النتيجة ودلالتها التي تحصل عليها من عملية القياس

٣.**الصدق:** ويقصد به الشيء الذي افترض قياسه دون غيره .

٤.**الدقة:** لغرض تحقيق الدقة يتطلب الاستعانة بعدد من الأساليب الرياضية والإحصائية إلى جانب قياس ما يكون مناسباً لذلك **(حمدون،٢٠١٠،٧)**.

أساليب القياس المحاسبي:

إن تحديد أساليب القياس يمثل جوهر عملية القياس، فمن خلالها يتم الربط بين الحدث محل القياس حسب طبيعته، وما يترتب عليه من اثار، بوحدة القياس الملاءمة وباستخدام المقياس الملائم ، ويتوقف اختيار أسلوب القياس على عاملين هما:-

- الهدف من عملية القياس. - الافق الزمني لعملية القياس

فعند القيام بعملية القياس المحاسبية يمكن إتباع عدة أساليب يتوقف اختيار أي منها على أغراض عملية القياس**(الغندور، ٢٠١٣،١٧٩)**.

ويمكن حصر أنواع أساليب القياس المتبعة في عملية القياس المحاسبية في ثلاثة اساليب هي:-

الأسلوب الأول: أساليب القياس الأساسية أو المباشرة

وهذه القياسات تحصل عندما يمكن تحديد الأرقام بالخصائص بدلالة على القوانين الطبيعية والتي لا تعتمد على قياس أي متغير آخر، أي بمعنى تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة المفردة أو الخاصية محل القياس مباشرة، دون الحاجة الى ما يعرف بعملية الاحتساب، ، ويتبع أسلوب القياس المباشر على سبيل المثال في قياس تكلفة آلة وذلك من خلال ثمنها المثبت في فاتورة الشراء، أما إذا تم تثمين أجزاء هذه الآلة كل على حده تمهيدًا لتحديد التكلفة الإجمالية لها، فحينئذ تقاس تكلفة هذه الآلة ضمن ما يسمى بأسلوب القياس المشتق أو غير المباشر، لأنه في الحالة الأخيرة لابد للوصول إلى تكلفة الآلة كوحدة واحدة من خلال عملية احتساب تضم فيها أثمان الأجزاء معا للوصول بعد ذلك إلى تكلفة الآلة كوحدة واحدة **(محمد، ٢٠٠٨، ١٨)** .

الأسلوب الثاني: أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة :

عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذٍ لابد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة وذلك كما ظهر سابقاً بالنسبة للآلة، وقد إزداد إعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن إنجازها بدون عملية الاحتساب، والتي هي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة .(**جليل،٢٠٠٩،٣١**)

الاسلوب الثالث: أساليب القياس التحكمية :

تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة ويطلق عليها البعض مصطلح قياسات مجازية، ولكن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في أنه، بينما توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، فإن أساليب القياس التحكمية تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس كما في قياس اندثار(أهلاك) الموجودات الثابتة أو تسعير المخزون (**السعيدي،٢٠١٠،٣٣**).

أنواع وأدوات القياس المحاسبي:

تتعدد أنواع القياس المحاسبي بتعدد أدوات القياس المستخدمة، والمحاسبة تستخدم أدوات مختلفة منها: وحدات القياس الطبيعية: كالمتر، طن، كغم، بالإضافة إلى وحدات القياس الزمني كالساعة، اليوم، الشهر، كما يستخدم النقد كوحدة قياس، ويتم ايضاً استخدام النسب والمؤشرات والمعاملات في عملية القياس.

وبذلك فإن القياس المحاسبي يتفرع إلى عدة أنواع :-

١-القياس الكمي :

وهو الذي تستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية كالمتر والطن والكغم للتعبير عن بعض الأحداث، ويستخدم هذا القياس بالأخص في محاسبة التكاليف كأن تقاس كمية المواد المشتراة بالكيلوغرام وعدد الوحدات المنتجة، ومحاسبة الموارد البشرية بعدد الأفراد المتدربين في منشأة ما(**علي،٢٠١٥،٤٢٧**).

٢-القياس الزمني:

يتم استخدام وحدات القياس الزمني مثل: يوم، شهر، ساعة، كأداة للقياس المحاسبي وتستخدم بالأخص في محاسبة التكاليف كأن يحتسب الزمن الفعلي الضائع الذي يتم قياسه بالأيام، وأيضا يستخدم القياس الزمني في المحاسبة التحليلية التي تقوم باستخراج النسب المالية مثل نسب معدل فترة الائتمان ومعدل فترة التخزين والتي تقاس أيضا بالأيام. (**عوجه،٢٠١١ ،٤٣**).

٣-القياس النقدي:

حيث يتم قياس الأحداث الاقتصادية بالنقد ويعتبر النقد الوسيلة الأساسية لقياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى، ويجب التمييز هنا بين مصطلحين وهما القياس النقدي والقياس القيمي، فالقياس النقدي يعبر عن التكلفة التاريخية لأصول وخصوم المنشاة، أما القياس القيمي فهو استخدام أرقام قياسية للتعبير عن قيم النقد الحالية بإعداد القوائم المالية ولتحقيق ما يعرف بالتكلفة الاستبدالية.

٤- المؤشرات والنسب المالية:

ويتم استخدام المؤشرات والنسب والمعاملات كأداة لقياس الأحداث الاقتصادية وتستخدم بالأخص في المحاسبة التحليلية كأن تستخرج نسب معدل دوران الأصول ومعدل دوران رأس المال العامل، أو نسبة التداول .....إلخ من النسب.(**السعدي ،٢٠٠٩ ، ١٢**).

شروط القياس المحاسبي:

يجب أن تتوافر شروط معينة عند إجراء عملية القياس المحاسبي وهي كما يلي:

١). الموضوعية:

يجب أن تكون المعلومات والبيانات المحاسبية دقيقة وذلك من أجل تحقيق قياس موضوعي دقيق، وهذا ما يؤيده أصحاب اتجاه التكلفة التاريخية الذي يتمثل الدليل الموضوعي عندهم في المستندات، إلا أنه بمرور الزمن تتلاشى موضوعية تلك المستندات وبالتالي فإن القياس المحاسبي في هذه الحالة تنتفي فيه صفة الموضوعية.

٢). توحيد أسس القياس:

ومن خلاله يجب أن تتصف الوحدة المراد قياسها بعدم تغير محتواها الكمي على مدار عملية القياس نفسها وأن لا يتغير محتواها بين عملية قياس واخرى(**السعدي،٢٠٠٩ ،١٣**).

موضوعية القياس المحاسبي ومصادره واشكال التحيز فيه

الموضوعية صفة مهمة في القياس المحاسبي وهذه الأهمية تنبع من تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية، فبوجودها تزداد إمكانية الاعتماد على المقاييس والمعلومات المحاسبية، والعكس صحيح إذا ما غابت عن القياس المحاسبي، حيث أن وجود التحيز في القياس يفقد القياس موضوعيته، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه من أين يأتي التحيز في القياس المحاسبي ؟ **(الحجيات،٢٠١٠،٣٤)**

وجواباً على هذا السؤال سوف نبين **مصادر التحيز في القياس المحاسبي وأشكاله**، حيث ان ظاهرة التحيز في القياس من الظواهر العامة المرافقة لأية عملية من عمليات القياس وأياً كان مجالها، ويرتبط بالتحيز المحاسبي ثلاثة مصطلحات هي:-

١. **الموضوعية:** فعند عدم وجود الموضوعية فلابد من وجود التحيز
٢. **الموثوقية:** والتي ترتبط بأمانة المعلومات وامكانية الاعتماد عليها
٣. **الحياد:** والذي يعني ان الحقائق يجب ان تحدد وترفع بها التقارير دون محاباة او تحيز، اذ لا تحظى ميزة تحقق مصلحة مستخدمي المعلومات على حساب مصلحة البعض الاخر.

ومن خلال المصطلحات السابقة يمكن القول إن التحيز هو عدم الموضوعية وعدم الحياد وعدم توافر الموثوقية في المعلومات المحاسبية (**حنا،٢٠٠٦،١٤**).

وهناك عدة مصادر للتحيز المحاسبي تتمثل في الاتي:-

١- تحيز قواعد القياس المحاسبي

يطلق هذا المصطلح على تحيز القياس المرتبطة أسبابه بوجه عام بمجموعة المفاهيم، والمبادئ والفروض والأعراف، التي تحكم عملية القياس المحاسبية، مثل **مبدأ التكلفة التاريخية** و**فرض ثبات وحدة النقد**، وغيرها ويرتبط هذا النوع من أنواع التحيز بنظام القياس المحاسبي نفسه، ولذلك فإن دور المحاسب في نشوئه، ومن ناحية نظرية على الأقل سيكون حيادياً ومن الأمثلة التي يمكن أن تظهر هذا التحيز، هو التحيز الذي تحويه القوائم المالية خلال فترات التضخم والكساد **(مطر، ٢٠٠٤، ١٣٥)**.

٢- تحيز القائم بعملية القياس المحاسبي .

ويقصد به جميع أنواع تحيز القياس المحاسبي المرتبطة أسبابه بالقائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي، مما يعني ومن الناحية النظرية على الأقل، أن دور النظام المحاسبي في نشأة هذا التحيز سيكون حيادياً، هذا على أساس افتراض أن نظام القياس المحاسبي في مثل هذه الحالة سيتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية Perfectly Objective لكن المحاسب سيستخدمه في عملية القياس بطريقة خاطئة تؤدي إلى نشوء تحيز قياس، يحدث ذلك مثلا، إذا كُلِفت مجموعة من المحاسبين بتحديد قسط الاستهلاك لأصل ثابت بموجب قاعدة قياس معينة ولتكن طريقة القسط الثابت مثلا، في هذه الحالة وإن أتفق جميع أفراد المجموعة في استخدام نفس قاعدة القياس، إلا أنهم قد يختلفون في نتائج القياس المحققة بخصوص قيمة قسط الاستهلاك، ولو حللنا أسباب تحيز القياس المحاسبي هنا والممثل في فروقات قيمة قسط الاستهلاك المحددة من قبل أفراد المجموعة لوجدناها مرتبطة بطريقة استخدام المحاسب لقاعدة القياس وليس بقاعدة القياس نفسها .إذ أن تحيز القياس الناشئ في تحديد قسط الاستهلاك من قبل أفراد المجموعة يمكن رده إلى اختلاف في تقدير العمر الإنتاجي للأصل مثلا لا إلى قاعدة القياس **(سويد، ٢٠١٢، ٢٤)**.

ويرى الباحث إن الأسباب الرئيسة وراء نشوء تحيز القياس المرتبطة أسبابه بالمحاسب تتمثل في الاتي:-

أ- كفاءة المحاسب ودرجة تأهيله العلمي والعملي .

ب- الاعتماد على التقديرات المحاسبية .

ج- عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة .

وسيتناول الباحث فيما يلي هذه الأسباب بشيء من التفصيل اعتقاداً منه بأهميتها وتأثيرها الكبير في القياس وموضوعيته.

أ- كفاءة المحاسب ودرجة تأهيله العلمي والعملي:

الكفاءة تعني أن تكون للمحاسب قدرة على فهم مجال عمله وكذلك أن يكون لديه إلمام وأن يتمتع بدرجة جيدة من المهارات العملية والخبرات الفنية التي يحتاجها في التطبيق العملي .

ويرى الباحث أن المحاسب يواجه أثناء قيامهِ بعملهِ مواقف مختلفة، ومشاكل متعددة، تتطلب كل واحدة منها فهماً ومعالجةً تختلف عن الأخرى، مثال ذلك احتياج المحاسب إلى تقويم أصل من الأصول، أو احتياجه إلى الحكم على كفاية الاستهلاك لهذا الأصل، أو حكمه في الديون المشكوك في تحصيلها، أو توزيع التكلفة على الفترات التي حدثت فيها، في كلِ هذهِ المواقف يتطلب من المحاسب أن يصل إلى قرار ويجب أن يكون قراره موضوعياً، فهو يعتمد في الأساس على فهمه للمشكلة، وتحليليه لعناصرها، وعلى ممارسته الطويلة، وخبرته العملية، وعناصر الفهم والتحليل والممارسة والخبرة تمثل عناصر الأهلية والكفاءة التي يجب أن يتمتع بها المحاسب، والنقص في هذه العناصر تجعل قرار المحاسب غير موضوعي.

والمحاسب يكتسب كفاءته وأهليته من أمرين اثنين هما أن يحصل على :-

- قدر كاف من التعليم والمعرفة النظرية، وهذا يأتي من الدراسة والتحصيل العلمي
- فترة كافية من الخبرة العملية، وهذه تأتي من الممارسة العملية والتدريب .

ب- الاعتماد على التقديرات المحاسبية:

يتناول القياس في المحاسبة أموراً قابلة للتحديد النهائي وأموراً أخرى تخضع للتقدير الشخصي ومعنى هذا أن القياس المحاسبي خليط من تحديد وتقدير وهذا يجعله يتسم بالتقريب في نتائجه لوجود الجزء الخاضع للتقدير الشخصي (**الحجيات، ٢٠١٠، ٣٦**).

وقد جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (٥٤٠) في الفقرة (٣) بأن التقدير المحاسبي يعني التقدير التقريبي لقيمة أحد البنود في غياب وسائل دقيقة للقياس ويعطي هذا المعيار أمثلة على التقديرات المحاسبية كالآتي :-

- مخصصات لتخفيض المخزون وحسابات تحت التحصيل (الذمم المدينة)
- مخصصات توزيع تكلفة الأصول الثابتة على عمرها الإنتاجي المقدر
- الإيراد المستحق
- مخصص خسارة عن دعاوى قضائية
- الضريبة المؤجلة
- مخصص لمقابلة مطالبات دعوى الضمان

ويلاحظ من الامثلة السابقة، إن غالبيتها تتعلق بالمخصصات، حيث تعُد ((المخصصات Allowances)) حسابات مُقيمة Valuation Accounts بسبب كونها مصاريف او التزامات تمثل اعباء تتأثر بها نتيجة النشاط التشغيلي الاعتيادي للمنشأة وتكون مستحقة وأكيدة الوقوع ولكنها غير محددة المقادير، بمعنى آخر انها مبالغ مقدرة يتم تحميلها على ارباح المنشأة لمواجهة اعباء او التزامات معلومة او مؤجلة الدفع لكن قيمتها غير محددة بدقة كافية **(الوتار، ٢٠٠٧، ٥٦)**.

ويرى الباحث إن عملية التقدير المحاسبي ترتبط بحالة عدم التأكد والتقدير الشخصي وهذا فيه احتمال كبير لتعرضها للأخطاء، وقد يكونُ لهذهِ الأخطاء تأثير كبير على واقع البيانات المحاسبية، ولكن من الممكنِ أن يتجاوز المحاسب هذه الأخطاء إذا أستخدم في عمليةِ التقديرِ الأسسُ والأساليبُ العلميةُ الملائمة، مثل المؤشرات الإحصائية أو الرياضية واستطاع أن يعتمد على أسانيد وأدلة علمية.

وتعتمد التقديرات المحاسبية على إجراءات قياسات غير مؤكدة حيث تفتقر للدقة المطلوبة، كما تعتبر عملية القياس عملية معقدة ومتشابكة وغالبا ما تكون عرضة لحدوث اخطاء.

هذا ورغبةً من المحاسب لتطوير قياساته والتغلب على مشكلات التقدير في القياس المحاسبي، بدأ الاهتمام والاعتماد على الاساليب الاحصائية لتحديد درجة الخطأ في التقدير.

اما بالنسبة لظاهرة عدم التأكد واثرها على القياس المحاسبي فان موقف المحاسب منها كان عن طريق استخدام سياسة الحيطة والحذر وهي سياسة لازال الفكر المحاسبي ينظر اليها على اعتبار أنها من أهم المبادئ المحاسبية، وطبقا لذلك يقوم المحاسب باتباع القواعد التالية:-

- تأجيل الاعتراف بالإيرادات والمكاسب بقدر الامكان
- تعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر بقدر الامكان
- اختيار اقل القيم الممكنة للأصول والايرادات والمكاسب
- اختيار اعلى القيم الممكنة للخصوم والمصروفات والخسائر **(شاهين، ٢٠١١، ٣٨)**.

ج- عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة:

تعرف الأخلاقيات بأنها مجموعة من القيم والمعايير التي يعتمد عليها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد وما هو سيء، وبين ما هو صواب وما هو خطأ، فهي إذاً تتركز في مفهوم الصواب والخطأ في السلوك**(نجم، ٢٠٠٠، ١٩)**.

وتُعرف المهنة على أنها امتلاك أسلوب فكري معين مكتسب بالتدريب الخاص والذي بالإمكان تطبيقه في كل ناحية من نواحي الحياة المختلفة**(الهواش، ٢٠٠٥ ، ١٨٨)**.

وتمثل أخلاقيات المهنة مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة التي تستلزم من الممارس سلوكاً معينا يجب الالتزام به**(التمي ،٢٠٠٦ ، ٢)**.

وتتمثل أخلاقيات مهنة المحاسبة بالموضوعية والحياد والأمانة والنزاهة والاستقامة والعناية المهنية والصدق، وهذه الصفات يجب أن يتمتع بها المحاسب، فبها تحافظ المهنة على كرامتها وبها تكسب ثقة الجمهور، وثقة الجمهور أهم ما تسعى إليه الجهات المهنية العالمية، ولأهمية الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة ، فإن سلوك المحاسب يعد حجر الأساس في نجاح مهنة المحاسبة في أداء الدور المنوط بها **(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠١ ، ٥٢)**.

ويرى الباحث إن أي خلل في التزام المحاسب بالسلوك المهني وأخلاقيات المهنة ينتج عنه ظهور التحيز في القياس المحاسبي وبالتالي نقص في الموضوعية التي هي صفة القياس الأساسية .

٣- التحيز المشترك :

هذا النوع من التحيز يسهم في نشوئه القائم بعملية القياس وقواعد القياس المستخدمة في القياس المحاسبي معاً، بمعنى أن درجة موضوعية نظام القياس المحاسبي مثلها مثل درجة موضوعية القائم بعملية القياس يكونان ناقصتين **ومثال على ذلك تحيز القياس المحاسبي المرافق لاستخدام مبدأ أو سياسة الحيطة والحذر**، فهذا المبدأ وهو بمثابة قاعدة من قواعد القياس المحاسبي، يتمسك به المحاسبون في تنفيذ قياساتهم التاريخية، ويؤدي بوجه عام إلى تخفيض قيم الأصول المقيسة وكذلك قيم صافي الربح السنوي، فاستخدام هذا المبدأ من محاسبين مختلفين في درجات تحفظهم يؤدي إلى اختلاف في قيم تحيز القياس الذي يصيب البيانات التاريخية، وهكذا فتحيز القياس الناشئ عن قاعدة القياس المتحيزة تتضاعف آثاره على البيانات المحاسبية بفعل التحيز الإضافي الذي يسببه المحاسب المتحيز بسوء استخدامه لهذه القاعدة المتحيزة **(مطر ، ٢٠٠٤،١٣٦)**.

ومثلما تتعدد مصادر تحيز القياس المحاسبي تتعدد كذلك الأشكال التي يظهر بها، وقد يظهر في صورة تحيز موضوعية أو في صورة تحيز مواءمة (ملاءمة) أو في صورة تحيز موثوقية، وتلك اشكال التحيز المحاسبي، ويوضحها الباحث فيما يلي:-

أ- تحيز الموضوعية:

يأخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز موضوعية متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس وعليه يكون القياس المحاسبي متحيزا بوجود فرق بين نتيجة القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس وينشا هذا التحيز عن نقص في موضوعية المحاسب او عن نقص في موضوعية اسلوب او قاعدة القياس او عن نقص في موضوعية العاملين معاً حيث يكون تحيزاً مشتركاً او بمعنى اخر، فان تحيز موضوعية القياس المحاسبي هو محصلة لتحيز قاعدة القياس وتحيز المحاسب وتحيزهما المشترك.

ومن الناحية النظرية البحتة يمكن القول ان تحيز موضوعية القياس المحاسبي ينعدم في حالة واحدة فقط هي متى تمتع كل من المحاسب وقواعد القياس بالموضوعية الكاملة وهذا شرط من الصعب تحقيقه في الحياة الواقعية واكثر مراحل عملية القياس المحاسبية عرضة لنشوء تحيز الموضوعية هي مرحلة التحميل لان المحاسب في هذه المرحلة يستخدم اساليب تحكمية في التحميل لا توفر له مستوى الدقة التي يطمح الى توفيرها في مخرجات عملية القياس.

http://www.mediafire.com/?kn53svjmvi4bjdz(4:23:PM:23/12/2015.

ب- تحيز المواءمة (الملاءمة):

يتخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز المواءمة عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات مستخدم هذه القياسات وذلك عند استخدامها في غرض معين ، هذا وإذا كان تحيز موضوعية القياس على صلة باعتبار دقة مخرجات القياس، فإن تحيز مواءمة القياس على صلة باعتبار مناسبة مخرجات القياس للأغراض المستخدمة فيها **(الحيالي ، ٢٠٠٧ ، ١٤٣)** .

ج- تحيز الموثوقية :

يعتبر تحيز موثوقية القياس المحاسبي بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة وفي مجالها التاريخي والمستقبلي، وينشأ هذا التحيز في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المعول عليها في عملية التنبؤ **(مطر، ٢٠٠٤، ١٤٣)**

و يخلص الباحث في خاتمة هذا الفصل إنه من الصعوبة بمكان القضاء على التحيز الناشئ من قواعد القياس، ولكن من السهولة القضاء على التحيز الناشئ بسبب القائم بعملية القياس، وهذه الأمور هي من أهم الأمور التي تؤدي إلى نقص موضوعية القياس المحاسبي.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لمحاسبة القيمة العادلة مقارنةً بمحاسبة التكلفة التاريخية في ضوء المعايير المحاسبية

مقدمة:

نتيجة للقصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للمنشأة بشكل صادق وعادل جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة، كما أنه بالنظر لما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين والمستفيدين على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للمنشاة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو مبدأ القيمة العادلة، هذا ولا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة فيها، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، **(يونس،٢٠١١،٢٢)**.

فقد وُجهت لمبدا التكلفة التاريخية عدة انتقادات، ونتيجة لهذه الانتقادات زادت الآراء المؤيدة الى التوجه الى منهج المحاسبة على اساس القيمة العادلة، فقد اضفى استخدام اسلوب القيمة العادلة في تقييم الادوات المالية على المعلومات المحاسبية صبغة الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة ومن ثم فهو البديل الانسب الذي ينتج عنه معلومات محاسبية تتسم بالخصائص النوعية **(الاغا، ٢٠١٤، ٤٢)**.

ومن هنا برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)،وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة بحيث تركز في مضمونها على القيمة العادلة، وقد كان السبب الرئيسي الذي دفع مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمالية الى ذلك هو وجود حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن التكلفة التاريخية للأصل التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه (لحظة التبادل)،ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك لكونها تمثل القيمة العادلة لهذا الأصل وقت التبادل أو التملك ، وإنما يظهر الشك والاختلاف في سلامة القياس المحاسبي لمبدأ التكلفة التاريخية بعد التملك أو حدوث الحدث ، إذ تصبح القيمة العادلة للأصل شيئا من الماضي والذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن قيمة الأصل الحالية الحقيقية، كما وان الظروف

الاقتصادية التي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم ، والتغير في قيمة الوحدة الاقتصادية بتغير تلك الظروف، كل ذلك اوجب على المحاسبة أن تبحث لها عن بديل أفضل في القياس المحاسبي يتلاءم مع تغير هذه الظروف فكان التوجه نحو منهج محاسبة القيمة السوقية العادلة وخاصة لبنود الموجودات والاستثمارات المالية، حيث ان استخدام اسلوب القيمة السوقية العادلة يضفي على المعلومات المحاسبية صبغة الملاءمة والموثوقية لأصحاب القرارات **(سلمان وعوجه ،٢٠١٢ ،٣٣٤)**.

مبدأ محاسبة التكلفة التاريخية:

يُعد مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية، وهو الأقدم من بين هذه المبادئ ويعتمد عليه خصوصا في قياس وتقييم الأصول الثابتة والخصوم ومصادر التمويل والمصروفات والإيرادات حسب القيمة والتكلفة التاريخية للشراء أو الإنتاج ، بغض النظر عن التغيرات في القيمة الشرائية للعملة**(سويد، ٢٠١٢، ٤٩)**.

ومبدأ التكلفة التاريخية هو الاسلوب التقليدي لإعداد التقارير المالية والقوائم المالية والذي لا يعترف بتغيرات الاسعار، بينما تدرج الاصول المستخدمة في توليد المبيعات وتحقيق الارباح بتكلفة اقتنائها اي (التكلفة التاريخية)، وينتج عن ذلك أرباح مبالغ فيها مما يؤدي إلى دفع مبالغ زائدة من الضرائب والأرباح **(Bessong et al ,2012 ,134)**.

ولازالت النظرية المحاسبية تتمسك بهذا المبدأ في القياس المحاسبي حيث يعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم.

ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث يوفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس، حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية.

وقد استمر استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظراً لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير

والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها. **(علاوي، ٢٠١٤، ١٦٤٦)**.

ويرى الباحث أن التكلفة التاريخية والتي تمثل النموذج التقليدي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على أساس إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع عملية التبادل بين المنشأة والأطراف الذين تتعامل معهم وهذه تمثل التكلفة الحقيقية والعادلة لحظة وقوع الواقعة، وهذه غالباً ما تكون موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية التثبت والتحقق منها، وقد استمرت التكلفة التاريخية لفترة طويلة من الزمن تُعد هي أساس القياس ومن ثم التسجيل المحاسبي كونها تتسم بالسهولة والموضوعية لأنها تستند الى وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات ومن ثم لا تكون عرضة للتقدير والاجتهاد الشخصي ويسهل التحقق منها كونها حدثت فعلا وتقاس بما تم دفعه من اموال مقابل الحصول على الموجودات.

ويرى (ياسين وآخرون) مجموعة من الحجج التي تدافع عن التكلفة التاريخية وتؤيدها منها الاتي:-

١. إن التكلفة التاريخية مبنية على صفقة فعلية وليس مجرد صفقة محتملة او متوقعة .
٢. أثبتت الوقائع التاريخية أن الكشوف المالية التي أساسها التكلفة التاريخية كانت مفيدة عبر السنين غير أن متغيرات عديدة أشارت الى بعض القصور فيها**(ياسين، ٢٠١٠،٤)**.
٣. يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدا الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية، بحيث تبقى الاصول والالتزامات بتكلفتها التاريخية من فترة مالية الى اخرى بصرف النظر عن تغيرات الاسعار الطارئة خلال تلك الفترات**(القصاص،٢٠١٥،٢٦)**.
٤. يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع الفروض والمبادئ المحاسبية ، خاصة فرض الموضوعية الذي يلزم بإمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية في الدفاتر.
٥. ان العمليات التي وقعت عند امتلاك الاصل او نشوء الالتزام تكون اكثر مصداقية وذلك لوجود مستندات تؤيد تلك الاحداث **(زعطوط، ٢٠٠٧، ٢٤)**.
٦. تناسب نموذج التكلفة التاريخية مع مبدا مقابلة الايرادات بالمصروفات، حيث تقارن الايرادات المكتسبة خلال الفترة المالية مع تكلفة الحصول عليها (سليم،٢٠٠٨،١٩).

وعند تحديد التكلفة التاريخية تراعى ثلاثة معايير ثانوية هي كالاتي:

١ . **معيار الزمن:** اي ان تعتمد التكلفة التاريخية للأصل في تاريخ اقتنائه، فتستبعد تكلفة تمويل اقتناء الاصل الجاهز.

٢ . **معيار المكان:** اي ان تضاف الى تكلفة الاصل الثابت او المخزون نفقات البعد المكاني حتى يصل الاصل الى مكان ومخازن المنشاة المستفيدة.

٣ . **معيار الجاهزية:** أي أن تضاف الى تكلفة الأصل جميع النفقات المرتبطة به حتى يصبح جاهزاً للاستخدام والاستفادة منه حسب الغرض المخصص له**(الاغا، ٢٠١٤، ٢٨)**.

مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي:

بالرغم من الانتقادات التي تم توجيهها لمبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن هناك العديد من الأسباب التي تؤيد وجهة نظر المؤيدين لعدالته وموثوقيته التي تتلخص بما يلي:

١- إن التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الاصل.

٢- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا، وليست افتراضية.

٣- إن العمليات التي وقعت عند امتلاك الاصل أو نشوء الالتزام هي أكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيد تللك الاحداث من سندات اثبات **(Lefebvre, et. Al,p16,2009)**.

ويرى كل من (القاضي وحمدان،) ان من ضمن مزايا التكلفة التاريخية "

٤- ان التكلفة التاريخية تقلل الى الحد الادنى تأثر الحسابات بالآراء الشخصية للأشخاص الذين يعدونها".**(القاضي وحمدان، ٢٠١٣،٣٨٢)**

٥- يهدف مبدأ التكلفة التاريخية **(وكما ترى سويد)** إلى قياس سيولة أصول المنشأة من أجل معرفة مدى قدرة هذه الأصول على مواجهة التزامات المنشأة.

ويعتبر Ijiri المدافع الأول عن مبدأ التكلفة التاريخية، وملاءمتها لعملية القياس المحاسبي، فقد ذكر في كتابه(theory of accounting measurement) لسنة ١٩٧٥ بانه جدير بالملاحظة ان محاسبة التكلفة التاريخية كانت المنهج الرئيسي للمحاسبة خلال العديد من القرون، وذكر ثلاثة أسباب لإظهار مدى ملاءمة نتائج القياس المحاسبي القائم على التكلفة التاريخية لغرض اتخاذ القرارات وهي:

- تؤثر التكلفة التاريخية على تقييم واختيار أسس القرار، حيث يحتاج المدراء إلى معلومات عن نوعية القرارات التي تم اتخاذها في الماضي، والتكلفة التاريخية تتعلق بشكل مباشر بالقرارات الماضية.
- تقدم التكلفة التاريخية مدخلاً لفكرة الاقتناع، فبعض متخذي القرارات لا يبحثون عن المثالية بقدر ما يسعون نحو الاقتناع.
- إن استخدام التكلفة التاريخية أمر مفروض على متخذ القرار من قبل البيئة، فالواقع يشير إلى إن التكلفة التاريخية تستعمل في بيئات مختلفة وفي مجالات مختلفة مثل الدخل الخاضع للضريبة. **(سويد، ٢٠١٢، ٥٥)**

٦- ان مبدأ التكلفة التاريخية **وكما ويرى(حماد)** بقى لفترة من الوقت هو الاساس للقياس والتسجيل في الدفاتر لأنه يقوم على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها **(حماد، ٢٠٠٣،١٩)**

كذلك ويرى (صلاح، ٢٠٠٨، ١٠٨) ان من ضمن المزايا الاتي:

٧- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية **وكما يرى (صلاح)** مع مبدأ الثبات في إتباع النسق ،بحيث تبقى الأصول والمطلوبات مقومة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى ،بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات .

٨- إن مبدأ التكلفة التاريخية ينسجم مع مبدأ تحقق الإيرادات: ،بحيث لا يتم الاعتراف بالإيراد إلا بعد تحققه فعلا من خلال عملية تبادل فعلية حدثت من طرف خارجي**(صلاح، ٢٠٠٨، ١٠٨)**

٩- إن مبدأ التكلفة التاريخية **وكما ترى كل من(بركة ومحمودي)** يتلاءم مع الاطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموما، لاسيما فرض الموضوعية الذي يتيح امكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة بالدفاتر المحاسبية

١٠- كما يتماشى هذا المبدأ مع فرض الاستمرارية الذي يفترض ان الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها وعملياتها التشغيلية الى اجل غير محدود **(بركة ومحمودي، ٢٠١٣ ، ٢)**.

الانتقادات الموجهة لاستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه او لحظة التبادل أو التملك، لا يشك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب او التملك وانما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك او حدوث الحدث، اذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، من هنا بدأت انتقادات لم تنته لمبدأ التكلفة التاريخية، فالظروف الاقتصادية تتسم بالحركة والديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد او التضخم لذا **وجهت لمبدأ التكلفة التاريخية العديد من الانتقادات التي يمكن اجمال بعض منها فيما يلي:-** (**Shaffer ,2012,7**)

١. ان تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية سوف يؤدي الى عدم التجانس في مقابلة الايرادات المتمثلة في القيمة الجارية مع المصروفات المتمثلة في قيم تاريخية مختلفة باختلاف الاوقات والفترات التي استنفدت فيها تللك المصروفات مما يؤدي الى عدم دقة نتائج المقارنات**(داود، ٢٠١٣،٦١)**.

٢. ان ربط الاعتراف بقيمة الموجودات والمطلوبات بحدوث عملية تبادل حقيقة مع طرف اخر خارجي **وكما يرى (داود)** يسقط كثيرا من الموجودات غير الملموسة مثل الشهرة المكونة ذاتيا، رغم انها من مكونات المنشأة، الا انها تحذف من قائمة المركز المالي بسبب عدم حدوث عملية تبادلية مع الغير وبالتالي فان الميزانية العمومية تقترب او تبتعد عن تمثيلها للمركز المالي السليم بقدر اهمية البنود منها تمشيا مع شرط عملية التبادل الحقيقية **(داود، ٢٠١٣، ٦٢)**.

٣. **وكما ترى(ابو زر)**عدم مصداقية المعلومات التي تتضمنها قائمة المركز المالي، نظرًا لاستخدامها خليطاً من العناصر المقيسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية مختلفة داخل القائمة الواحدة.

٤. عدم مصداقية الأرباح التي تظهر في قائمة الدخل، حيث أنها نتاج لمقابلة الإيرادات المقاسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية حالية بالمصروفات المقاسة بخليط من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية المختلفة **(ابو زر،٢٠٠٧،٢٨٣)**.

٥. إن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية **وكما يرى (الاغا)** يؤدي إلى ظهور أخطاء وحدة القياس **(الاغا، ٢٠١٣، ٣٠)**.

٦. إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وكما يرى(يونس) لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها من هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي **(يونس،٢٠١١ ،٣٢)**.

٧. أن تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي **وكما يرى حلس وجربوع** سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبة المختلفة وهو أمر يتعارض مع **فرض الدورية**، أي أن الربح الدوري الخاص بفترة محاسبية معينة سوف يعكس ناتج الأحداث الاقتصادية التي نشأت في فترات محاسبية سابقة ولم تتحقق إلا خلال هذه الفترة، كما أن هذا الربح لن يعكس نتائج أحداث الفترة الحالية بالكامل إذ أن ذلك الجزء من هذه الأحداث غير المحققة سوف يتم الاعتراف به في فترات محاسبية مقبلة **(حلس، جربوع،٢٠٠٧،١٥)**.

مبررات التحول من التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة في القياس المحاسبي:

يمكن استنباط المبررات الرئيسية التي تدافع عن استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي من المنطلق الذي تهدف إليه التقارير المحاسبية التي تسعى إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات وملائمة لها، وهذا يمثل الهدف الأول للمحاسبة.

١- أن الفائدة (الملاءمة) في المعلومات تظهر من خلال الأحداث أو الصفات التي تقوم المحاسبة بقياسها من خلال التعرف على خصائص الشيء المقيس، إلا أن تزويد المستخدم بالمعلومات التي يريدها بما يتوافق مع رغباته هو أمر بعيد عن الموضوعية ، لأن تقديم المعلومات لابد وأن تصور الواقع القائم فعلا، وليس في ظل خلق تصور عن الواقع وتكيف المعلومات بما يتلاءم معه ، كما وإن ربط تقديم المعلومات بالأهداف والأحداث أو ببعض مستخدميها يحد من استقلالية المحاسبة، وتصبح مخرجاتها قابلة للتحريف والتشويه والتزوير طالما يمكن أن تتغير بتغير غايات مستخدمي المعلومات **(جمعه، أدم،٢٠١٣،٧)**

٢- **ويرى(حماد)** ان من بين المبررات التي دعت الى التحول من التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة هي، ان نظم التكاليف التاريخية تميل الى الاقرار بالأحداث فقط عندما يحدث شراء، مكسب او خسارة(بالمقارنة بالتكلفة)، ويعني ذلك ان المكاسب الكبيرة(غير المحققة) والاصول المتزايدة تنشأ ولا يتم تسجيلها في التقارير، ويتسبب عدم تماثل معالجة المكاسب والخسائر في حدوث مشكلات ايضا ويؤدي الى اتباع تقنيات محاسبية مثل محاسبة التحوط التي تخلق المزيد من المشاكل، وقد اقترح البعض امكانية معالجة هذا الامر من خلال الافصاح ،غير ان المشكلة الاساسية ليست في كمية المعلومات المقدمة، بل ان المحاسبة غير مناسبة ،حيث ان التحقيق يكون عادة حدث غير ذي اهمية اقتصادية من ثم لا ينبغي ان يكون حدث اقرار رئيسي، اما الحل الثاني الذي تم اقتراحه هو الاخذ بمنهج قياس مختلط تقاس وفقاً له بعض الادوات المالية بالقيمة العادلة، والبعض الاخر بالتكلفة التاريخية، ومع ذلك فلن يتم تسجيل المكاسب الكبيرة والاصول الكبيرة اذا تم الاخذ بمثل هذه المناهج، والادوات المتطابقة التي تحتفظ بها نفس المنشأة في نفس الوقت سوف تعالج محاسبيا بشكل مختلف الامر الذي يتسبب في عدم الاتساق والكثير من التعقيد **(حماد،٢٠٠٣ ،٢٠،٢١،)**

٣- إن تطبيقات القيمة العادلة صالحة لقياس وتقييم الموجودات والمطلوبات فهي توضح نمو السوق، كما تظهر أيضا كيفية تأثير القيمة العادلة في هذه التعاملات المحاسبية حيث يتم تطبق معايير القيمة العادلة لقياس وتقييم الأرباح والخسائر الناتجة عن التعاملات التجارية بسبب التغير في الأسعار التي تجاهلتها التكلفة التاريخية فتطبيق محاسبة القيمة العادلة مهمة حتى في حالة الافتقار إلى سوق نشط حيث يمكن الاعتماد على مدخل بديل من مداخل قياس القيمة العادلة للوصول إلى أفضل قيمة تعبر عن الواقع (Aljedaibi and Talal, 2014, p13).

٤- **وترى(سويد)** رغبة المستثمرين والمقرضين في وضع أهمية أكبر للملاءمة (أكثر من الموثوقية) من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما توفره القيمة السوقية العادلة .

٥- تعتبر أداة قياس كفئه خصوصا إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الأسهم والسندات (الأدوات المالية بشكل عام).

٦- أهم سبب للتحول إلى القيمة العادلة هو ملاءمة المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية، فالقيمة السوقية العادلة أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية من التكلفة التاريخية. **(سويد، ٢٠١٣، ٦٠)**.

٧- **وكما يرى (سليمان)** توفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بالإضافة إلى توفيرها أُسساً جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية **(سليمان،٢٠١١،٢)**.

٨- **وكما يرى (صلاح)** انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات بحيث لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة وإن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمنشأة، وأصبح النموذج المحاسبي يمدنا بصورة غير حقيقية عن المنشأة ما دامت عناصر الذمة المالية لها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع إهمال تطور أسعارها عبر الزمن، لهذا فإن التكاليف التاريخية توحي للمديرين، وللحكومات وللجمهور، بأن المنشآت هي أكثر رخاء وازدهاراً مما هي عليه في واقع الأمر، وتفضي بالتالي إلى قرارات غير سليمة عند تخصيص المداخيل وتطبيق السياسات الحكومية**(صلاح، ٢٠٠٨، ١٠٩)**.

٩- **وكما يرى (علاوي)** ان التطور الكبير الذي شهده علم المحاسبة والاهتمام بالجوانب المالية والاقتصادية بدأ يزداد يوما بعد يوم، الامر الذي ادى الى كبر وضخامة حجم المعلومات المالية والتي تحتاج الى انظمة مالية ومحاسبية تقوم بعملية التصنيف والتبويب والتلخيص والافصاح عن المعلومات بشكل متسلسل ومنظم حتى يتسنى لجمهور المتهمين الاطلاع على هذه المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة بناء عليها**(علاوي، ٢٠١٤، ١٦٤٨)**.

١٠- يحقق استخدام القيمة العادلة مصداقية الافصاح في التقارير المالية وبهذا فهو يلغي احد عيوب التكلفة التاريخية في عدم تمثيل القوائم المالية للمركز المالي للمنشأة بصدق ، فمداخل قياس القيمة العادلة توضح تأثر القيم النقدية بحركة السوق والتي ترتبط بشكل رئيسي بالظروف الاقتصادية مما يؤكد أن القيمة العادلة تقدم معلومات تمثل ظروف السوق الحالي مما يعظم من منفعتها لمستخدمي هذه المعلومات (Chaudnry and

toll, 2015, p2)، ولا شك ان مبررات التحول من مبدأ التكلفة التاريخية الى مبدأ القيمة العادلة مقارنة بين هذين المبدأين موضحة فيها مزايا المبدأ الثاني وعيوب المبدأ الأول، ويوضح الباحث في الجدول التالي مزايا وعيوب كل منهما:

جدول رقم(١/٢) يوضح المزايا والعيوب للقيمة العادلة والتكلفة التاريخية

ت	القيمة العادلة	التكلفة التأريخية
١-	تستند القيمة العادلة الى اسعار السوق للموجودات والمطلوبات كما في تاريخ إعداد القوائم المالية	تستند معلومات التكلفة التاريخية الى اسعار السوق للموجودات والمطلوبات كما في تاريخ الحصول عليها اي ليس في تاريخ عرضها في وقت لاحق.
٢-	تعكس القيمة العادلة تأثيرات التغييرات في ظروف السوق عند حدوثها على قيمة الموجودات والمطلوبات	تعكس معلومات التكلفة التاريخية فقط الظروف التي كانت قائمة عند اجراء المعاملة، وتعكس اثار التغيرات في الاسعار فقط عند تتحقق هذه التغييرات.
٣-	تعكس تأثيرات قرارات الادارة المتعلقة بالاحتفاظ بالموجودات أو المطلوبات وكذلك القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الموجودات أو تحمل الديون وتسديدها.	تعكس فقط تأثيرات القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الموجودات أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات قرارات الادارة المتعلقة بالاستمرار في الاحتفاظ بالموجودات أو تحمل المطلوبات.
٤-	يحقق مبدأ القيمة العادلة قدراً أكبر من الملاءمة وقدراً أقل من التمثيل الصادق، لاسيما في ظل غياب سوق نشطة	يحقق مبدأ التكلفة التاريخية قدرا كبيراً من التمثيل الصادق وقدراً أقل من الملاءمة .
٥-	ان استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة باتباع تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في اتباع النسق	ان التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، والتي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة
٦-	القيمة العادلة أقل حيادية بسبب التحيز واختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية	الكلفة التاريخية أكثر حيادية
٧-	مدخل القيمة العادلة التي يجري تطويرها، تركز على الميزانية العمومية، مع مناقشة محدودة لقائمة الدخل	في بعض الأحيان نستطيع القول أن مبدأ التكلفة التاريخية يركز أكثر على بيان الدخل مع الميزانية العمومية .

٨-	تثبت المكاسب والخسائر عن التغييرات في الاسعار عندما تحدث.	تثبت المكاسب والخسائر عن التغيرات في الاسعار فقط عندما تتحقق بالبيع أو التسوية، رغم إن البيع أو التسوية ليس الحدث الذي تسبب في المكسب أو الخسارة.

وواضح مما سبق أن سهولة مبدأ التكلفة التاريخية لا يلغي كثرة العيوب والانتقادات والسلبيات الموجهة اليه لذا سعى الكُتّاب والمفكرون في الأدب المحاسبي لتلافي هذه العيوب والانتقادات والسلبيات، وتقديم مجموعة من المبررات حول مدى إمكانية أستخدام نموذج القيمة العادلة في التقييم والقياس، ومن أهم المبررات هذه، **هو ان القياس والتقييم وفق مبدأ القيمة العادلة يوفر الملاءمة** ويكون اكثر نفعاً، وقد قاد هذا الفكر مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الامريكية الى التوجه نحو المعايير المحاسبية عن القيمة العادلة بوصفه الاساس المناسب الذي يعكس القيمة الحقيقية للمنشأة.

مبدأ محاسبة القيمة العادلة وأثره على القياس وعملية المقارنة واتخاذ القرارات

جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للمنشأة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما أنه بالنظر لما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للمنشاة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على مبدأ التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة، **(يونس، ٢٠١١، ٣٤)**.

وتجدر الاشارة الى أن موضوع القياس المحاسبي بالقيمة العادلة لم يكن موضوعاً للجدل العلمي في السنوات الاخيرة فقط، فالمتتبع لكتابات ودراسات نظرية المحاسبة التي سادت الفكر المحاسبي في منتصف القرن العشرين لا يجد فروقاً كبيرة بين مبررات مؤيدي التكلفة التاريخية ومؤيدي القيمة العادلة في القياس المحاسبي عن تلك التي سادت في البحوث المحاسبية خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين.

فموضوع التخلي عن التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي ظل لعقود طويلة بين مؤيد ومعارض في منتصف القرن الماضي، على سبيل المثال (١٩٧١) فان Ijiri من اشد المؤيدين

للتمسك بالتكلفة التاريخية على اساس انها القياس المحاسبي الوحيد الذي تتوفر فيه الموضوعية والقابلية للتحقق برغم ما يتعرض له من انتقادات بسبب عدم ملاءمته للقرارات، على جانب اخر فان عدداً من الباحثين (١٩٦١)Edward &Bells ،(١٩٦٦)Chambers اقترحوا استبدال التكلفة التاريخية للأصول بالقيم العادلة لها على اساس ان القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية اكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات ومع ذلك فان القيمة العادلة للأصول في حالة عدم توافر اسواق نشطة تفرز اسعار البيع تعتمد على تقديرات المحاسبين الامر الذي قد ينتج عنه معلومات ليست غير ملائمة فقط بل قد تكون مضللة وفي هذه الحالة فان مؤيدي القيمة العادلة قدموا العديد من القياسات البديلة للقيمة العادلة عندما لا تتوافر سوق نشطة وتشمل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتكلفة الاحلال الجارية وصافي القيمة البيعية **(ابو الخير، ٢٠٠٩،١٩٦)**.

فقد استخدم مجلس معايير المحاسبة الدولية مفهوم القيمة العادلة في تقييم اصول والتزامات المنشأة، تلبية لحاجات المستثمرين الحالين والمرتقبين للمنشأة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ونموذج القيمة العادلة قائم على مبدأ الجوهر فوق الشكل، اي يجب تسجيل المعاملات وعرضها في القوائم المالية حسب جوهرها وليس حسب شكلها القانوني، وتعد القيمة العادلة كأساس لتسجيل المعاملات بديلاً عن مبدأ التكلفة التاريخية وتمثل القيمة العادلة قيمة الاصل عند اقفال الحسابات بالرجوع الى سعر السوق او القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للأصل **(القصاص،٢٠١٥،٤٩)**.

مفهوم القيمة العادلة

لا جدال حول مفهوم القيمة العادلة بانه قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأُطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة، ويستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة إن الإبلاغ المالي للأغراض العامة يتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية**(صلاح، ٢٠٠٨، ١١١)**.

وتعرف القيمة العادلة للأصل بأنها" ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادل حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل، بعيداً عن ظروف التصفية"، وفي المقابل تعرف القيمة العادلة للمطلوبات بأنها" تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادل حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية.

ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة، وفي حالات عدم توافر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديري، وقد برر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق **(صالح، ٢٠٠٩، ٢٣)**.

ويرى داود ان هناك خلافاً حول مفهوم القيمة العادلة، **يمكن بلورته في رأيين** :-

- **<u>الرأي الاول:</u>**

يرى أن القيمة السوقية هي أفضل مؤشر للقيمة العادلة وذلك في ظل وجود سوق تتسم بالكفاءة والنشاط.

- **<u>الراي الثاني:</u>**

يرى أن القيمة العادلة هي تلك القيمة التي تعكس حقيقة المركز المالي للمنشأة للورقة المالية والعوائد المتوقع منها سواء في صورة توزيعات معلنة أو زيادة رأسمالية في قيمتها وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها.

كما وتضمن بيان معايير المحاسبة رقم ١٠٧ الذي أصدره المجلس الامريكي لمعايير المحاسبة المالية سنة ١٩٩١ ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة لكل الأدوات المالية وعرف القيمة العادلة بأنها "القيمة الجارية التي يمكن على أساسها تبادل الأدوات المالية بين الأطراف المختلفة بخلاف حالات الإكراه أو التصفية" **(داود، ٢٠١٣، ٦٥)**.

كما عرفت "بأنها القيمة المدفوعة التي يمكن أن تكون قابلة للتبادل أو تكون ثابتة حسب إرادة المستخدمين وطبقا لقوة التبادل المعروفة" **(Skoda et. al, 2014, P1)**.

وعرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في المعيار رقم ٣٩ الفقرة التاسعة بان " القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على اساس تبادل تجاري بحت" **(تهامي،٢٠٠٩،١١٢)**.

كما عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB في المعيار رقم (١٥٧) الفقرة (٥) بانها "السعر الذي سيستلم من بيع اصل او يدفع لنقل التزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" **(فلوح، حسن،٢٠١١،١٣١)**.

الا ان اشهر تعريف للقيمة العادلة هو الذي وضعته مصلحة الايرادات الداخلية الامريكية ١٩٩٥والتي تعرفها بانها "السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الاول مكرها على الشراء ولا يكون الثاني مكرها على البيع وان يكون لدى كل من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية**" (محمد،٢٠١٤،٣٠)**.

كذلك تم تعريفها من قبل لجنة معايير التقييم الدولية IVSC في المعيار الثالث والخاص بتقييم الاصول لأغراض اعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها بانها "هي مبلغ تقديري يكمن في مقابلة تبادل اصل في تاريخ التقييم بين مشترٍ وبائع راغبين في عقد صفقة وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون اكراه على اتمام الصفقة"**(حماد، ٢٠٠٣، ١٢)**.

كما ويُعرِف المعيار رقم ١٣ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو٢٠١١ القيمة العادلة بانها " السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع اصل او الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" ، وقد نص هذا المعيار على مجموعة من العناصر التي يجب اخذها في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة وهي (الاصل او الالتزام والسوق والمشاركين في السوق والسعر)، **(سرور،٢٠١٣،٦٠٥)**.

كما تم تعريفها من قبل معايير المحاسبة المصرية في اكثر من معيار منها معيار المحاسبة المصري رقم(١٦) بانها "القيمة التبادلية لأصل معين بين بائع ومشتري كل منهما لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة" **(الصايغ،٢٠١١،٦١)**.

كما تم وصفها بانها " هي المفهوم الذي أجتذب اهتماماً دولياً بشأن مدى ملاءمته للبيانات المالية وتقديم عرض عادل للمركز المالي للمنشأة حيث تكون القوائم المالية أسهل للمقارنة والميزانيات العمومية أكثر تعبيراً عن القيم الحقيقية(**Sarbapriya Ray , 2012 ,1)**

ويتفق الباحث مع التعريف الذي قدمه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) المعيار رقم (١٥٧) ومجلس معايير المحاسبة الدولية(ISAB) وذلك لان هذه التعاريف حددت تاريخ قياس القيمة العادلة ولم تتطرق الى القيمة السوقية وبذلك **فان الباحث يرى ان** مفهوم القيمة العادلة يقوم على عدة اعتبارات منها:-

- ان تتم الصفقة بين اطراف ذوي علاقة
- ان يكون الاطراف مطلعين وراغبين في التعامل
- عدم وجود الاكراه بين البائع والمشتري
- وجود سوق محايد يتوافر فيه كل المعلومات اللازمة لإتمام الصفقة
- ان تكون الظروف طبيعية وغير استثنائية في حياة المنشأة.
- أن يكون هناك تاريخ محدد للعملية.

المعايير المحاسبية ذات العلاقة بتطبيق مفهوم القيمة العادلة:

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة اولى جيدة نحو تطوير الارشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيمة العادلة وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومع هذا فما زال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل ان تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوقاً بها وقابلة للصحة **(الاغا، ٢٠١٣، ٣٧)**.

وبعد مراجعة المعايير التي تم توجيهها نحو القيمة العادلة تبين ان مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة الامريكية من منطلق انها معايير مجربة ويتم

قياسها بشكل دوري، وانه في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة يجب أن يتم إستخدام مقاييس القيمة العادلة التي تتلاءم مع هذه الظروف، وقد برزت العديد من المعايير المحاسبية الدولية والامريكية والمصرية ومنها الاتي:-

اولاً: المعايير المحاسبية الدولية: ومنها ما يلي:

١- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) والخاص بالمخزون،** حيث نصت الفقرة (٩) منه على ما يلي:- يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

٢- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (١١) والخاص بعقود المقاولات،** حيث نصت الفقرة (٣٦) منه على ما يلي:-عندما يكون من المحتمل ان تكاليف العقد ستزيد عن ايراد العقد الكلي فأنه يجب الاعتراف بالخسارة المتوقعة كمصروف **(البشتاوي، المبيضين، ٢٠٠٨، ٦٣).**

٣- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) الخاص بالممتلكات والمعدات،** حيث نصت الفقرات (٢٧) و(٣٣) منه على انه بعد الاعتراف الاولي بالأصل يجب ان تظهر الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ اعادة التقييم والتي تساوي القيمة العادلة بتاريخ اعادة التقييم **(سرور،٢٠١٣،٥٧٩).**

٤- **المعيار المحاسبي الدولي رقم(٢٦) الخاص ببرامج منافع التقاعد،** حيث نصت الفقرة (٣٢) منه على الزام تسجيل استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة عدم توافر تقديرات للقيمة العادلة لاستثمارات البرامج، فيجب الافصاح عن اسباب عدم استخدام القيمة العادلة.

٥- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨) والخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة،** وذلك من خلال الفقرتين (٣٢،٣١) من المعيار ، حيث تبين أنه يجب أن يُطَبِق المستثمر متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) لتحديد ما أذا كان من الضروري الاعتراف بأية خسائر أنخفاض تحصل في قيمة استثمارات المستثمر في المنشأة الزميلة **(البشتاوي، المبيضين، ٢٠٠٨، ٦٣).**

٦- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) الخاص بالأدوات المالية، والقياس والعرض والافصاح)** أوضح المعيار انه يجب على المنشأة الافصاح عن معلوماتها المحاسبية وفقا لهذا المعيار بالقيمة العادلة، ففي حالة اذا كانت الموجودات المالية يتم تداولها في

سوق نشط فأن سعرها السوقي يمثل الاساس المناسب للقيمة العادلة، اما في حالة عدم توفر اسعار جارية لغرض الشراء والبيع فان سعر اخر عملية يمثل اساساً مناسباً لقياس القيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ اعداد البيانات المالية **(المطيري،٢٠١١،٢٣)**.

٧- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦)** ينص هذا المعيار على انه يجب على الادارة ان تقيم في تاريخ كل ميزانية عمومية اي اصل ثابت من الممكن ان يكون قد انخفضت قيمته، ووفق هذا المعيار يجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل عندما يتجاوز المبلغ المحمل للأصل المبلغ القابل للاسترداد.

٨- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) والخاص بالأصول غير الملموسة** حيث تضمن تحديداً لأسس الحصول على القيمة العادلة في اظهار الاصول عند الاعتراف المبدئي للأسعار المدرجة في سوق نشط، والذي يعد افضل مقياس للقيمة العادلة، حيث الاعتراف بالموجودات غير الملموسة على اساس تقييم ضمان المنافع الاقتصادية المستقبلية باستخدام افتراضات معقولة وتمثل افضل تقدير للإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي تسود على مدى العمر المنافع للموجود وتستخدم المنشأة الحكم الشخصي لتقييم درجة عدم التأكد المتعلقة بتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية **(فراج، ١٩٠،٢٠١٢)**.

٩- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) الخاص بقياس الموجودات المالية** والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والذي نص على وجوب قياس الموجودات المالية وفقاً للقيمة العادلة، حيث قسم الموجودات الى انواع منها ما يلي:-

- **الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق** والتي يقصد بها" الموجودات المالية التي تكون للمنشأة النية او القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها" فيجب ان يتم قياسها واظهارها بالتكلفة التاريخية مطروحا منها اية مخصصات محتسبة ازاء التدني في قيمتها.
- **الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة** وهي تلك الموجودات التي تشتريها المنشأة ويكون الغرض الاساسي من اقتنائها هو تحقيق الارباح في المدى القصير من خلال التغير في اسعارها، حيث يتم قياس وتقييم هذه الموجودات عند اعداد القوائم

المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن عملية التقييم في قائمة الدخل للفترة التي حدثت فيها (**الشرع ٢٠١٠،٥**).

١٠- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٠) المتعلق بالاستثمارات العقارية** ،حيث أكد أن التوجه العالمي نحو أستخدام القيمة العادلة ليس مقتصراً فقط على الموجودات المالية ، بل أمتد ليشمل الاستثمارات العقارية، حيث ورد في المعيار المذكور ان احد البدائل لقياس الاستثمارات العقارية هو استخدام القيمة العادلة.

١١- **المعيار المحاسبي الدولي رقم(٤١) المتعلق بالزراعة** والذي تطلب استخدام القيمة العادلة في قياس وتقييم المحاصيل الزراعية والموجودات البيولوجية(الكائنات الحية كالماشية).

ثانياً: معايير المراجعة المصرية: لقد تناولت معايير المحاسبة المصرية القيمة العادلة في معيار المراجعة رقم (٥٤٥) المتعلقة بمراجعة قياس القيمة العادلة والافصاح عنها، حيث قدمت الفقرة (٣٤) منه ارشادات تتعلق بمراجعة قياسات القيمة العادلة الموجودة في القوائم المالية منها :-

- يهدف هذا المعيار الى وضع معايير وتوفير ارشادات تتعلق بمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الموجودة في القوائم المالية.
- يناقش هذا المعيار بصفة خاصة اعتبارات المراجعة المرتبطة بقياسات وعرض الاصول والالتزامات ومكونات حقوق الملكية الهامة والافصاح عنها والتي يتم عرضها والافصاح عنها بالقيمة العادلة في القوائم المالية.
- يمكن أن ينشأ قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات ومكونات حقوق الملكية من التسجيل الاول للمعاملات أو من التغيرات اللاحقة في القيمة.
- اما بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة التي تحدث بمرور الوقت ، فيمكن التعامل معها بطرق مختلفة في ظل أطر مختلفة لإعداد التقارير المالية (فمثلا نجد ان بعض أطر اعداد التقارير المالية يمكن ان تتطلب ان تنعكس هذه التغيرات مباشرة في حقوق الملكية بينما تتطلب اخرى ان تنعكس هذه التغيرات في الايراد).

- يوفر هذه المعيار ارشادات تتعلق بمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، فان ادلة المراجعة التي يتم الحصول عليها من اجراءات المراجعة الاخرى يمكن ان توفر ادلة مراجعة تكون ذات صلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة، مثال ذلك اجراءات الفحص للتحقق من وجود احد الاصول تم قياسه بالقيمة العادلة يمكن ان يوفر ايضا ادلة مراجعة تتعلق بتقييمه، مثل الحالة التي عليها احد الاستثمارات العقارية.
- ان المفهوم الاساسي لقياس القيمة العادلة في معظم أُطر اعداد التقارير المالية مبني على افتراض أن المنشاة مستمرة بدون أي نية أو حجة للتصفية أو تقليص حجم عملياتها بصورة هامة أو القيام بمعاملة بشروط معاكسة في هذه الحالة لا تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن للمنشأة أن تتلقاه أو تدفعه معاملة جبرية أو تصفية غير أراديه أو البيع الاضطراري **(فراج، ٢٠١١، ١٩١)**.

ثالثاً: المعايير المحاسبية الامريكية:

ومنها ما يلي:-

١- **المعيار الامريكي رقم (٦) وعنوانه: استخدام التدفقات النقدية والقيمة العادلة في المحاسبة،** هذا المعيار زاد من الاهتمام بالقيمة العادلة ، وذلك بالاستعانة بالتدفقات النقدية والقيمة العادلة في تقدير القيمة العادلة للبنود، كما نص على ذلك المعيار بأن الهدف الوحيد لاستخدام القيمة العادلة هو المساعدة في القياسات **(ابراهيم ، ٢٠٠٨، ١٨٩)**.

٢- **المعيار الامريكي رقم (١٤٢)** نص هذا المعيار على معالجة شهرة المحل والاصول غير الملموسة الاخرى، وفقاً للقيمة العادلة، وذلك بإعادة تقييمها في نهاية كل سنة مالية او عند الحاجة لذلك، فأن أظهرت تدنياً في القيمة يتم إطفاء(استهلاك) الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية في دخل نفس السنة التي حصل فيها التقييم، أما إذا كانت قيمة السوق أكبر فتترك كما هي **(فراج، ٢٠١١، ١٨٩)**.

٣- **المعيار المحاسبي الامريكي رقم (١٤٣)** يهدف هذا المعيار الى انشاء معايير محاسبية للاعتراف وقياس التزام التخلص من الاصول والتكاليف المتعلقة بها وينص على ما يلي:-

أ- يجب على المنشآت ان تعترف بالتزام التخلص من الاصول طويلة الاجل في الوقت الذي يحدث فيه التزام، مع تقدير قيمته العادلة في اقرب وقت ممكن.

ب- يجب تسجيل قيمة الالتزام بالقيمة العادلة، اما وفقاً للقيمة التي يمكن فيها سداد قيمة الالتزام في العملية الحالية للأطراف الراغبة في السوق الفعال، او بقيمة السوق كبديل مثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمطلوبة لتسديد الالتزام.

ت- يجب على المنشأة رسملة جزء من تكاليف التخلص من الاصل كزيادة في قيمة الاصل طويل الاجل لإكمال الجزء الدائن من القيد لالتزام التخلص من الاصول(FASB,ORG).

٤- **المعيار المحاسبي الامريكي رقم (١٤٤)** وهو المعيار الخاص بضرورة اثبات انخفاض قيمة الاصول طويلة الاجل كمصروف ضمن قائمة الدخل وينص على :-

- **الاعتراف بخسارة أنخفاض القيمة**
- يوجد انخفاض في قيمة الاصول اذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة غير المخصومة.
- **قياس خسارة أنخفاض القيمة**
- تقاس خسارة انخفاض القيمة على اساس زيادة مبلغ القيمة الدفترية للأصل على القيمة العادلة للأصل سواء كانت قيمته السوقية عند توافر سوق نشط او اذا كان هناك معلومات موثوقاً بها عن اسعار اصول متشابهة او مجموع التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة او اية تقنيات مقبولة للتقييم.(IAS,2001)، ويعرف المعيار رقم (١٤٤) القيمة العادلة بأنها" المبلغ الذي يمكن ان يباع او يشترى به الاصل في التعامل الجاري بين اطراف راغبة بذلك(FASB,2001)

وقد طلب المجلس الاستشاري لل(FASB) أن يتم تطبيق مقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية لان معلومات القيمة العادلة اكثر ملاءمة واكثر فائدة لكل المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين مقارنة بالمعلومات المُعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، حيث ان مثل هذه المقاييس تعكس بشكل افضل الوضع المالي الحاضر للمنشأة لبياناتها المالية، كما وتسهل تقييم افضل لأدائها الماضي والتوقعات المستقبلية(**صلاح، ٢٠٠٨،١١٣**).

٥- **المعيار الامريكي رقم (١٥٦) عنوانه: افصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية** يعد هذا المعيار تحولا مباشرة نحو استخدام القيمة العادلة وخاصة فيما يتعلق بالأوراق المالية المتداولة في البورصات والادوات المالية الاخرى، حيث قدم المعيار العديد من الارشادات المتعلقة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

٦- **المعيار المحاسبي الامريكي رقم (١٥٧) وعنوانه: مقاييس القيمة العادلة:** ويعد هذا المعيار من اهم المعايير الامريكية المتعلقة مباشرة بقياسات القيمة العادلة وعلى الرغم من انه صدر في عام ٢٠٠٦ ، الا ان المجلس (FASB) الزم الشركات الامريكية بضرورة تطبيقه ابتداءاً من ميزانيات (١٥ نوفمبر ٢٠٠٧) ، كما ان المجلس يشجع اي تاريخ سابق لهذا التاريخ اختياراً لتطبيق المعيار، وقد اكد المجلس ان هذا المعيار يعد اطاراً عاماً لقياس القيمة العادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة الامريكية ، كما انه يعتبر امتداداً للمعايير السابقة المتعلقة بقياسات القيمة العادلة(**ابراهيم ، ٢٠٠٨، ١٩٠**).

رابعاً: معايير التقارير المالية الدولية(IFRS)

تعد القوائم والتقارير المالية واحدة من أهم أدوات عملية صنع القرار الأستثماري، حيث أكدت الفضائح المحاسبية والأزمات المالية في جميع أنحاء العالم على ضرورة أن تتمتع تلك القوائم والتقارير المالية بالشفافية والعدالة والشمولية، ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب، ولكي يكون هذا ممكناً في الممارسة العملية ينبغي على المنشآت ان تقوم بأعداد بياناتها المالية على اساس معايير محاسبية عامة مقبولة قبولاً عاماً في جميع انحاء العالم (**Yalkin, et al, 2008, 17**)

إن الافتقار في الوقت الحالي الى قواعد ومعايير محاسبية متسقة حول العالم يقف عائقاً بالنسبة لعولمة أسواق المال ويحد من قدرة المستثمرين ومستخدمي الإبلاغ المالي على أتخاذ قرارات مبنية على معرفة بدائل الاستثمارات المتاحة ومقارنة الفرص الإستثمارية، وبالمثل بالنسبة للمنشآت من أجل قياس وتقييم اوضاعها ومقارنة أدائها مع المنشآت المنافسة(**عوض. ٢٠١٣، ١٥٥**).

لقد أحدثت معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) ثورة هادئة في التقارير المالية من خلال نقل الممارسات المحاسبية بعيداً عن المفاهيم المتبعة في التكلفة التاريخية واتجاهها نحو المفاهيم المتعلقة بقرارات المستثمرين القائمة على اساس التدفقات النقدية المستقبلية ، والتوسع في أستخدام مفهوم القيمة العادلة كمقياس للبيانات المالية المفصح عنها(**Georgiou & Jack,2011, 318**).

وفي نفس الاتجاه سار مجلس معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) حيث ان الهدف من معايير التقارير المالية هو توفير مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية والمطبقة على الصعيد

العالمي للحد من تنوع التقارير المالية الدولية، وكذلك توفير لغة مالية مشتركة تمكن المستثمرين من اجراء المقارنات بسهولة أكبر للنتائج المالية والتقليل من مخاطر التحايل وعدم دقة التقارير المالية وبالنتيجة سوف يؤدي الى تحسين وفتح فرص متنوعة وجديدة للاستثمار(**Jones & Finley , 2011, 23).**

ويرى (**Cairns, et al., 2011,3)** إن احد الأهداف الرئيسية لأعتماد معايير التقارير المالية هو تحسين المقارنة الدولية لإعداد القوائم والتقارير المالية، حيث تعد المقارنة احد الخصائص الرئيسية التي تحددها معايير التقارير الدولية في البيانات المالية ، وحتى يمكن القياس بطريقة متناسقة لمختلف الكيانات زاد استخدام مفهوم القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية، حيث تتطلب قيام المنشآت باستخدام سياسات قياس واحدة تقوم على أساس القيمة العادلة، وتسمح باستخدام مقياس القيمة العادلة في خمس مجموعات على النحو الآتي:

المجموعة الاولى:

قياس العمليات والاحداث الأخرى وبالتالي قياس الأصول والخصوم وبنود حقوق المساهمين الناتجة عن ذلك عند الاعتراف الأولي في البيانات المالية.

المجموعة الثانية:

تخصيص المبلغ الإجمالي الذي يقيس معاملة أو حدث اقتصادي والأجزاء المكونة له.

المجموعة الثالثة:

قياس التكاليف التي تحدث في بعض الأصول بسبب الانتقال من معايير المحاسبة الوطنية الى المعايير الدولية.

المجموعة الرابعة:

تحديد المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات عند اختيار أنخفاض القيمة لهذه الأصول لضمان أن القيمة الدفترية للأصول لا تتجاوز المبالغ التي يمكن استردادها من بيع أو أستخدام لتلك الأصول.

المجموعة الخامسة: القياس اللاحق للموجودات والمطلوبات في تاريخ كل ميزانية عمومية.

أهداف واستخدامات محاسبة القيمة العادلة:

تهدف محاسبة القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فهو يبنى على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع **(الاغا، ٢٠١٣، ٥٢)**.

وعليه فإن قيام المنشأة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية لها(المنشأة) يهدف الى ويستخدم في:-

- اتخاذ قرارات أستثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الشراء لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.
- التخطيط لأعمال المنشأة.
- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين المقرضين.
- إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالمنشأة، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكل تغييراً نوعياً من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للمنشأة، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية.**(يونس، ٢٠١١، ٣٩)**.

ومن اهداف واستخدامات القيمة العادلة ايضا ما يلي:- (مردان،السعبري،٢٠١٣،٢٢٩).

- اذا تم تقييم الاصول والالتزامات على اساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي لإنه أخذ الاسعار السوقية بنظر الاعتبار.
- إن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤيه أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة

مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة

في ضوء ما تم عرضه وتحليله يتبين أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية أصبح ضرورة تقتضيها الظروف والأوضاع الاقتصادية وبالتالي فقد أصبحت تلقى قبولاً واعترافاً عاما بهاً إلا أن عملية التطبيق تواجه بعض القيود والمشاكل التي كانت مبرراً للتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي. ومن هذه المشاكل ما يلي:- **(يونس، ٢٠١١، ٢٨)**.

- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط .
- أن القيمة العادلة هي خطوة غير عادية وتخرج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية.
- أن الإيرادات تتحقق من استمرارية المنشاة الاقتصادية عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل.
- أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلفة او مختلطة منها ما يتعلق برغبة المنشاة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.
- ليس هناك سبب موضوعي لإظهار الاستثمارات التي لا يوجد لها أسعار سوقية بكلفتها التاريخية.

قياس القيمة العادلة بالنسبة للأدوات المالية

يقصد بالقيمة العادلة وفق المعيار رقم (٣٩) للأدوات المالية بانها" المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل ما أو تسوية التزام بين طرفين مطلعين ومتراضين في معاملة متوازنة(أي تعمل وفقا لأليات السوق) ، ويشدد المعيار رقم (٣٩) على أن القيمة العادلة تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا:

أ- لم تكن قابلية التغير في نطاق أو مدى تقديرات القيمة العادلة المعقولة كبيرة بالنسبة لتلك الأداة- او

ب- كان من الممكن تقويم واستخلاص احتمالات مختلف التقديرات الواقعة ضمن النطاق في تقدير القيمة العادلة.

ويوجد افتراض مسبق بأن القيمة العادلة يمكن قياسها على نحو موثوق فيه بالنسبة لكل الادوات المالية (بما فيها الأدوات بغرض المتاجرة والمتاحة للبيع)، والافتراض المسبق يمكن التغلب عليه فيما يتعلق باستثمار في أداة حقوق ملكية:

- ليس لها سعر سوقي معلن في سوق نشطة- و
- لا تصلح معها الأساليب الاخرى لتقدير القيمة العادلة بشكل معقول.

وهذه تشمل الإستثمار الذي يكون في جوهره أداة حقوق ملكية- مثل حقوق المشاركة الخاصة بدون استحقاق محدد حيث يرتبط العائد بأداء المنشأة ، والافتراض المسبق يمكن أيضا التغلب عليه فيما يتصل بالمشتق المرتبط بتلك الاداة ويجب تسويته بتسليمها.(**حماد،٢٠٠٨،٣١٣**).

ان التشدد في المعيار (٣٩) مُنصب على القياس الموثوق للقيم العادلة، فيما عدا حالات نادرة جداً ، ويبدو الاستثناء مقصوراً على استثمارات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة ، ويعني ذلك أن هناك افتراضاً مسبقاً بأن كل أدوات الدين- وكل المشتقات تقريباً ، يجب أن تكون قادرة على قياس القيمة العادلة، حتى إذا تضمن ذلك إستخدام النماذج وتقنيات التقدير الاخرى، وقد سبق وأن أفصحت الشركات عن القيم العادلة لكل الأدوات المالية بموجب المعيار (٣٢) حتى قبل صدور وتبني المعيار (٣٩) ، ولذا فان الافتراض يجب أن يكون " أن القيم العادلة يمكن أن تشتق من أجل أغراض قياس بنود الميزانية".

وعند البحث عن قياس موثوق للقيمة العادلة للأدوات المالية ينبغي ان تؤخذ الامور التالية في الاعتبار:-

أ- الأسعار المعلنة والمنشورة في سوق عامة نشطة.

ب- اسعار الأدوات التي تم تقديرها بواسطة وكالة تقدير مستقلة والتي يمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول.

ج- نماذج التقييم التي يمكن تقويم مدخلات بياناتها بشكل موثوق لإنها آتية من أسواق نشطة.

د- سوق اداة مالية مماثلة.

وعند تقييم الاسعار السوقية، يكون من المهم دراسة النشاط في سوق ما، وكذلك الكميات المتداولة ومدى استقرار وعراقة السوق، وفي معظم الاحوال تكون المنشأة قادرة على اجراء تقدير موثوق فيه للقيمة العادلة لأداة مالية معينة، ويشكل استخدام التقديرات الموثوقة جزءاً اساسياً من اعداد القوائم المالية ولا يقوض موثوقيتها ، ويشترط المعيار الافصاح عن الاساليب والافتراضات المطبقة عند تقدير القيمة العادلة (**حماد،٢٠٠٨،٣١٤**).

أهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة:

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيمة العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومع ذلك فما زال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل ان تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوقاً بها وقابلة للصحة، حيث طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الامريكي(FASB)، المتعلق بالملاءمة والموثوقية استخدام اكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية لسبب انه يرى ان معلومات القيمة العادلة اكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية ولان هذه المقاييس تعكس بشكل افضل الوضع المالي الحاضر للمنشأة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل افضل تقييم ادائها الماضي والتوقعات المستقبلية.**(الاغا، ٢٠١٣، ٣٧)**.

أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فان القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية وذلك كما يتضح ذلك في الجدول التالي:-

جدول رقم(٢/٢) يوضح المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الملائمة والموثوقية

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة الاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات .
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم و هذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية .	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية .

المصدر: (حواس صلاح، ٢٠٠٨، ١١٤)

أساليب قياس القيمة العادلة:

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزود بالكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية تكون مهمة أيضاً قبل الملاءمة لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم، أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) انه يمكن قياس القيمة، العادلة كما يلي:

١ – يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.

٢ – إذا لم يتوافر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

٣ – قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

أ – الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة ج– نماذج التسعير الداخلية.

ب – خدمات التسعير من جهة خارجية. د– التدفقات النقدية المخصوصة.

وقد حدد المعيار الأمريكي رقم (١٥٧) ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وفقاً لمدخل السوق، ووفقاً لمدخل الدخل، بالإضافة للقياس وفقاً لمدخل التكلفة ويمكن تلخيص السمات الرئيسية لهذه المداخل على النحو التالي: **(صالح، ٢٠٠٩، ٢٤)**.

أ–مدخل السوق: يقوم هذا المدخل على ملاحظة الاسعار والمعلومات عن صفقات السوق للأصول المراد قياس وتقدير قيمتها العادلة في سوق كفء، ومن ثم يتم استخدام اسعار المعاملات الجارية في السوق، وكذلك اي معلومات اخرى ملائمة تتولد من التعامل في السوق. وتُمثل القيمة العادلة في هذا المدخل بسعر البيع والتي يُعبر عن مقدار النقدية التي يمكن ان تحصل عليها المنشاة لو انها قامت ببيع هذه الاصول في الوقت الحالي، او مقدار النقدية التي يمكن ان تدفعها المنشاة لسداد الالتزام في الوقت الحالي **(Zyla, 2010,28)**.

ب–مدخل الدخل: ويستخدم اساليب وطرق تقدير تعتمد على خصم التدفقات النقدية المقدر الحصول عليها مستقبلاً من الاصل المالي، وتحويل هذه التدفقات المستقبلية الى قيمة حالية وحيدة تعبر عن قيمة هذا الاصل في الوقت الحالي، ومن أمثلة تلك الأساليب، أساليب التقييم الحالية، نموذج تسعير الخيارات، نموذج الارباح الفائضة متعددة الفترات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الاصول غير الملموسة وجميعها تعتمد على أساليب الخصم بالقيمة الحالية للتدفقات المستقبلية، وقد أشار الاصدار الى ان هذا المدخل يعد اكثر ملاءمة في حالة تقدير القيمة العادلة للأصول غير الملموسة، **(الصياد،٢٠١٣،٢٩٠)**.

ج–مدخل التكلفة: وهو يعتمد على تقدير القيمة التي ستكون مطلوبة حاليا لإحلال مقدرة الاصل على توليد المنافع(تكلفة الاحلال الجارية)، وقد اشار الاصدار الى وجود العديد من العوامل التي يجب ان تؤخذ في الحسبان عند تطبيق هذا المدخل مثل التغير في مستوى التكنلوجيا للأصول المراد احلالها وطرق الاهلاك المتبعة لتخصيص التكلفة التاريخية للأغراض الضريبية، كما اشار المعيار الى أن المدخلات المستخدمة في عملية التقييم تشير الى الافتراضات التي يكونها مشتركو السوق ويستخدمونها في عملية تقييم الاصول والالتزامات، كما إن هذه المدخلات ربما تكون منظورة (ملاحظة) أو غير منظورة (غير ملاحظة) **(شريم، ٢٠١١،٦٠)**.

فقد تضمنت الفقرات (٦٨-٧٠) من بيان المعيار رقم ١٤٠ لمجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية (FASB) بان الاسعار المأخوذة عن السوق في أسواق نشطة هي أفضل شاهد على القيمة العادلة، وسوف تستخدم كأساس للقياس إذا كانت متاحة، وان لم يوجد سوق نشط فهناك حالتان:-

- الأولى: أن يتقبل المحاسبون أسعار التبادل الفعلية باعتبارها قيمة عادلة حيث أن الشرط لاستخدام قياس بخلاف سعر التبادل ينبع من إستنتاج أن السعر المصرح به لا يمثل القيمة العادلة.
- الثانية: صعوبة التوصل الى تحديد القيمة العادلة بسبب غياب السوق الكفؤة والمعلومات، ومحاولة القياس بالقيمة الحالية كبديل للقيمة العادلة، وهي عملية غير دقيقة تؤدي الى صعوبة تقدير قيمة الاصل، وفيها يتم الاعتماد على أفضل المعلومات المتاحة في تلك الظروف والاساليب الاقرب للسوق والتي تكون أفضل تقدير للقيمة العادلة، وذلك باستخدام التقديرات الداخلية للمنشاة للتدفقات النقدية المتوقعة (**ابراهيم،٢٠١٤،٨٨**).

جدول رقم(٣/٢) يوضح مقارنة بين هذه المداخل الثلاثة لقياس القيمة العادلة:

ت	مدخل القياس	المفهوم	المزايا	السلبيات
١	على أساس السوق	يعتمد على أسعار آخر الصفقات التي حدثت في السوق لموجودات مماثله للموجود المراد تقويمه.	١- مدخل عملي لأنه يعتمد على أسعار فعليه تم دفعها لموجودات مماثله. ٢- يقدم مؤشراً مفيداً يمكن استخدامه للتوصل إلى قيمة الموجود وذلك من خلال معدلات العوائد لموجودات مماثله موجوده في السوق	١- يصعب تطبيقه اذا لم يكن هناك سوق نشط يمكن على ضوئه التقييم. ٢- نادراً ما يمكن وجود موجود مماثل للموجودات في السوق .

٢	على أساس الدخل	يعتمد على احتساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من ذلك الموجود.	١- يعتبر نظرياً من أفضل المداخل لأنه ذو نظرة مستقبليه وإن هذه النظرة هي الأساس في كل قرارات الاستثمار وتقويم الأعمال. ٢- يحقق خاصية الملاءمة بالإضافة إلى القبول الواسع له	١- يعتمد على الذاتية والتقدير الشخصي للتدفقات النقدية المستقبلية. ٢- ضرورة مراعاة الكثير من العوامل عند تطبيق هذا المدخل.
٣	على أساس التكلفة	يعتمد على التكلفة الفعلية المنفقة فعلاً للحصول على أو التكلفة المقدرة فيما لو تم استبدالها بموجود مماثل.	١- يحقق معايير الموضوعية والموثوقية. ٢- البساطة والقبول من قبل العديد من الأطراف.	١- لا يوجد ارتباط بين التكلفة المنفقة وقيمة الموجود ٢- صعوبة تحديد أي الكلف التي تدخل أو لا تدخل ضمن كلفة الإنتاج.

ويرى الباحث مما سبق أن كل مدخل يعطي قيمة مختلفة للموجود انطلاقاً من اختلاف الفلسفة التي يعتمد عليها كل مدخل، **فمدخل التكلفة** يعطي قيمة للموجود اعتماداً على التكلفة التي حدثت فعلاً أو التكلفة المقدرة اللازمة لاستبدال أو إنتاج موجود مماثل للموجود المراد قياسه، **اما مدخل السوق** فأنه يعطي قيمة للموجود إعتماداً على أسعارِ صفقات حدثت في السوق لموجودٍ مماثل في ذلك التاريخ، **أما مدخل الدخل** فأنه يعطي قيمة للموجود إعتماداً على القيمة الحالية لصافي الدخل المتوقع توليده من ذلك الموجود خلال عمره الانتاجي.

ويستنتج الباحث من ذلك ان قياس القيمة العادلة لابد وان يتم في ظل سوق كفؤه وذلك من اجل عدم الوقوع في تلاعب المديرين في تقدير القيمة العادلة، واذا لم يكن هناك سوق كفؤه يتم الاعتماد على اسعار السلع القابلة للمقارنة، واذا لم تتواجد تلك الاسعار فيتم الاعتماد على تقديرات داخلية، ويجب ان تكون تللك التقديرات محكمة الجودة والرقابة من قبل لجنة المعايير المحاسبية حتى لا يتم التلاعب بقائمة المركز المالي.

والشكل التالي يوضح قياس القيمة العادلة واثرها على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية، حيث إنها تزداد كلما كان السوق كفؤاً ويتوفر فيه القياس بالقيمة العادلة، وتقل جودة المعلومات المحاسبية في حالة السوق غير الكفء لأنه يتم تقدير

القيمة العادلة والتي تكون غير دقيقة وتنحرف عن سعر السوق مما يؤدي بالنتيجة الى القدرة على التلاعب في القياس وتقل جودة وموثوقية معلومات القياس بالقيمة العادلة.

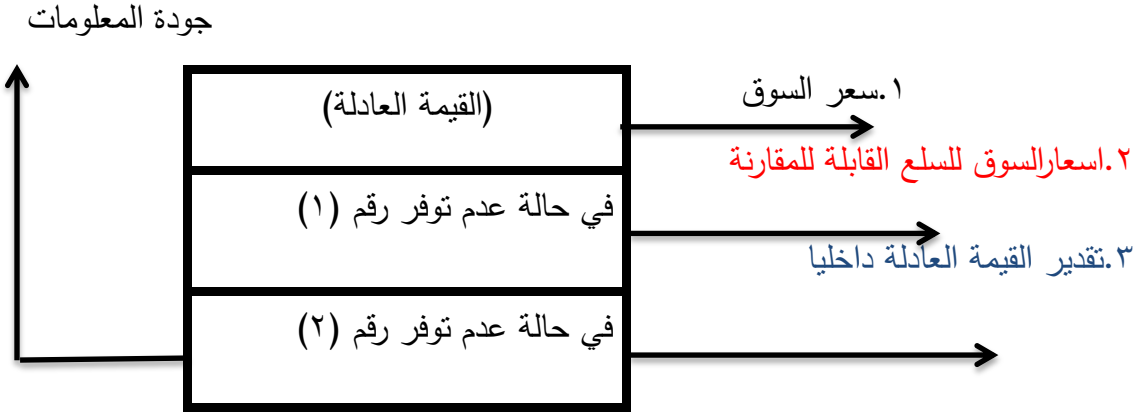

شكل رقم (١/٢) يوضح قياس القيمة العادلة واثرها على جودة المعلومات المحاسبية

المصدر: من اعداد الباحث

والقيمة العادلة نوعان من حيث استنادها او عدم استنادها الى السوق وهما:-

١- قيم تستند إلى السوق وهي: **القيمة السوقية**، أي الأسعار المعلنة في سوق كفؤه، **فالقيمة العادلة** "هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة".

٢- قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي: **القيمة في الاستعمال، والقيمة القابلة للاسترداد، والقيمة الاستبدالية، وقيمة المنشأة المستمرة، وقيمة التصفية.**

ولا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييرًا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل، وكان ذلك نتاجًا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة، ويستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة أن الإبلاغ المالي للأغراض العامة يتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية (**عواد، ٢٠١٠، ٤٧**).

القياسات المختلفة المعبرة عن القيمة العادلة والممثلة لها في الفكر المحاسبي:

هناك عدة قياسات مختلفة للتعبير عن القيمة العادلة، وبالرغم من انها تختلف في طرق الاحتساب الا انها تقترب في النتائج. ومن هذه المفاهيم الاتي:-

١. **التكلفة الاستبدالية:(Replacement Cost)** وهي مقدار من النقدية او(ما يعادلها) الذي تتحمله المنشاة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من اصول في الوقت الحالي، أو ما يمكن أن يتوفر للمنشاة من نقدية عند تحملها التزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة اخرى فان التكلفة الاستبدالية هي تكلفة الحصول على أصل مشابه للأصل الذي تملكه سواء كان جديداً أو قديماً أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الانتاجية أو إمكانية الخدمة **(احمد، ٢٠١٤، ٤٧)**.

والمشكلة الرئيسية في هذا الأسلوب تنحصر في كيفية تحديد قيم التكلفة الاستبدالية للأصول، وخصوصاً الأصول التشغيلية مثل المكائن والمعدات العينية من منطلق عدم وجود سوق جاهز لها، وقد تلجأ المنشأة وفي غياب ذلك السوق إلى تقييمها بشكل شخصي وبالتالي يكون التقييم الشخصي عرضة لعوامل تلاعب كثيرة لا تكسبه الثقة المناسبة من قبل مستخدمي القوائم المالية**(Schroeder et al, 2011,20)**.

٢. **القيمة السوقية الجارية: (Current Market Value)** وتتمثل في ذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذى يمكن أن تحصل علية المنشأة في الوقت الحالي من بيع أصول متوفرة لديها يمكن بيعها، ويجب أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التقييم، مما يوفر إمكانية المقارنة بين الأصول التي تم اقتناؤها والحصول عليها في فترات مالية مختلفة، وتُوفر القيمة السوقية الجارية للمستخدمين معلومات ملائمة تساعدهم على تقييم الاصول والالتزامات، ويتم التوصل إلى القيمة العادلة وفقاً للقيمة السوقية الجارية بالاقتباس من أسعار الدليل التجاري للأصول المشابهة، أو ما ينشر في المجلات المتخصصة، أو المقارنة مع أسعار أدوات مشابهة معروضة للبيع، ووفقاً للقيمة السوقية الجارية تُسجل الاصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذى يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يعادله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر **(Hodder et al., 2014 , 22)**.

٣. **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:(Present Value)** وتقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية وايجاد قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم مناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الاساس في اثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الاجل باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة الى علاوة المخاطر للبنود المطلوب قياسها، كما ويتم تقدير القيمة الحالية للمتحصلات التي تنسب لأصل او لمجموعة موجودات، إلا أنه يصعب عملياً تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية وبالتالي صعوبة تجميع كل التدفقات من أجل التوصل الى القيمة الحالية للمنشأة **(طرطار، عبد العالي،٢٠١٢،١١)**.

٤. **صافي القيمة القابلة للتحقق:(Net Realizable Value)** وتمثل النقدية الصافية التي يُنتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، وتمثل: صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي **(الحلو،٢٠٠٩،٦٢)**.

الفصل الثالث

أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى قابليتها للمقارنة

مقدمة:

يعتبر النظام المحاسبي الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس المحاسبية التي تساعد المنشأة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوف المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام **(بن رحمون،٢٠١٣،٧١)**.

وتُعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر الى المعلومات الواردة بها على أنها تقيس المركز المالي للمنشأة وأدائِها المالي وتدفقاتها النقدية، ويُمكن كذلك التعرف على التغيرات التي تحصل في المركز المالي والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة، وكذلك تُعد القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية إتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال المدة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، وتعد ايضاً ملخصاً كمياً للعمليات والاحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها ومستوى أدائها**(الاسدي، ٢٠١٠، ١٠)**.

وتعتبر القوائم المالية المنتوج النهائي لأي نظام محاسبي، الذي يعكس امتزاج مجموعة من العناصر التي تمثل الموارد الاقتصادية التي تملكها المنشأة أو تسيطر عليها والتعبير عنها بقيمة نقدية، فعملية انتاج هذه القوائم تحكمها مجموعة من الإجراءات والمبادئ والمعايير المحاسبية، وتمثل القوائم المالية أداة أتصال بين المنشأة ومختلف المتعاملين معها من خلال الإفصاح عنها بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في أتخاذ القرارات الاقتصادية. **(عبدالمالك، ٢٠١٤، ١٩)**.

مفهوم القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية بصورة عامة المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية والتي من خلالها يتم التقرير عن أداء الأنشطة التشغيلية لأية وحدة اقتصادية في صورة أرقام ومبالغ محددة توضح مقدار ناتج الدخل التشغيلي من ربح أو خسارة لأية وحدة فضلاً عن تحديد مقدار ما تملكه الوحدة من موجودات وما عليها من التزامات وحقوق الملكية والتي يتم تقديمها في نهاية

الفترة المالية إلى المستخدمين والمستفيدين من خارج الوحدة الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات بالوحدة الاقتصادية.

- وتُعرِف **القوائم المالية بأنها:** "مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المنشأة في جداول تعدّ وفقاً لمواصفات معينة وذلك وفق مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة مستقلة"**(المعاضيدي،٢٠٠٦،٥)**.
- **وعرفها حماد بأنّها** "الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية" **(حماد،٢٠٠٥،٣٥)**
- **وعرفها علي وشحاته** بانها" هي مسؤولية ادارة المنشاة وهي جزء من منظومة الافصاح المالي(قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات المالية، قائمة المركز المالي، والايضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم،) كذلك ويمكن أن تشمل منظومة الافصاح المالي أيضاً جداول ومعلومات إضافية مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقه منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها" **(علي وشحاته،٢٠١٤،٣٨)**
- **كما عرفها معهد الدراسات المصرفية في الكويت(٢٠١٣،٢)** بانها" عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لمنشأة معينة، حيث تعطي هذه السجلات أو القوائم ملخصاً عن الوضع المالي وربحية هذه المنشاة على المدى القصير والمدى البعيد"، فهي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية، تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والانشطة التي تقوم بها المنشاة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة اجمالية وملخصة الى كافة الجهات التي يمكن ان تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.
- **كما تم تعريفها من قبل المعيار المصري رقم(١) الخاص بعرض القوائم المالية مفرقاً بين القوائم المالية ذات الغرض العام والقوائم المالية ذات الغرض الخاص بقوله** القوائم المالية هي "لقوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي يكون في وضع لا يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصاً للوفاء بمتطلباته الخاصة" وتتضمن القوائم المالية ذات الاغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم، مثل التقرير السنوي او نشرة الاكتتاب.

أهداف القوائم المالية:

لقد بُذلت محاولات عديدة لتحديد أهداف القوائم المالية ، ومن أهم هذه المحاولات تلك المحاولة التي قام بها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ،ففي عام ١٩٧١ تم تكوين لجنة لهذا الغرض عرفت باسم لجنة تروبلود Trueblood ،إذ جاءت بتقرير شامل يتضمن اثنا عشر هدفاً للقوائم المالية، وقد أثار هذا التقرير ردود فعل واسعة، وأصبح الأساس الذي بنيت عليه الدراسات اللاحقة، إلاّ أنه ومع ذلك فد وجهت إليه بعض الانتقادات فيما يتعلق بعدم تحقيقه للبعد الاجتماعي لمسؤولية المحاسب بشكلٍ فعّال.

أما عن أهداف القوائم المالية الواردة في هذا التقرير فتتمثل بما يأتي:-

١- توفير المعلومات المفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية .

٢- خدمة المستخدمين الذين ليس لهم السلطة أو القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرةً، وذلك بتوفير المعلومات التي يحتاجون إليها .

٣- توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية .

٤- تزويد المستخدمين بالمعلومات التي تساعدهم في التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة الإيرادية للوحدة الاقتصادية .

٥- توفير المعلومات حول مدى قدرة الوحدة في استغلال مواردها بشكلٍ فعّال .

٦- تزويد معلومات مفيدة وقائعية وتفسيرية حول العمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية

٧- تزويد قائمة للمركز المالي والتي تفيد في اغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية

٨- تزويد قائمة للدخل والتي تفيد في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للوحدة

٩- تزويد قائمة بالأنشطة المالية والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للوحدة الاقتصادية .

١٠- تزويد قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل.

١١- من أهداف القوائم المالية للحكومة والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح هو تزويد معلومات مفيدة لتقييم فاعلية إدارة الموارد المتاحة في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية .

١٢- التقرير (الإعلام) عن أنشطة الوحدة الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع **(الجباري، ٢٠٠٢، ١٨)**.

ويرى (حسام الدين) أن من بين اهداف القوائم المالية الاتي:-

- تزود المهتمين بمعلومات عن: الموقف المالي والأداء والتدفق النقدي للمنشاة والمعلومات التي تهم شريحة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة
- تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمنشأة في المستقبل.

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة بحيث تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
- تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة **(حسام الدين،٢٠١٣،٤)**.

ومما ذكره المعيار المصري رقم (١) عن اهداف القوائم المالية:

" تهدف القوائم المالية ذات الاغراض العامة الى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد ايضا في اظهار نتائج استخدام الادارة للموارد المتاحة لها.

ولتحقيق هذا الهدف فان القوائم المالية تعطي بيانات عن الاصول والالتزامات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات متضمنة الارباح والخسائر والتغيرات الاخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، وتساعد هذه المعلومات بالإضافة الى المعلومات الاخرى الواردة في الايضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشاة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية" .

ويقول (الجعارات) عن أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية التي تعد للاستخدام العام الى تقديم معلومات عن المركز المالي والاداء المالي(نتيجة الاعمال) والتدفقات ، والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بمنشاة معينة، لمستخدمي هذه القوائم لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن اجل تحقيق هذا الهدف فان القوائم المالية تزود معلومات عن المنشاة تتعلق بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية والايرادات

والمصاريف بما في ذلك المكاسب والخسائر والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، وهذه المعلومات اضافة الى معلومات اخرى تتضمن الملاحظات تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية والمسيرة المستقبلية للمنشاة، لاسيما توقيتها ودرجة التأكد من تحققها(**الجعارات، ٢٠٠٨، ٩٦**).

ومما يراه إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري من هذه الاهداف ما يلي:-

١- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

٢- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها. وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من اجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم، على سبيل المثال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a0/a00.docw:pm6:51.23/12/2015.

وترى(المعاضيدي، مرجع سبق ذكره،٦) ان هناك نوعين من الاهداف للقوائم المالية وهما-:

١- الأهداف العامة وتتضمن:

أ- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية إذ يتم صياغة هذه المعلومات بطريقة يمكن استغلالها من قبل المستخدمين الذين يتوفر لديهم قدر كاف من الدراية والفهم للأنشطة الاقتصادية .

ب- توفير معلومات عن تقدير التدفقات المستقبلية لأن الهدف الرئيس للقوائم المالية يتمثل في توفير معلومات تُمَكّن المستثمرين والمقرضين وغيرهم من تقدير حجم التدفقات النقدية

التي تتوقع تحقيقها، وتحديد توقيت هذه التدفقات النقدية المتوقعة وظروف عدم التأكد المحيطة بها .

ج- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد والالتزامات والتغييرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات لتحديد التدفقات الداخلة والخارجة من المنشأة .

٢- **الاهداف التفصيلية :**

أ- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد وتقييم أرباح المنشأة.

ب- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والإعسار وتدفق الأموال.

ج- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها.

د- توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات وتغيرات ترى الإدارة أهميتها لمستخدمي القوائم المالية لما تتوفر فيها من معلومات .(http://www.accdiscussion.com/t6100)

ويرى الباحث إن الأهداف السابق عرضها للقوائم المالية تتماشى مع الوظيفة التاريخية للمحاسبة وأن توفير المعلومات للمستخدمين هو أحد أسباب وجود المحاسبة فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ستولد تكنولوجيا جديدة وعليه يجب أن يتوقع المحاسبون طلبات جديدة من الأطراف المستفيدة حول معلومات أكثر فائدة وعلى المحاسبين أن يسعوا لتطوير كيفية عرض وإظهار المعلومات المحاسبية لمستخدميها من أجل صنع القرار.

معايير اعداد القوائم المالية

ينشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معاييره في سلسلة إصدارات تسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وفي بداية عمله تبنى مجموعة من معايير المحاسبة الدولية التي اصدرها المجلس السابق له الا وهو مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويتضمن مصطلح " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" تفسيرات كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك تفسيرات معايير المحاسبة الدولية ولجنة التفسيرات القائمة. **(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠٠٣).**

ولكي تفي البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في مجال الاستثمار والتمويل، لابد من توافر شرطين اساسيين هما :-

١- ان تتسم المعلومات التي توفرها تلك البيانات بالمصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.

٢- ان تكون المعلومات قابلة للمقارنة وذلك كي تحظى المؤشرات المشتقة منها بقبول عام بحيث يمكن إستخدامها اساساً لتقييم أداء المنشآت والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية **(سابا،٢٠٠٨،٢٧)**.

ويلاحظ بأن الحاجة الى المعايير تأتي من خلال:- (سابا، ٢٠٠٨ ،١٢)

أ- تحديد وقياس الاحداث المالية للمنشأة.

ب- إيصال نتائج القياس الى مستخدمي القوائم المالية.

ج- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.

د- إتخاذ القرار المناسب.

معيار المحاسبة الدولي الاول(ISA١) الخاص بعرض القوائم المالية

تم اصدار معيار المحاسبة الدولي (١) الخاص **بعرض القوائم المالية**، من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في سبتمبر ١٩٩٧وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي(١) **الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية** الذي تم المصادقة عليه في عام ١٩٧٤ ومعيار المحاسبة الدولي (٥) "**المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية** " الذي تم المصادقة عليه في عام ١٩٧٧ ومعيار المحاسبة الدولي (١٣) "**الخاص بعرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة** " الذي تم المصادقة عليه في عام ١٩٧٩ .

وفي أبريل ٢٠٠١ قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن يستمر العمل بكافة المعايير والتفسيرات الصادرة بموجب الدساتير حتى يتم تعديلها أو سحبها. وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ديسمبر ٢٠٠٣ معيار المحاسبة الدولي(١) بعد تعديله. ومنذ ٢٠٠٣ أصدر المجلس تعديلا واحدا في ٢٠٠٥**(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،٢٠٠٨،٨٧٩، مجموعة ابو غزالة).**

ان الهدف من هذا المعيار هو التأكد من أن القوائم المالية والتقارير المالية المرحلية التي تمثل جزء من الفترة التي تغطيها هذه القوائم المالية والتي تعد للمرة الاولى من خلال الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية سوف تتضمن معلومات عالية الجودة من خلال الآتي:-

١- توفير الشفافية للمستخدمين عن كل الفترات المعروضة

٢- توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

٣- يمكن تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنافع التي تعود على المستخدمين

٤- تحديد الأسس التي على ضوئها يتم عرض القوائم المالية ذات الغرض العام بغرض ضمان إجراء المقارنة، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمنشأة عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنة تلك القوائم مع مؤسسات أخرى.

٥- يرسم الإطار العام، ويوضح مسؤولية عرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها، ويشير إلى أدنى ما يمكن عرضه في القوائم المالية **(مصطفى، ٢٠٠٧، ٣).**

أنواع القوائم المالية:

تعد القوائم المالية وسيلة نقل لصور مجمعة عن المركز المالي في المنشاة لكل من يهمه أمر المنشاة سواء كان ذلك داخل المنشاة أو خارجها، وتعتبر القوائم المالية المخرجات النهائية للعمليات المحاسبية. ويمكن تصنيف القوائم المالية من زوايا عديدة كما يلي:-

أ. قوائم مالية أساسية وأخرى ملحقة:

فالقوائم المالية الأساسية هي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية، إذ توفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية منها قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل، بيان العمليات الجارية (بالنسبة للوحدات المطبقة للنظام المحاسبي الموحد والشركات)، أما القوائم الإضافية أو الملحقة فهي تلك القوائم التي تقوم الوحدات المحاسبية بإعدادها بصورة اختيارية أو بناء على توصيات محاسبية لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة ومثلها الكشوفات المالية والتحليلية المرفقة بالقوائم المالية.

ب. قوائم تاريخية وقوائم مستقبلية:

حيث يتضمن النوع الأول معلومات تتعلق بماضي العمليات المالية للمنشاة (كقائمة نتائج الأعمال) ويتضمن النوع الثاني معلومات تتعلق بالحاضر وتساعد على التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات (كقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية).(**المعاضيدي، ٢٠٠٦، ٦**).

وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على سوق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان وهي:-

١. قائمة الدخل
٢. قائمة المركز المالي
٣. قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٤. قائمة التدفقات النقدية
٥. الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية(الايضاحات المتممة).

(١).قائمة الدخل Income statement:

تعطي قائمة الدخل صورة اكثر وضوحا عن المنشاة، حيث تقيس اداء المنشاة خلال الفترة المالية المنتهية وتبين ما اذا كانت نتيجة هذا الاداء ربحا او خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الايرادات بالتكاليف، وتعد قائمة الدخل اهم تقرير بالنسبة لكثير من المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وهي توضح حقيقة ما حققته المنشاة من ربح او خسارة خلال السنة المنتهية.

وقائمة الدخل ذات اهمية كبيرة للمساهمين لأنها:-

- تظهر نتائج اعمال المنشاة للسنة المالية المنتهية
- تعتبر مؤشراً هاماً لتوقع ما سيكون عليه مستقبل المنشاة.

http://basic-accouting.blogspot.co.il/2014/12/blog-ost_6.html

(٢) قائمة المركز المالي Statement of financial position:

تعتبر قائمة المركز المالي من ضمن القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المنشأة المالية، والتي من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة، وتعد كذلك المكون الرئيسي للقوائم

المالية وهي عبارة عن البيان الذي يوضح الأصول والخصوم والأموال الخاصة في نقطة زمنية معينة، وتعكس هذه القائمة الوضعية المالية للمنشاة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها. وتعرف قائمة المركز المالي كذلك بأنّها" قائمة تلخيصيه تعكس الوضعية المالية للمنشاة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين مالها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى بالأصول، وما عليها من مطلوبات (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل الملاك أو الغير ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي" **(عبد المالك، ٢٠١٤، ٢٧)**.

(٣) قائمة التغير في حقوق الملكية Statement of changes in equity:

وهي القائمة التي يتم اعدادها في نهاية المدة المحاسبية لإظهار التغييرات التي طرأت على حقوق الملكية خلال المدة وقيمة الحقوق في نهايتها، والمقصود بحقوق الملكية الموارد المستثمرة من قبل الملاك ويساوي مجموع الموجودات مطروحا منها مجموع المطلوبات وتشمل ما يلي:-

- راس المال المساهم به
- الارباح المحتجزة
- الاحتياطيات

وتعد قائمة التغير في حقوق الملكية الرابط بين قائمتي الدخل والمركز المالي وكما هو معلوم، فالنتائج من قائمة الدخل من ارباح او خسائر تدخل ضمن قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملكية باعتبارها المصدر الاساس لراس المال المكتسب او الارباح المحتجزة، وتمثل قائمة التغير في حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل والمركز المالي، ولكن تعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية بحيث يتطلب الامر تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن التغيرات المختلفة، الى جانب التغير الناجم عن قائمة الدخل في صورة ارباح وخسائر الفترة المالية، وتعرف هذه بقائمة التغيرات في حقوق الملكية، ولقد الزمت المعايير المحاسبية الدولية بإعداد هذه القائمة دوريا باعتبارها جزءا مكملا من القوائم المالية الاساسية **(الاسدي، ٢٠١٠، ٢١)**.

(٤) قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows :

تعرف بأنها: " إحدى القوائم المالية التي تقدم معلومات لا تقدمها قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، حيث تقدم معلومات عن بند النقدية من حيث مصادر النقدية، اي من اين يتم الحصول على النقدية خلال العام؟ وما هي المصادر التي انفقت فيها النقدية؟ ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال العام؟.

ويعد الهدف الاول من اعداد قائمة التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة، كما ان الهدف الثانوي يتمثل في تقديم معلومات عن انشطة المنشآت سواء منها الانشطة التشغيلية او الاستثمارية او التمويلية خلال الفترة، وذلك بدوره يُمكن من التعرف على المقدرة الكسبية للمنشاة (**بركة ومحمودي،٢٠١٣**، ٨٨-٨٩).

(٥) الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزءاً مهماً من القوائم المالية بسبب احتوائها على تفاصيل لأرقام تظهر بشكل إجمالي في القوائم المالية، من أهم الإيضاحات المفصح عنها وفق مبدأ الإفصاح العام، طبيعة النشاط، السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية، المكاسب والخسائر المحتملة، الأحداث اللاحقة، والارتباطات. (http://www.accdiscussion.com/t359).

ويرى الباحث ان القوائم المالية تعتبر أساس التحليل المالي، حيث يقوم التحليل المالي على أساس ربط عناصر القوائم المالية بعضها ببعض أو بأرقام أخرى، مقارنة بما هو عليه الحال في الفترات السابقة للمنشأة نفسها أو مقارنة بمنشآت أخرى مشابهة أو متوسط الصناعة التي تنتمي إليها، ومن أهم أساليب التحليل المالي هو التحليل باستخدام النسب، والنسبة المستخرجة أياً كانت، لا تعني شيئاً ما لم تقارن بنسبة أخرى (فترات سابقة أو منشآت أخرى او نسبة معيارية).

خصائص القوائم المالية:

لابد من دراسة خصائص القوائم المالية للتعرف على أهمية هذه الخصائص من أجل فهم عملية الإفصاح عن المعلومات التي تحويها، لذلك تتلخص خصائص القوائم المالية في النقاط الآتية:

١- ان القوائم المالية قد لُخِصت من واقع المستندات والسجلات الرسمية الخاصة بالوحدة.

٢- ان القوائم المالية قد أُعِدت وفق تنظيم معين من حيث الشكل والترتيب بحيث تعرض الهدف الذي أعدت من اجله .

٣- إن القوائم المالية تتضمن معلومات مالية هي بالحقيقة مؤشرات كمية ذات دلالة و يستخدمها المحلل المالي في تقييم نشاط الوحدة.

٤- إن القوائم المالية لكي تكتسب الصفة القانونية يفترض أن تُصدق من جهة معينة او مستقلة موثوق بها.

٥-إن القوائم المالية تخص فترة زمنية محددة لسنة مالية عادة تبدأ بتاريخ معين وتنتهي بتاريخ معين.(**محمد،٢٠٠٦،٦**).

أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى قابليتها للمقارنة

المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ويقصد بجودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائص نوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية جيدة (ذات جودة) ومفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويقصد بالمعلومات المحاسبية الجيدة بأنها" المعلومات الملائمة والتي يتم اعدادها لتلبي احتياجات مستخدميها في الوقت المناسب"، كما تعد جودة المعلومات المحاسبية المعيار الذي على اساسه يتم الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها والتي يمكن قياسها من خلال توافر مجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها قادرة على ان تكون اساساً للمفاضلة بين الاساليب المحاسبية لغرض القياس والافصاح المحاسبي في التقارير المالية(عوض، ٢٠١٣، ١٥٤).

وتتحقق جودة المعلومات المحاسبية عندما يكون هدف المحاسبة انتاج المعلومات اللازمة لخدمة انواع معينة من القرارات الاقتصادية، لذلك يجب تحديد ماهية المعلومات الملائمة لكل نوع من انواع القرارات من خلال توسيع نطاق وظيفة القياس المحاسبي كأساس للتوسع في الافصاح المحاسبي، ويتحقق ذلك عن طريق استخدام اسس قياس بديلة مثل القيمة الحالية

وصافي القيمة القابلة للتحقق وتكلفة الاستبدال والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، باعتبار ان هذه الاسس توفر معلومات ناتجة عن نظم معلومات محاسبية يتوفر لها الاحتياجات التقنية اللازمة التي تكون نافعة لاتخاذ القرارات **(AL-Dalabeeh & Zeaud., 2012, p.97).**

وتعتبر عملية قياس جودة المعلومات المحاسبية عملية صعبة ومعقدة، لذا تضمنت مؤشرات القياس المحاسبي عدداً من الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة واهمها ما يلي:

- الملاءمة والموضوعية والتحفظ المحاسبي، ومع ذلك فانه يمكن قياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من مصادر مختلفة بما في ذلك المديرين والمستثمرين والمقرضين والموردين والعملاء والجمهور والحكومات، بالإضافة الى ذلك يمكن ان يكون لطبيعة القانون المطبق في الدول وكذا هيكل اسواق راس المال تأثير كبير على توافر ونوعية المعلومات المحاسبية ، كما انه قد يتم قياسها من خلال توافر عدد من المعايير أهمها:
- الدقة، بوصفها جودة المعلومات في الماضي والحاضر والمستقبل.
- المنفعة، بوصفها تطابق متطلبات متخذ القرار.
- الوقت المناسب في توفيرها وامكانية الحصول عليها بسهولة.
- الفاعلية، بوصفها مدى ودرجة تحقيق المنشأة الاقتصادية لأهدافها او اهداف متخذ القرار.
- التنبؤ، بوصفه وسيلة واداة للتخطيط واتخاذ القرارات.
- الكفاءة، من خلال مبدأ اقتصادية المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة **(Bagaeva,2008,p. 159).**

وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية اذا كانت قادرة على ان تدعم عملية صنع القرار، وهذا يحتم أن يكون الغرض منها يتوافق مع فائدة القرار المتخذ، وخير دليل على ذلك، تلك المنشآت التي تواجه المستثمرين الدوليين في هيكل ملكيتها من خلال تطوير نظم معلومات التكلفة حتى تكون قادرة على انتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، ويعود السبب في ذلك الى ان المستثمرين الاجانب يطالبون بضرورة الالتزام بالمعايير التي تحقق افصاحاً

عالياً عن المعلومات، وهذا ما يبرر قيام العديد من المنشآت التي تكون بحاجة الى جذب المزيد من المستثمرين الاجانب الى اعتماد معايير التقارير المالية لتحقق بيانات ومعلومات محاسبية ومالية ذات جودة عالية (**عوض، ٢٠١٣، ١٥٦**).

وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية وباختصار فيما يلي:-

(محدادي،٢٠١٤،٣).

١- : **القابلية للفهم (Understandability)**: يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى ان البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد.(**بوخالفة،٢٠١٣،٣**).

٢- **الملاءمة (Relevance)**: ويقصد بها ان تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه من حيث تأثيرها فيه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، ويتم احياناً المقارنة بين صفة الملاءمة وصفة الموثوقية، اذا يمكن ان تكون المعلومات موثوقة لكنها غير ملاءمة، ويكون الاعتراف بها مضللاً لأصحاب العلاقة اذا تم اتخاذ قراراتهم بناءاً عليها، مثال ذلك الاعتراف الكامل بالخسائر المتوقعة للالتزامات المحتملة الناتجة عن الدعاوى القضائية، حيث يعد غير ملائم لكنه موثوق لارتباطه باحتمالية التحقق وليس بتأكيده، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة امامه ولها **ثلاث خواص**:- **(الزوبعي، ٢٠١٠، ٣٧)**.

- ان تتميز المعلومات بقدرة تنبؤيه، وذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالاته في التوصيل الى تنبؤات صادقة عن نتائج الاحداث.
- ان تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات، وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية.
- ان تأتي المعلومة في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها **(بركة ومحمودي، ٢٠١٣، ٦٨)**.

٣- **الموثوقية (Reliability)**: تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:-

(التمثيل الصادق والحيطة والحذر وتغليب الحقيقة الاقتصادية الى الجانب القانوني والحياد والشمولية).

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) **إن هذه الخاصية تتحقق في ضوء الخصائص الفرعية الآتية:-(حسام الدين، ٢٠١٣، ٦).**

أ . **التمثيل الصادق :** ويقصد به وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد اعداد التقارير عنها، والمقصود بالصدق هنا تمثيل المضمون او الجوهر وليس مجرد الشكل، على العكس من ذلك نجد ان الصدق في التعبير عن الواقع الاقتصادي قد يتطلب بيان التوزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير المالية وكذلك الافصاح عن معامل الخطأ الذي يصاحب الارقام القياسية.

ب. تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني: بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

ج. الحياد: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة اذا كان عرض او اختيار المعلومات يؤثر على اتخاذ قرارات الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

د. الحيطة والحذر: أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب مجهزيها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات **(بن رحمون، ٢٠١٣، ٩١).**

هـ. الاكتمال: من أجل أن تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، اي أن اي حذف من المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.(اطار اعداد وعرض القوائم المالية). www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a0/a00.docw 6:51 pm 4/12/2015.

٤- **القابلية للمقارنة(Comparability):** وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمنشأة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى ويقوم بذلك

مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية المفهوم الثبات أو الاتساق (**بن رحمون، ٢٠١٣، ٧٥**).

دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

يعتبر ظهور مفهوم القيمة العادلة نقطة التحول الاساسية في القياس المحاسبي ولذلك تزايد استخدامه وتناوله بشكل تدريجي في مجال التطبيق والبحث المحاسبي من خلال العديد من الدراسات والآراء والتوجهات المحاسبية خلال السنوات الاخيرة حيث تظهر اهميتها فيما يلي:-

- اظهار الادوات المالية بتكلفتها التاريخية على الرغم من ان قيمتها السوقية اعلى ، يعني ان هناك ارباحاً محققة غير معترف بها، وان هناك عدم تماثل في معالجة الربح او الخسارة، الامر الذي ينتج عنه انخفاض في جودة الارباح المحاسبية المعلن عنها.
- تزود محاسبة القيمة العادلة متخذي القرارات بالقيم السوقية السائدة للأدوات المالية، الامر الذي يعكس بشكل افضل الجوهر الاقتصادي للمنشأة.

وفي هذا الاتجاه استطاعت محاسبة القيمة العادلة ان تعمل على التقارب بين مفهوم الدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي من خلال امكانية تطبيق ما يسمى بالدخل الشامل، ولهذا جاءت معايير التقارير المالية الدولية لتحقق ثورة هائلة في التقارير المالية من خلال تأييدها لمحاسبة القيمة العادلة والدعوة الى التوسع في استخدامها وهذا ما اتفقت علية دراسات كثيرة: (Choudhary, 2011, p.94 .,Cairns & Others, 2011, p.12)، حيث ترى أن معايير التقارير المالية الدولية جاءت مؤيدة بشكل كبير لاستخدام مفهوم القيمة العادلة في قياس الاصول والخصوم في القوائم المالية لكونها تحقق خاصية القابلية للمقارنة وتوفر المعلومات الاكثر ملاءمة للمستثمرين(**عوض، ٢٠١٣، ١٦٥**).

ويمكن التحقق من دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت في هذا الصدد ومن هذه الدراسات:(Zhang,2012,p.11.,Chea,2011,p.15., Kieso, et al., 2005., Shaffer,2011,p.44., Li,2010,p.25)، حيث اكدت هذه الدراسات على ان محاسبة القيمة العادلة قادرة على ان تقدم لمستخدمي المعلومات المحاسبية معلومات ذات جودة عالية تتصف بدرجة كبيرة من الملاءمة

من خلال دورها في تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيها، وكذلك فان القيمة العادلة تعكس تأثير التغيرات في السوق الحالية والتوقعات المستقبلية ولإظهارها بنود الاصول والالتزامات بالقيمة العادلة فائدة كبيرة، وهذا ما أخذت به المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويتم تزويد مستخدمي القوائم والتقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة والموثوقية وذلك بخلاف التكلفة التاريخية، فالسعر في سوق نشطة هو افضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة والاكثر موثوقية، كما ان الاساليب الاخرى للقيمة العادلة قد روعي فيها أعلى درجة ممكنة من الموثوقية أو مقبولة على الاقل وهذا ما أكده المعيار رقم (٣٩) الذي اشار الى أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة ليس كبيراً، وامكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولا للقيمة العادلة **(عوض، ٢٠١٣، ١٦٦).**

ويمكن اعتبار القيمة العادلة موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها في حال عدم وجود فروق جوهرية، وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة، وبالتالي فان افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً سيؤثر على ملاءمة موثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم التقارير المالية، وتكون للمعلومات صفة الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحليل أو التحيز.

ولكي تكون المعلومات ملاءمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم)
- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤيه.
- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية العكسية.

وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

وإن قابلية المعلومات للفهم تعتمد على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل المستوى التعليمي والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوافرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها، لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير(**بن مالك، غوالي، ٢٠١٥، ١٧٤**).

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وعن أي تغيير في السياسات وآثار هذا التغيير، بحيث يُمكن المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركات للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين الشركات المختلفة ، فالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

اتّسمت السّنوات الأخيرة من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين بالعديد من التّطورات والتّحولات العميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تمخّضت عنها مرحلة جديدة، تختلف في خصائصها وسماتها العامة عن المراحل السابقة لها.

لقد قادت هذه التّغيّرات إلى اتّساع الفرص الاستثمارية والتمويلية للكيانات على المستوى الدولي، ولكن التّمتّع بهذه الفرص يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المفصح عنها من طرف هذه الكيانات، ممّا استوجب ضرورة تجاوب وتفاعل المحاسبين لمواجهة احتياج السوق. ومن بين أهم الحلول التي طُرحت مع هذا التّطوّر الحاصل هي عملية توافق المعايير المحاسبية بهدف تضييق فجوة الاختلاف بين البدائل والمعالجات المحاسبية المختلفة، وتوفير المعلومات لمساعدة العديد من الأطراف ذات العلاقة داخل وخارج المنشأة في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

وتكلّلت هذه الجهود بإنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يعمل على وضع معايير المحاسبة الدولية، حيث حقّقت معايير المحاسبة الدولية انتشاراً عالمياً واسعاً، كما أنه هناك اتجاهاً دولياً واضحاً لتبني أو عولمة المعايير الدولية للمحاسبة كمجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة، لتُستخدم بصفة أساسية وإلزامية خلال الفترات القادمة بواسطة آلاف

المنشآت على المستوى العالمي، وذلك باعتبارها مصدرًا أساسيًا لضوابط إعداد القوائم المالية وتوحيد أسس عرضها والإفصاح فيها **(بن تومي،٢٠١٣،١)**.

إن تغيير السياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة سوف يكون لها تأثير على التقديرات المحاسبية سواء في قائمة الدخل، أو في قائمة المركز المالي أو في العمليات الأخرى، الأمر الذي يشير إلى أن هذه السياسات يكون لها تأثير واضح على مدلول تلك القوائم، وبالتالي يكون لها تأثير على مستخدميها، بحيث تعطى دلائل أو إشارات قد تكون مضللة وهذا بدوره يؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة ولكي تتحقق القابلية للمقارنة يجب أن تتوافر عدة شروط، أهمها أن اختيار الطرق المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية وما تحتويه من معلومات يجب أن يتم بشكل رشيد أو معقول.

وبشكل عام تتحقق القابلية للمقارنة عندما يتم معالجة التصرفات والأحداث المتماثلة والإفصاح عنها بنفس الطريقة، وتعد خاصية الثبات من أهم متطلبات القابلية للمقارنة، فلا شك ان الثبات في تطبيق المفاهيم والطرق المحاسبية يعد من وسائل تحقيق القابلية للمقارنة خاصة حينما نقارن بين القوائم المالية لنفس المنشأة، والقابلية للمقارنة تتحقق من خلال تحقيق خليط من خاصيتين من خصائص جودة المعلومات هما الثبات والإفصاح الكامل، ويتحقق الهدف من خاصية القابلية للمقارنة من خلال توافر خاصية التوحيد المحاسبي **(اجديع،٢٠١٥،٦١)**.

وترتبط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف امكانية تحقيق المقارنة عبر غرض محاسبي معين، فمثلا تعدد طرق احتساب اقساط الاهلاك وطرق تحديد تكلفة المخزون، على الرغم من اعتبار هذه الطرق جميعاً مقبولة محاسبياً، الا ان استخدام واحدة منها دون الباقي، يقتضي الاستمرار في استعمالها من مدة الى اخرى، وذلك انسجاماً مع مبدا قابلية المقارنة في البيانات المحاسبية، اما اذا تم التغيير من طريقة الى اخرى فيجب الافصاح عن هذا التغير مع بيان اثره على القوائم المالية **(الاغا، ٢٠١٣، ٥٢)**.

وتعرف المقارنة بانها" مستوى جودة المعلومات التي تمكن المستخدمين لها من تحديد اوجه التشابه واوجه الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية"**(محمد، ٢٠٠٨، ٢٢٢)**.

ولتحقيق قابلية الارقام المحاسبية للمقارنة فان ذلك يكون بتحليل المجموعات الزمنية للبيانات المحاسبية الخاصة بالمنشاة مع تطبيق مفهوم التوافق في تجميع تللك البيانات المحاسبية على المستوى الدولي.(Lqhal, M.Z.,T.U.,Mulcger,2007) **نقلا عن (محمد،٢٠٠٨،٢٢٢)**.

وعرفها المجهلي بانها "استخدام نفس طرق القياس السائدة في المنشأة الاخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد اجراء مقارنات مع المنشآت المماثلة، الامر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار" **(المجهلي،٢٠٠٩،٥٧)**.

ولكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة يجب ان يتوفر فيها الشرطان التاليان:-

١. سهولة العرض واستخدام اسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل اجراء تقييم تللك المعلومات.
٢. الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى **(الاغا، ٢٠١٣، ٥٢)**.

كما عرفها (FASB) بانها " إحدى خصائص جودة المعلومات التي تمكن مستخدمي المعلومات من التحقق من التماثل او الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية"

كما تم تعريف وتحليل القابلية للمقارنة ضمن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النحو التالي:-

- تتضمن قرارات المستخدمين للاختيار بين البدائل، على سبيل المثال، بيع أو امتلاك استثمار معين أو الاستثمار في منشأة معدة للتقارير أو منشأة أخرى، تبعاً لذلك، تكون المعلومات حول المنشأة المعدة للتقارير هي معلومات مفيدة إذا تم مقارنتها مع معلومات متشابهة حول منشآت أخرى ومع معلومات متشابهة حول نفس المنشاة لفترة أخرى أو تاريخ آخر.
- والقابلية المقارنة هي خاصية نوعية تساعد المستخدمين على تحديد وفهم نقاط التشابه في البنود والاختلافات فيما بينها. وبخلاف الخصائص النوعية الأخرى، لا ترتبط قابلية المقارنة ببند واحد، فالمقارنة تتطلب وجود بندين اثنين على الأقل.

- إن الاتساق، رغم ارتباطه بقابلية المقارنة، ليس هو الشيء ذاته. يشير الاتساق إلى استخدام نفس الطرق لنفس البنود، إما من فترة لأخرى ضمن منشأة معدة للتقارير أو ضمن فترة واحدة عبر المنشآت. وقابلية المقارنة هي الهدف أما الاتساق فهو يساعد على تحقيق ذلك الهدف.
- إن قابلية المقارنة ليست عبارة عن توحيد وتماثل، فمن أجل أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة فان الأمور المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة والأمور المختلفة يجب أن تبدو كذلك، ولا يتم تعزيز قابلية مقارنة المعلومات المالية عن طريق جعل الأمور المختلفة تبدو متشابهة كما لم يتم تعزيزها عن طريق جعل الأمور المتشابهة تبدو مختلفة.
- ومن المحتمل الحصول على درجة معينة من قابلية المقارنة عن طريق استثناء الخصائص النوعية الأساسية، وينبغي أن يشتمل التمثيل الصادق لظاهرة اقتصادية ملاءمة بشكل طبيعي ودرجة معينة من قابلية المقارنة مع تمثيل صادق لظاهرة اقتصادية ملائمة مماثلة من قبل منشأة أخرى معدة للتقارير.
- ورغم أنه من الممكن تمثيل ظاهرة اقتصادية مفردة بصدق بطرق متعددة إلا أن السماح بطرق محاسبية بديلة لنفس الظاهرة الاقتصادية يقلص من قابلية المقارنة (**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الجزء أ- إطار المفاهيم والمتطلبات ،٢٠١٢، ٣٦).**

كما عرف أبو نصار وآخرون القابلية للمقارنة بأنها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنات بين المنشآت المختلفة، حيث تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى، كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي **(أبو نصار وآخرون،٢٠١٣).**

وإن الثبات في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية خاصية هامة تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة من وجهة نظر أصحاب المصلحة في المنشأة (مثل الجهات الائتمانية المختلفة) كما يساعد الثبات في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحليل وفهم المعلومات المحاسبية المقارنة (**اجديع،٢٠١٥، ٦٢**).

أهمية خاصية القابلية للمقارنة

تعتبر المحاسبة الأداة الرئيسة التي تعمل على قياس نتائج الوحدات الاقتصادية، وإعداد التقارير عنها، حيث توفر المعلومات المالية للمساهمين الحاليين والمتوقعين والدائنين وغيرهم من الأطراف الأخرى المهتمة فتساعدهم في إجراء التنبؤات، والمقارنات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك الوحدات الاقتصادية، وتعد التقارير والقوائم المالية، وما تتضمنه من معلومات مالية المنتج النهائي للوظيفة المحاسبية، وبشكل عام تهدف القوائم المالية إلى تقديم المعلومات النافعة (أي المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها) عن المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة، لمستخدمين متنوعين لتساعدهم في صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة المرتبطة بتلك المنشأة، وعلى الرغم من تعدد وتنوع مصادر المعلومات المالية، خصوصاً في العقدين الأخيرين، عن المنشأة الاقتصادية، تلك المعلومات المستقاة بمعرفة مكاتب الخدمات الاستشارية، ومكاتب المحاسبة والإنترنت والشركات المتخصصة في نشر المعلومات المالية والصحف والمجلات المتخصصة والاتصال الشخصي بالمنشأة ذاتها، فإن التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المنشآت مازالت تتمتع بنفس الأهمية التي حظيت بها خلال العقود الماضية.

فعلى سبيل المثال، توصلت العديد من الدراسات المحاسبية الميدانية التي اهتمت بتقييم أهم مصادر المعلومات إلى أن تلك التقارير المالية تعتبر أهم مصدر من مصادر المعلومات المالية للمستثمرين ولغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، ونظراً لأن عملية صنع القرارات الاقتصادية تتطلب مقارنة للبدائل المتاحة أمام متخذ القرار، أصبح من الضروري أن تتصف القوائم المالية للمنشآت وما تحتويه من معلومات محاسبية بخاصية القابلية للمقارنة، سواء عبر الفترات المختلفة، أو عبر الشركات المختلفة، وتعني القابلية للمقارنة أن المعلومات المحاسبية يجب أن تعد وتقدم لمستخدميها بما يمكنهم من مقارنة نتائج المنشأة الاقتصادية بنتائج نفس المنشأة عن سنوات سابقة، وبنتائج المنشآت الأخرى المماثلة.

ويذكر أن الاهتمام بخاصية القابلية للمقارنة بدأ منذ الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي وذلك بعد الكساد الكبير، حيث جرت تغييرات هامة في بيئة الاستثمار ركزت على ضرورة زيادة الاهتمام بفحص وتدقيق القوائم المالية للمنشآت، وأيضاً ضرورة توافر خاصية القابلية للمقارنة في القوائم المالية الخاصة بالمنشآت داخل الصناعة الواحدة. **(دسوقي،٢٠١٣).**

وتشير دراسة (Weygandt et al.) أن منفعة المعلومات المحاسبية لمنشأة ما تزداد عندما يتم مقارنتها مع المعلومات المحاسبية لمنشأة أخرى، وتساعد هذه الخاصية على تحقيق المقارنة الأفقية بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل تقييم مراكزها المالية، ولذلك فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت بين المنشآت المختلفة (على الأقل في نفس الصناعة) ويستطيع المستخدم الخارجي للقوائم المالية أن يحدد ما إذا كانت المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة أم لا، من خلال إفصاح إدارة المنشأة عن الطرق المحاسبية المستخدمة.(**Kieso & Weygandt ,٢٠٠٦**) **نقلا عن (أجديع،٢٠١٥، ٦٣).**

ووفقاً لخاصية القابلية للمقارنة فإن المعلومات تصبح مفيدة عندما ترتبط بأساس أو معيار معين، أي أن هذه المعلومات يتم مقارنتها بنفس المعلومات لمنشأة اخرى، أو نفس المنشأة في فترات مختلفة، وهذا يتطلب أن التصرفات أو الأحداث المتماثلة يتم المحاسبة عنها بنفس الطريقة في القوائم المالية، وتؤكد أهمية هذه الخاصية حاجة المستثمرين والفئات الأخرى من مستخدمي القوائم المالية لقوائم مالية تكون قابلة للمقارنة بين منشأة وأخرى داخل نفس الصناعة، أو منشآت عدة من صناعات مختلفة، بل وأيضاً منشآت عدة من دول مختلفة.

ولا شك أن تحقق القابلية للمقارنة يتطلب توافر عدة شروط، أهمها:-

١- أن اختيار الطرق المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية وما تحتويه من معلومات يجب أن يتم بشكل رشيد أو معقول.

٢- وتعد خاصية الثبات من أهم متطلبات القابلية للمقارنة، فلاشك أن الثبات في تطبيق المفاهيم والطرق المحاسبية يعد من وسائل تحقيق القابلية للمقارنة، خصوصا حينما نقارن بين القوائم المالية لنفس المنشأة الاقتصادية.

٣- ولاشك أن الالتزام بتطبيق- أو حتى التوافق مع - معايير المحاسبة الدولية (International Financial Reporting Standards - IFRS) يساعد على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة في القوائم المالية.

٤- ولكي تكون القابلية للمقارنة ملائمة لقرارات مستخدميها الخارجيين فإن المعلومات المحاسبية عن المنشاة الاقتصادية يجب أن تكون قابلة للمقارنة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة كي تمكن هؤلاء المستخدمين من التعرف على اتجاهات الموقف المالي، وأداء تلك المنشاة الاقتصادية، فضلا عن دورها في المقارنة مع المعلومات المحاسبية للمنشآت الاقتصادية الأخرى، بهدف الوقوف على الموقف المالي النسبي، والأداء، والتغيرات في الموقف المالي لكل منشأة من تلك **المنشآت (دسوقي، ٢٠١٣)**.

ويرى صالح بانه يجب ان يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح عنها يجب أن يتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المنشأة وبطريقة متماثلة في كل المنشآت ، إن قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية. وتربط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات، وهذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً، ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك، ويجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة، وتبرز أهمية هذه الصفة في أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض تقارير مالية على أساس مقارن، وكون الأرقام المحاسبية المفردة ذات محتوى معلوماتي منخفض ونادراً ما تكون ذات صبغة إخبارية، **(صالح، ٢٠٠٩، ٣٨)**.

مقارنة القوائم المالية محلياً:

إن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للدولة تتيح للمنشآت خيارات متعددة من المبادئ والطرق المحاسبية مما يجعل المنشآت تستخدم طرقا أو مبادئ مختلفة تبعا لذلك. ومن المهم أن تكون هناك مجموعة موحدة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للحد من الخيارات التي تستخدمها المنشآت، وذلك حتى يمكن مقارنة البيانات المحاسبية بطريقة موضوعية وبمصداقية. وتنبع أهمية الثبات وضرورة تطبيقه بالنسبة للقابلية للمقارنة من اعتباره مطلبًا يحكم السلوك المحاسبي نظرًا لصعوبة عمل التنبؤات أو التوقعات عن ربحية المنشأة في المستقبل استنادًا إلى معلومات لم يتم قياسها وتبويبها بنفس الطريقة المحاسبية خلال الفترات الزمنية المختلفة، حيث يؤدى استخدام سياسات وطرق محاسبية مختلفة إلى صعوبة توقع وتقدير الاتجاهات المستقبلية وقياس أثار بعض العوامل الخارجية على المنشأة كمتغيرات الظروف الاقتصادية وسياسات المنافسة للمنشآت التي تعمل في نفس الصناعة وذلك بسبب عدم إمكانية فصل التغييرات التي ترجع لهذه الظروف الخارجية والتغيرات الناتجة عن تطبيق مبادئ ومعايير وإجراءات مختلفة داخل المنشأة من فترة لأخرى.**(اجديع، ٢٠١٥، ٦٦)**.

ومن الدراسات التي اهتمت بقابلية القوائم المالية للمقارنة على المستوى المحلي دراسة: **(Lin, al et. 2001)**حيث طبقت تلك الدراسة على الشركات المسجلة في بورصتي شنجهاي وهونج كونج، وقد استهدفت تقييم خاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة من قبل تلك الشركات في ضوء متطلبات الافصاح الإلزامي، وتحقيقا للهدف تم دراسة وتحليل القوائم المالية السنوية لثلاث شركات من العينة من قطاعات مختلفة والتي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية المحلية كمتطلب للتسجيل في بورصة شنجهاي ومعايير المحاسبية الدولية كمتطلب للتسجيل في بورصة هونج كونج وذلك عن الفترة من ١٩٩٥وحتى ١٩٩٨.

وتم دراسة وتحليل القوائم المالية لتلك الشركات الثلاث عن الفترات المالية المذكورة، حيث تم تحليل ما إذا كانت هناك فروق مؤقتة بين تلك القوائم المعدة وفقا للمعايير المحاسبية المحلية وتلك الدولية. وأشار الباحثان لعدم توافر خاصية القابلية للمقارنة في تلك القوائم المالية لوجود إختلافات جوهرية بين القوائم المالية لتلك الشركات والمعدة وفقا للمعايير المحاسبية المحلية عن تلك المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

واستمراراً للاهتمام بخاصية القابلية للمقارنة على المستوى المحلي ركزت دراسة (**Ding et al . 2003**) على تحليل القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الفرنسية من حيث طريقة العرض والتقديم، حيث تم اختيار عينة من ١٠٠ شركة فرنسية من قطاعات مختلفة وفحص قوائمها المالية الموحدة المنشورة من حيث عرض وتقديم تلك القوائم وما إذا كانت تقدم وتعرض بالشكل التقليدي التي تتبعه الشركات الفرنسية أم أن هناك تأثيراً بالنموذج البريطاني أو الأمريكي أو الدولي لعرض وتقديم القوائم المالية الموحدة وذلك عن فترة ١٠ سنوات مالية بإستخدام نموذج تحليل الانحدار، وقد تم التحليل من خلال فحص: ترتيب عرض القوائم المالية ومحتوى القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي رقم (١)، وعدد سنوات المقارنة التي تضمنتها القوائم المالية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ميل تلك الشركات نحو إتباع طرق عرض وتقديم القوائم المالية الموحدة بشكل يتفق أكثر مع النموذج البريطاني والدولي والأمريكي أكثر من إتباع النموذج التقليدي الفرنسي لعرض وتقييم القوائم المالية الموحدة بما يجعلها أكثر قابلية للمقارنة مع مثيلاتها من الشركات في الدول الأخرى (**المنجي، ٢٠١٥، ١١٦**).

مقارنة القوائم المالية دولياً:

في بعض الأحيان يكون تحقيق المقارنة بالنسبة للقوائم المالية مهمة صعبة على المستوى المحلي ومن باب أولى تكون أكثر صعوبة على المستوى الدولي. ومهمة المقارنة على المستوى الدولي تعتبر هامة في الزمن المعاصر، ففي البيئة الدولية بالإضافة إلى نقص التوافق والنمطية للبيانات المحاسبية في أي مقارنة دولية هناك أيضًا عدم توافق وتفاوت بدرجة كبيرة بين الدول في تطبيق مبادئ وطرق المحاسبة، الأمر الذي يصعب معه تحقيق قابلية المقارنة للبيانات المحاسبية ولقد ساهم تباين الثقافة وقانون الأعمال وهيكل الضريبة ومستوى ومدى تقدم النشاط الاقتصادي الدولي في جعل الوحدة النقدية المستخدمة غالبًا ما تختلف بين الدول وكثيرًا ما تكون تحت مراقبة السلطات الوطنية(**محمد، ٢٠٠٨، ٢٢٣**).

ومن الدراسات التي ركزت على خاصية القابلية للمقارنة على المستوى الدولي هي **دراسة (عبد الرحمن، ٢٠٠٨)** حيث ناقشت الدراسة أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير الدولية.

وتوصلت إلى نتائج كان أهمها: ضرورة أن يركز المحاسبون على مفهوم موحد في عرض البيانات والمعلومات المحاسبية حتى يمكن إجراء مقارنة على المستوى الدولي للمعلومات المتضمنة في القوائم المالية. ويتم ذلك من خلال الاسترشاد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة دوليا.

وقد أتضح أنها ضرورية لإجراء تناسق كامل للبيانات المحاسبية، كما اتضح أن المحاسبة على المستوى الدولي لها أهمية إذا تم تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بخلاف تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية، حيث أن مفهوم القيمة العادلة وليس التكلفة التاريخية يوفر الأساس المشترك اللازم لمقارنة ذات معنى للبيانات المحاسبية للقوائم المالية الدولية، كما أنه يبرز ضرورة تناسق البيانات المحاسبية على المستوى الدولي **(عبد الرحمن،٢٠٠٨،)**.

ومما تقدم يرى الباحث أن قابلية القوائم المالية للمقارنة لا تتحقق دون أن يكون هناك ثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية للمنشأة، حيث أن الثبات في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية أمر ضروري لابد منه، إلا انه يعتريه النقص وغيرُ كافٍ لتحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة، لأن هذا الثبات يمكن أن يعوق التطور المحاسبي فلا يمكن التغيير إلى طريقة محاسبية أكثر تفضيلاً دون أن يؤثرَ ذلك سلبًا على القوائم المالية.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية ونتائجها

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية ونتائجها.

- **مقدمة:**

استكمالاً لما تعرضت له الدراسة من رؤى نظرية حول الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، يأتي هذا الجزء ليوضح عن طريق الدراسة التطبيقية أثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة، وكذلك الكشف عن العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين القياسات البديلة للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

وقد سار الباحث في هذه الدراسة التطبيقية وفقاً للخطوات الآتية:

- **الدراسة التطبيقية وتشمل:**

١. أهداف الدراسة التطبيقية.

٢. أداة الدراسة التطبيقية.

٣. عينة الدراسة التطبيقية.

- **المعالجات الإحصائية ونتائج الفروض.**
- **الدراسة التطبيقية وتشمل:**

١- أهداف الدراسة التطبيقية.

وتتمثل أهداف الدراسة التطبيقية في الآتي:

اولاً: معرفة العلاقة بين القياسات البديلة للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:-

١. معرفة العلاقة بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة
٢. معرفة العلاقة بين صافي القيمة القابلة للتحقق وقابلية القوائم المالية للمقارنة
٣. معرفة العلاقة بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة
٤. معرفة العلاقة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ثانياً: معرفة تأثير القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة

ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:-

١. معرفة تأثير التكلفة التاريخية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

٢. معرفة تأثير صافي القيمة القابلة للتحقق على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

٣. معرفة تأثير القيمة السوقية الجارية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

٤. معرفة تأثير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

٢- أداة الدراسة التطبيقية.

لتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية صمم الباحث استمارة استقصاء، وقد مرت عملية إعداد استمارة الاستقصاء بالخطوات التالية:-

- قام الباحث بالاطلاع على أدبيات البحث في مجال القيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك بهدف صياغة محاور استمارة الاستقصاء.
- عرض الاستمارة بصورتها الأولية على الاستاذ المشرف مكونة من خمس محاور ، وقد تم تعديل ما رأى تعديله، وكانت الإجابة على المحاور في صورة مقياس ليكرت الخماسي(موافق تماماً- موافق- محايد- غير موافق- غير موافق تماماً).
- عرض الاستمارة على بعض الخبراء والمتخصصين، وذلك للتحقق من مدى ملائمة استمارة الاستقصاء للغرض الذي وضعت من أجله، ومدى وضوح العبارات وسلامة الصياغة، ومدى كفاية العبارات والإضافة إليها أو بالحذف منها.
- قام الباحث بمراعاة ملاحظات ومقترحات السادة المحكمين، وتمت مناقشتها مع الأستاذ المشرف، وكان من أهم هذه الملاحظات والمقترحات حذف عبارات من بعض المحاور وكذلك إعادة صياغة بعض العبارات.
- تم وضع الاستمارة في صورتها النهائية مكونة من خمسة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول : التكلفة التاريخية.

المحور الثاني : صافي القيمة القابلة للتحقق.

المحور الثالث: القيمة السوقية الجارية

المحور الربع: القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

المحور الخامس: قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وللتأكد من مدى صلاحية هذه الأداة للتطبيق قام الباحث بالاتي:

صدق وثبات الاستبيان:يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان فيما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبيان(**عطيفة، ٢٠٠٢، ٢٩٥**).

١-صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي ، مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي اليه هذه الفقرة، ويتم حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد التابع لهذه الفقرة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١/٤)

معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية لبعدها الذي تنتمي إليه

القياسات البديلة للقيمة العادلة							
التكلفة التاريخية		صافي القيمة القابلة للتحقيق		القيمة السوقية الجارية		القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	
العبارات	معامل الارتباط	العبارات	معامل الارتباط	العبارات	معامل الارتباط	العبارات	معامل الارتباط
١	٠,٨٢٤	١	.٦٦٢	١	.٨٠١	١	.٧٣٥
٢	٠,٨٢٦	٢	.٦٧٤	٢	.٨٠٨	٢	.٧٨٧
٣	٠,٩٤٢	٣	.٧٨٩	٣	.٧٨٢	٣	.٧٢٩
٤	.٦٧٨	٤	.٧٥٧	٤	.٩٦٥	٤	.٩٤٣
٥	.٨١٥	٥	.٨٨٢				
٦	.٩٣٩	٦	.٨٦٦				

ويتضح من الجدول (١/٤) أن قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات كل بعد من أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمي إليه الفقرة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ، وبالتالي يستنتج من ذلك أن هذه الأبعاد وما تحويه من فقرات تحقق أهداف القياس المرجوة في الاستبانة ، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (٠,٦٦٢- ٠,٩٦٥) ، وجميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

جدول رقم (٤/ ٢)

معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية لبعدها الذي تنتمي إليه

قابلية القوائم المالية للمقارنة	
العبارات	معامل الارتباط
١	.٧٦٩
٢	.٨٧٢
٣	٠,٦٣٨
٤	.٨٥٧
٥	.٧٦٥
٦	٠,٦٨٩
٧	٠,٩٥٣
٨	.٧٧٨

ويتضح من الجدول (٢/٤) أن قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات كل بعد من أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمي إليه الفقرة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ، وبالتالي يستنتج من ذلك أن هذه الأبعاد وما تحويه من فقرات تحقق أهداف القياس المرجوة في الاستبانة ، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (٠,٦٣٨- ٠،٩٥٣) ، وجميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

٢-قياس ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي الاستبيان نفس النتائج لو تم أعادة توزيع الاستبيان على أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى، يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الافراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وتم التحقق من ثبات الاستبيان بطريقة معامل الفا كرو نباخ (Alpha) للتأكد من ثبات الاستبيان وطريقة الصدق الذاتي للتأكد من صدق الاستبيان كما هو موضح بجدول (٣/٤).

جدول (٤/ ٣)

معاملي الصدق والثبات للقوائم الاستبيان

م	المحور		الفا كرونباخ Alpha	الصدق الذاتي
١	القياســـــات البديلة للقيمة العادلة	التكلفة التاريخية	0.795	0.891
٢		صافي القيمة القابلة للتحقيق	0.624	0.790
٣		القيمة السوقية الجارية	0.857	0.926
٤		القيمــة الحاليــة للتــدفقات النقديــة المتوقعة	0.798	0.893
٥	قابلية القوائم المالية للمقارنة		0.850	0.922

ومن خلال دراسة جدول (٣/٤)، يتبين: أن قيمة معاملي الصدق الذاتي والثبات مقبولة لدى جميع الابعاد الممثلة للاستبيان لعينة البحث، حيث تراوحت قيم معامل الثبات ما بين (٠,٦٢٤- ٠,٨٥٧) وهي قيم عالية مما يدل على ثبات الاستبيان ، وبالتالي يمكن القول بان معاملات الثبات والصدق عالية وذات دلالة جيدة لأغراض البحث وتحقيق أهداف البحث ، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة .

٣- عينة الدراسة التطبيقية:

جدول(٤/ ٤)

توصيف عينة الدراسة موزعة وفقاً لشركات التطبيق

الشركة	العدد	النسبة المئوية(%)
المصرف العراقي الاسلامي	٢٠	٢٠.٠
مصرف بغداد	٢٠	٢٠.٠
مصرف سومر التجاري	١٥	١٥.٠
الزوراء للاستثمار المالي	١٥	١٥.٠
بين النهرين للاستثمارات المالية	١٥	١٥.٠
الخير للاستثمار المالي	١٥	١٥.٠
المجموع الكلى	١٠٠	١٠٠.٠

توصيف عينة الدراسة وفقاً للاستمارات الموزعة والمستلمة:

جدول (٤/٥)

عينة الدراسة وفقاً للاستمارات الموزعة والمستلمة:

الشركات	العدد	النسبة المئوية (%)
قائمة الاستقصاء الموزعة	١٠٠	١٠٠
قائمة الاستقصاء المفقودة	٩	٩
قائمة الاستقصاء المستلمة	٩١	٩١
قائمة الاستقصاء الصالحة للتحليل	٩١	٩١

المعالجات الإحصائية :

تتضمن المعالجات الإحصائية عرضًا لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، واستعراض أبرز النتائج باستمارة الاستبيان التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة في استمارة الدراسة، ثم استخدام برامج الحزم الإحصائية (SPSS v $_{22}$) للحصول على نتائج الدراسة، والتي سوف يتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

<u>أولاً: نتائج التحليل الوصفي للاستبيان:</u>

١- المتغيرات المستقلة (القياسات البديلة للقيمة العادلة) وتتكون من اربعة قياسات هي: (التكلفة التاريخية، صافي القيمة القابلة للتحقق، القيمة السوقية الجارية، القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة)

٢- المتغير التابع (قابلية القوائم المالية للمقارنة):

جدول(٤/٦)

ترتب البدائل التالية حسب أفضلية استخدامها في القياس المحاسبي

المتغير	الترتيب الأول	الترتيب الثاني	الترتيب الثالث	الترتيب الرابع
التكلفة التاريخية	١٠	١٤	١٥	٥٢
صافي القيمة القابلة للتحقق	٢٥	٣٥	١٩	١٢
القيمة السوقية الجارية	١٢	٢٦	٤٥	٨
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	٤٤	١٦	١٢	١٩
المجموع الكلي	٩١	٩١	٩١	٩١

المتغيرات المستقلة:(القياسات البديلة للقيمة العادلة):

١ – التكلفة التاريخية:

الجدول (٧/٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لبعد التكلفة التاريخية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اقل درجة	اعلي درجة	الرتبة
١	تعد التكلفة التاريخية من اكثر ادوات القياس المحاسبي استخداماً وهذا يعود لسهولة تقييد عناصر القوائم المالية وفق هذه الاداة من قبل المهنيين.	1.967	0.805	0.647	1	4	6
٢	التكلفة التاريخية اكثر موثوقية بسبب: خلوها من الاخطاء والتحيز، وعدم اعتمادها على التقديرات الشخصية للمحاسبين، وتعبيرها عن عمليات حدثت فعلاً وليست تنبؤيه.	2.099	0.696	0.485	1	4	5
٣	استخدام التكلفة التاريخية كأساس للتسجيل المحاسبي لإنه يوفر بيانات موضوعية وقابلة للتحقق.	2.231	0.878	0.771	1	4	4
٤	التكلفة التاريخية ذات قدرة محدودة في مجال التنبؤ والتقييم الارتدادي خاصة في ظل ظرف التغير العام في مستوى الاسعار.	2.308	0.886	0.784	1	5	3
٥	اهمال مبدأ التكلفة التاريخية لظاهرة التضخم ساهم في عرض القوائم المالية بصورة مظللة.	2.516	1.020	1.041	1	5	2
٦	يعاب على التكلفة التاريخية عدم ملاءمة المعلومة المحسوبة على اساسها مما جعلها محل انتقاد المجتمع المحاسبي.	2.527	1.052	1.106	1	5	1
	المعدل العام	2.275	0.890	0.806	1	5	

ويظهر الجدول (٧/٤) التكرار والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للأسئلة اتجاه بعد التكلفة التاريخية ، ويلاحظ من واقع هذا الجدول ما يلي:

١- حصلت الفقرة (٦) قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغت (٢,٥٢٧) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) واعلى قيمة (٥).

٢- حصلت الفقرة (١) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغت (١,٩٦٧) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) واعلى قيمة (٤).

٣- ووفقاً لما تقدم يتبين من معطيات الجدول (٨) ان المعدل العام للوسط الحسابي للبعد بلغ (٢,٢٧٥) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) وأعلى قيمة (٥).

٢- صافي القيمة القابلة للتحقق:

الجدول (٨/٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لبعد صافي القيمة القابلة للتحقق

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اقل درجة	اعلي درجة	الرتبة
١	يؤدي تطبيق صافي القيمة القابلة للتحقق الى ملاءمة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.	1.868	0.699	0.488	1	4	5
٢	يحقق تطبيق صافي القيمة القابلة للتحقق خاصية التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المالية لإنها تعكس اخر تقييم عادل لبنود المركز المالي.	2.319	1.088	1.184	1	5	1
٣	يؤدي تطبيق صافي القيمة القابلة للتحقق خاصية التغذية العكسية للمعلومات المالية.	1.945	0.701	0.491	1	4	4
٤	يؤدي تطبيق صافي القيمة القابلة للتحقق خاصية القيمة التنبؤية بالمركز المالي والاداء المستقبلي للمنشأة.	1.813	0.783	0.613	1	5	6
٥	يعتمد تطبيق صافي القيمة القابلية للتحقق على الاجتهادات والاحكام الشخصية للمحاسب ولهذا فان نتائج القياس تختلف باختلاف المعارف والخبرات الشخصية.	2.198	0.928	0.862	1	5	2
٦	تساعد البيانات المالية بموجب صافي القيمة القابلة للتحقق مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم.	2.066	0.836	0.699	1	5	3
	المعدل العام	2.035	0.839	0.723	1	5	

ويظهر الجدول (٨/٤) التكرار والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للأسئلة اتجاه بعد صافي القيمة القابلة للتحقيق، ويلاحظ من واقع هذا الجدول ما يلي:

١- حصلت الفقرة (٢) قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغت (٢,٣١٩) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) واعلى قيمة (٥).

٢- حصلت الفقرة (٤) على أدنى المتوسطات الحسابية فقد بلغت (١,٨١٣) ،بينما بلغت اقل قيمة (١) وأعلى قيمة (٥).

٣- ووفقاً لما تقدم يتبين من معطيات الجدول (٩) ان المعدل العام للوسط الحسابي للبعد بلغ (٢,٠٣٥) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) واعلى قيمة (٥).

٣- القيمة السوقية الجارية:

الجدول (٩/٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لبعد القيمة السوقية الجارية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اقل درجة	اعلي درجة	الرتبة
١	تتفق القيمة السوقية الجارية مع المعايير المحاسبية.	2.253	0.820	0.672	1	4	3
٢	تأخذ القيمة السوقية الجارية في الاعتبار تقلبات الاسعار.	2.462	0.893	0.798	1	5	2
٣	تعبر القيمة السوقية الجارية عن القيمة الحقيقية للاستثمارات المتداولة .	2.622	0.950	0.902	1	5	1
٤	تعتبر القيمة السوقية الجارية اكثر ملاءمة لمتخذي القرارات من مستخدمي القوائم المالية.	2.165	0.893	0.797	1	5	4
	المعدل العام	2.376	0.889	0.792	1	5	

ويظهر الجدول (٩/٤) التكرار والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للأسئلة اتجاه بعد القيمة السوقية الجارية ، ويلاحظ من واقع هذا الجدول ما يلي:

١- حصلت الفقرة (٣) قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغت (٢,٦٢٢) ، بينما بلغت أقل قيمة (١) واعلى قيمة (٥).

٢- حصلت الفقرة (٤) على أدنى المتوسطات الحسابية فقد بلغت (٢,١٦٥) ، بينما بلغت أقل قيمة (١) وأعلى قيمة (٥).

٣- ووفقاً لما تقدم يتبين من معطيات الجدول (١٠) ان المعدل العام للوسط الحسابي للبعد بلغ(٢,٣٧٦) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) واعلى قيمة (٥).

٤ – القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:

الجدول (١٠/٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لبعد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اقل درجة	اعلي درجة	الرتبة
١	تعبر القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة عن سعر السوق الجاري .	2.132	0.841	0.708	1	4	3
٢	تعتبر معلومات التدفقات النقدية اكثر ملاءمة لمتخذي القرار ات من المستثمرين.	2.451	0.952	0.907	1	5	1
٣	يوفر هذا المدخل معلومات تفيد في التنبؤ بالتدفقات النقدية للاستثمارات المالية المتداولة.	2.077	0.788	0.620	1	4	4
٤	يوفر هذا المدخل معلومات تعبر عن تقييم المركز المالي وقابلية المنشأة للاستمرار في نشاطها.	2.132	0.841	0.708	1	4	3
	المعدل العام	2.231	0.841	0.712	1	5	

ويظهر الجدول (١٠/٤) التكرار والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للأسئلة اتجاه بعد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، ويلاحظ من واقع هذا الجدول ما يلي:

١- حصلت الفقرة (٢) قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغت (٢,٤٥١) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) وأعلى قيمة (٥).

٢- حصلت الفقرة (٣) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغت (٢,٠٧٧) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) واعلى قيمة (٤).

٣- ووفقاً لما تقدم يتبين من معطيات الجدول (١١) ان المعدل العام للوسط الحسابي للبعد بلغ (٢,٢٣١) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) وأعلى قيمة (٥).

ثانياً: المتغير التابع:(قابلية القوائم المالية للمقارنة):

الجدول (١١/٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأقل درجة وأعلى درجة والرتبة لقابلية القوائم المالية للمقارنة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	اقل درجة	اعلي درجة	الرتبة
١	يؤدي تطبيق القيمة السوقية الجارية الى ملاءمة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.	2.066	0.753	0.567	1	5	7
٢	ان تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة القابلة للتحقق بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة.	1.978	0.726	0.527	1	4	8
٣	يوفر مبدأ التكلفة التاريخية درجة كبيرة من الموضوعية في القياس، حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية.	2.286	0.855	0.732	1	4	2
٤	يوفر مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة التنبؤ بالتدفقات النقدية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.	2.110	0.791	0.625	1	4	6
٥	تمكن البيانات المستندة الى اساس القيمة السوقية الجارية المستخدمين من اجراء المقارنات الزمنية والمكانية اللازمة لعمل التحليلات المالية.	2.209	0.805	0.649	1	4	4
٦	تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة لأول مرة يحقق خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المعدة على اساس صافي القيمة القابلة للتحقق.	2.198	0.952	0.906	1	4	5
٧	توفر البيانات المالية المستندة الى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.	2.220	0.959	0.919	1	5	3
٨	ان التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، والتي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة.	2.374	1.013	1.025	1	5	1
	المعدل العام	2.180	0.857	0.744	1	5	

ويظهر الجدول (١١/٤) التكرار والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للأسئلة اتجاه قابلية القوائم المالية للمقارنة ، ويلاحظ من واقع هذا الجدول ما يلي:

١- حصلت الفقرة (٨) قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغت (٢,٣٧٤) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) وأعلى قيمة (٥).

٢- حصلت الفقرة (٢) على أدنى المتوسطات الحسابية فقد بلغت (١,٩٧٨) ، بينما بلغت اقل قيمة (١) واعلى قيمة (٤).

٣- ووفقاً لما تقدم يتبين من معطيات الجدول (١٢) ان المعدل العام للوسط الحسابي للبعد كان (٢,١٨٠) ، بينما بلغت أقل قيمة (١) وأعلى قيمة (٥).

ثانياً: نتائج اختبار فروض الدراسة.

يُعد إختبار الفروض أحد الوسائل التي تفيد في تحليل البيانات والتخطيط والتنبؤ وإتخاذ القرار، ولاختبار صحة الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) بإستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)لمعرفة العلاقة بين متغيرات **(القياسات البديلة للقيمة العادلة)** ومتغير **(قابلية القوائم المالية للمقارنة).**

كما تم إستخدام الإنحدار المتعدد المدرج والبسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل **(القياسات البديلة للقيمة العادلة)** على المتغير التابع **(قابلية القوائم المالية للمقارنة).**

الفرضية الرئيسية الأولى:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياسات البديلة للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة".

ويتفرع منها الفروض الفرعية التالية:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي القيمة القابلة للتحقيق وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

٤- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

تحليل علاقات الارتباط بين أبعاد الدراسة:

يهدف هذا التحليل الى إختبار علاقة الإرتباط بين أبعاد الدراسة الرئيسة والفرعية وعلى مستوى عينات البحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

ويتم فيها تحديد العلاقة بين متغيرات القياسات البديلة للقيمة العادلة لعينات البحث باعتبارها المتغيرات المستقلة **(Independent)** والمتغير التابع قابلية القوائم المالية للمقارنة **(Dependent).**

جدول (١٢/٤)

نتائج تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لعينة الدراسة

المحاور		الارتباط	التكلفة التاريخية	صافي القيمة القابلة للتحقيق	القيمة السوقية الجارية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	قابلية القوائم المالية للمقارنة
القياسات البديلة للقيمة العادلة	التكلفة التاريخية	Pearson Correlation		.848**	.714**	.786**	.816**
		Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
		N		91	91	91	91
	صافي القيمة القابلة للتحقيق	Pearson Correlation			.826**	.811**	.844**
		Sig. (2-tailed)			.000	.000	.000
		N			91	91	91
	القيمة السوقية الجارية	Pearson Correlation				.853**	.826**
		Sig. (2-tailed)				.000	.000
		N				91	91
	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	Pearson Correlation					.851**
		Sig. (2-tailed)					.000
		N					91
قابلية القوائم المالية للمقارنة		Pearson Correlation	.816**	.844**	.826**	.851**	
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
		N	91	91	91	91	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)=

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)=

ويتضح من الجدول السابق (١٢/٤) ما يلي:

١- الفرض الفرعي الاول " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة".

يشير الجدول (١٢/٤) الى ان هناك علاقة ارتباط معنوية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة لدى عينات الدراسة، حيث إن مستوى الدلالة لاختبار معامل الارتباط لبيرسون اقل من قيمته عند مستوى معنوية (α=0.05) ، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (٠,٨١٦) وهي اكبر من القيمة الجدولية لمعامل ارتباط بيرسون ، وهذه النتيجة تعني انه كلما تمكنت من التحكم في التكلفة التاريخية كلما كان ذلك مؤشراً على السير بالاتجاه الصحيح في قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وبذلك يمكن للباحث ان يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بانه" **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة**".

٢- الفرض الفرعي الثاني " لا توجد علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة إحصائية بين صافي القيمة القابلة للتحقق وقابلية القوائم المالية للمقارنة".

يشير الجدول (١٢/٤) الى أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين صافي القيمة القابلة للتحقيق وقابلية القوائم المالية للمقارنة لدى عينات الدراسة حيث ان مستوى الدلالة لاختبار معامل الارتباط بيرسون اقل من قيمته عند مستوى معنوية (α=0.05) ، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (٠,٨٤٤) وهي اكبر من القيمة الجدولية لمعامل ارتباط بيرسون ، وهذه النتيجة تعني انه كلما تمكنت من التحكم في صافي القيمة القابلة للتحقيق كلما كان ذلك مؤشراً على السير بالاتجاه الصحيح في قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وبذلك يمكن للباحث ان يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بانه " توجد علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة إحصائية بين صافي القيمة القابلة للتحقيق وقابلية القوائم المالية للمقارنة".

٣- الفرض الفرعي الثالث " لا توجد علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة".

يشير الجدول (١٢/٤) الى ان هناك علاقة ارتباط معنوية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة لدى عينات الدراسة حيث ان مستوى الدلالة لاختبار معامل الارتباط لبيرسون اقل من قيمته عند مستوي معنوية (α=0.05) ، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (٠,٨٢٦) وهي اكبر من القيمة الجدولية لمعامل ارتباط بيرسون ، وهذه النتيجة تعني انه كلما تمكنت من التحكم في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة كلما كان ذلك مؤشراً على السير بالاتجاه الصحيح في قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وبذلك يمكن للباحث أن يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بانه " **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة".**

٤- الفرض الفرعي الرابع "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة".

يشير الجدول (١٢/٤) الى ان هناك علاقة ارتباط معنوية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة لدى عينات الدراسة حيث ان مستوى الدلالة لاختبار معامل الارتباط لبيرسون اقل من قيمته عند مستوى معنوية (α =0.05) ، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (٠,٨٥١) وهي اكبر من القيمة الجدولية لمعامل ارتباط بيرسون

، وهذه النتيجة تعني انه كلما تمكنت من التحكم في القيمة السوقية الجارية كلما كان ذلك مؤشراً على السير بالاتجاه الصحيح في قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وبذلك يمكن للباحث ان يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بانه **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.**

ومما سبق يتضح للباحث انه يتم رفض الفرض الصفري العام ككل ويقبل الفرض البديل بانه " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القياسات البديلة للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة".

الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة"

ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

١- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

٢- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين صافي القيمة القابلة للتحقق وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

٣- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

٤- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

يتم في هذه المرحلة تقدير قيم المعلمات والتي على أساسها يمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة وذلك عن طريق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد المتدرج والانحدار الخطي البسيط وذلك لغرض قياس العلاقة الفعلية بين متغيرات القياسات البديلة للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة ومعرفة تأثير متغيرات القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة وايضاً معرفة اكثر المتغيرات المستقلة (القياسات البديلة للقيمة العادلة) (X) تأثيراً على المتغيرات التابعة (قابلية القوائم المالية للمقارنة) (Y)، وبعد إعتماد النماذج التي تعطي أعلى قوة تأثير تفسيرية من خلال الإعتماد على قيمة التحديد (R^2) والذي يوضح نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بالإضافة الى معامل التغيير المصحح ($\mathbf{R^{J2}}$) والذي يتم اعتماده في النماذج البسيطة.

اولاً: نتائج تقدير وتحليل النموذج القياسي المستخدم المتعدد:

ويتم فيها تحديد قوة التأثير بين المتغيرات **القياسات البديلة للقيمة العادلة** لعينات الدراسة باعتبارها المتغيرات المستقلة **(Independent)** والمتغيرات التابعة **قابلية القوائم المالية للمقارنة (Dependent).**

- حيث رمزت لمتغيرات القياسات البديلة للقيمة العادلة باعتبارها المتغيرات المستقلة **(Independent)** بالرمز **(X)**
- ورمزت للمتغيرات التابعة قابلية القوائم المالية للمقارنة **(Dependent)** بالرمز **(Y)**

وذلك باستناداً الى العلاقة التالية = $\mathbf{Y=F(X_1,X_2,X_3,X_4)}$

اولاً :الفرضية الثانية " **لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقياسات البديلة للقيمة العادلة وابعادها على قابلية القوائم المالية للمقارنة** ".

معامل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج للاستبيان:

تم إستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد المتدرج لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة القياسات البديلة للقيمة العادلة بأبعادها على درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة البحث كما موضح في الجدول رقم (١٣/٤) التالي:

الجدول رقم (١٣/٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المتغيرات	R	R2	الخطأ المعياري	قيمة ف	المعنوي
القياسات البديلة للقيمة العادلة	.903	.815	1.914	94.560	.000

من الجدول السابق لتأثير القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة كان التأثير بنسبة ٨١,٥% بمعامل تحديد (R=0.903) ، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى بأنها لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة الى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها، لذا يمكن للباحث أن يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بانه **يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقياسات البديلة للقيمة العادلة بأبعادها على قابلية القوائم المالية للمقارنة** ".

الجدول رقم (١٤/٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج لتأثير المتغيرات المستقلة للقياسات البديلة للقيمة العادلة بأبعادها ، على المتغير التابع قابلية القوائم المالية للمقارنة

المتغيرات	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	قيمة ت	المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
القياسات البديلة للقيمة العادلة	6.860	.734		9.351	.000
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	1.126	.074	.851	15.268	.000
صافي القيمة القابلة للتحقيق	.373	.069	.450	5.420	.000
القيمة السوقية الجارية	.298	.132	.226	2.250	.027
التكلفة التاريخية	.164	.074	.209	2.210	.030

يتضح من الجدول السابق (١٤/٤) إن المتغيرات المستقلة مجتمعة للقياسات البديلة للقيمة العادلة بأبعادها ذات علاقة معنوية مع المتغير التابع قابلية القوائم المالية للمقارنة وإنها ذات دلالة احصائية حيث بلغت قيمة الثابت (٦,٨٦٠) وقيمة t المقابلة (٩,٣٥١) ومستوى معنوية (٠,٠٠) مما يعني إن قيمة الثابت في المعادلة ذات أثر معنوي في المتغير التابع ، كما تبين النتائج إن المتغير المستقل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (X_4) ذو أثر قوي ومعنوي حيث بلغت قيمة معاملة (١،١٢٦) وقيمة t المقابلة (١٥،٢٨٦) ومستوى معنوية (٠,٠٠) ، وكذلك المتغير المستقل الثاني صافي القيمة القابلة للتحقق (X_2) ذو أثر قوي ومعنوي حيث بلغت قيمة معاملة (٠،٣٧٣) وقيمة t المقابلة (٥,٤٢٠) ومستوى معنوية (٠,٠٠)، وكذلك المتغير المستقل الثالث القيمة السوقية الجارية (X_3) ذو أثر قوي ومعنوي حيث بلغت قيمة

معاملـه (٠,٢٩٨) وقيمـة t المقابلـة (٢,٢٥٠) ومسـتوى معنويـة (٠,٠٢٧) ، وكـذلك المتغيـر المستقل الاول التكلفة التاريخية (X_1) ذو أثر قوي ومعنوي حيث بلغت قيمة معاملة (٠,١٦٤) وقيمة t المقابلة (٢,٢١٠) ومستوى معنوية (٠,٠٣٠) ، كما تبين قيمة **(Beta)** الاهمية النسبية لكـل متغيـر وتبـين أن المتغيـرات المسـتقلة المتعلقـة باسـتراتيجيات التسـويق منفـردة ذات دلالـة إحصائية .

ومما سبق يمكن للباحث ان يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بانه " **يوجد تـأثير معنـوي ذو دلالـة إحصـائية للقياسـات البديلـة للقيمـة العادلـة بأبعادها على قابلية القوائم المالية للمقارنة** ".

ثانياً: الفروض الفرعية:

١. الفرض الفرعي الاول: **لا يوجد تـأثير معنـوي ذو دلالـة إحصـائية للتكلفـة التاريخيـة علـى قابلية القوائم المالية للمقارنة.**

جدول (١٥/٤)

تحليل التباين (ANOVA) للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي

مصادر الاختلاف	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل التحديد المعدل R2	معامل التحديد المعدل RJ2	درجة الحرية	قيمة ف	مستوي الدلالة
التكلفة التاريخية	.816	.666	.662	90	177.372	.000

من النتائج السابقة للجدول (١٥/٤) يتضح ما يلي:

إن قيمة معامل الإرتباط بلغت (٠,٨١٦) وهي قيمة عالية ، ويستدل من قيم معامل التحديد (R2) إن بعد التكلفة التاريخية يفسر أعلى تأثير نسبته (٦٦,٦%) من التغيير الذي يحصل في قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة الدراسة وباقي التغيرات تفسره متغيرات عشوائية أخرى خارج نطاق الدراسة الحالية، ومن هنا يتم ثبوت أن النموذج معنوي صالح للتنبؤ والتفسير عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك استناداً الى قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١٧٧,٣٧٢) وقيمة مستوى الدلالة بلغت (٠,٠٠) وهي اقل من مستوي المعنوية (٠,٠٥).

ولمعرفة قيمة معامل المتغير المستقل ومعامل الثابت وقيمة مستوى الدلالة لهم يتضح من الجدول التالي:

جدول (١٦/٤)

اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي

المتغيرات	معامل الانحدار b		Beta	قيمة ت	مستوي الدلالة
التكلفة التاريخية	معامل الثابت	8.131		10.878	.000
	X_1	.642	.816		

يتبين ان المتغير المستقل التكلفة التاريخية ذو علاقة معنوية مع التغير التابع وذو دلالة إحصائية لعينات الدراسة بحيث بلغت قيمة الثابت (٨,١٣١) وبلغت للمتغير نفسة (٠,٦٤٢) وقيمة t المقابلة (١٠,٨٧٨) لمستوى معنوية (٠,٠٠) مما يعني أن المتغير المستقل التكلفة التاريخية ذو أثر معنوي على المتغير التابع ويمكن كتابة معادلة الاختبار على النحو التالي:

Y=8.131+0.642 (X)

ومن هنا يستنتج إنه كلما زاد الإهتمام بالتكلفة التاريخية وحدة واحدة زاد مستوى الأداء الكلي بمقدار (٠،٦٤٢) لذلك يمكن القول بأن أثر التكلفة التاريخية في قابلية القوائم المالية للمقارنة يزاد بقوة التكلفة التاريخية لعينة الدراسة.

ومن هنا يمكن للباحث أن يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بأنه "**يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتكلفة التاريخية على قابلية القوائم المالية للمقارنة**"

٢. الفرض الفرعي الثاني: **لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لصافي القيمة القابلة للتحقق على قابلية القوائم المالية للمقارنة.**

جدول (١٧/٤) تحليل التباين (ANOVA) للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي

مصادر الاختلاف	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل التحديد المعدل R2	معامل التحديد المعدل RJ2	درجة الحرية	قيمة ف	مستوي الدلالة
صافي القيمة القابلة للتحقق	.844	.712	.709	90	220.245	.000

من النتائج السابقة للجدول (١٦/٤) يتضح ما يلي:

إن قيمة معامل الإرتباط بلغت (٠,٨٤٤) وهي قيمة عالية ، ويستدل من قيم معامل التحديد (R2) ان بعد صافي القيمة القابلة للتحقق يفسر أعلى تأثير نسبته (٧١,٢%) من

التغيير الذي يحصل في قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة البحث وباقي التغيرات تفسره متغيرات عشوائية اخرى خارج نطاق الدراسة الحالية.

ومن هنا يتم ثبوت أن النموذج معنوي وصالح للتنبؤ والتفسير عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك استناداً الى قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٢٢٠,٢٤٥) وقيمة مستوى الدلالة بلغت (٠,٠٠) وهي اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥).

ولمعرفة قيمة معامل المتغير المستقل ومعامل الثابت وقيمة مستوى الدلالة لهم يتضح من الجدول التالي.

جدول (١٨/٤)

إختبار معاملات الإنحدار الخطي البسيط للفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي

المتغيرات	معامل الانحدار b		Beta	قيمة ت	مستوي الدلالة
صافي القيمة القابلة للتحقق	معامل الثابت	7.899		11.477	.000
	X_1	.701	.844		

يتبين إن المتغير المستقل صافي القيمة القابلة للتحقق ذو علاقة معنوية مع التغير التابع وذو دلالة إحصائية لعينات الدراسة بحيث بلغت قيمة الثابت (٧,٨٩٩) وبلغت للمتغير نفسة (٠,٧٠١) وقيمة t المقابلة (١١,٤٧٧) لمستوى معنوية (٠,٠٠) مما يعني إن المتغير المستقل صافي القيمة القابلة للتحقق ذو أثر معنوي على المتغير التابع ويمكن كتابة معادلة الإختبار على النحو التالي:

Y=7.899+0.701 (X)

ومن هنا يستنتج إنه كلما زاد الاهتمام بصافي القيمة القابلة للتحقق وحدة واحدة زاد مستوى الأداء الكلي بمقدار (0.701) لذلك يمكن القول بأن أثر صافي القيمة القابلة للتحقق في قابلية القوائم المالية للمقارنة يزاد بقوة صافي القيمة القابلة للتحقيق لعينة الدراسة.

ومن هنا يمكن للباحث أن يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بأنه "**يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لصافي القيمة القابلة للتحقق على قابلية القوائم المالية للمقارنة**".

٣. الفرض الفرعي الثالث: **لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقيمة السوقية الجارية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.**

جدول (١٩/٤)

تحليل التباين (ANOV) للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي

مصادر الاختلاف	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل التحديد المعدل R2	معامل التحديد المعدل RJ2	درجة الحرية	قيمة ف	مستوي الدلالة
القيمة السوقية الجارية	.826	.682	.679	90	191.231	.000

من النتائج السابقة للجدول (١٩/٤) يتضح ما يلي:

إن قيمة معامل الارتباط بلغت (٠,٨٢٦) وهي قيمة عالية ، ويستدل من قيم معامل التحديد (R2) ان بعد القيمة السوقية الجارية يفسر اعلى تأثير نسبته (٦٨,٢%) من التغيير الذي يحصل في قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة الدراسة وباقي التغيرات تفسره متغيرات عشوائية أخرى خارج نطاق الدراسة الحالية.

ومن هنا يتم ثبوت أن النموذج معنوي وصالح للتنبؤ والتفسير عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك استناداً الى قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (١٩١,٢٣١) وقيمة مستوى الدلالة بلغت (٠,٠٠) وهي اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥).

ولمعرفة قيمة معامل المتغير المستقل ومعامل الثابت وقيمة مستوى الدلالة لهم يتضح من الجدول التالي.

جدول (٢٠/٤)

اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي

المتغيرات	معامل الانحدار b		Beta	قيمة ت	مستوي الدلالة
القيمة السوقية الجارية	معامل الثابت	6.789		8.357	.000
	X_3	1.089	.826		

يتبين ان المتغير المستقل القيمة السوقية الجارية ذو علاقة معنوية مع التغير التابع وذو دلالة احصائية لعينات الدراسة بحيث بلغت قيمة الثابت (٦,٧٨٩) وبلغت للمتغير نفسة (١,٠٨٩) وقيمة t المقابلة (٨,٣٥٧) لمستوى معنوية (٠,٠٠) مما يعني ان المتغير المستقل القيمة السوقية الجارية ذو اثر معنوي على المتغير التابع ويمكن كتابة معادلة الاختبار على النحو التالي:

Y=6.789+1.089(X)

ومن هنا يستنتج إنه كلما زاد الإهتمام بالقيمة السوقية الجارية وحدة واحدة زاد مستوى الأداء الكلي بمقدار (١,٠٨٩) لذلك يمكن القول بأن أثر القيمة السوقية الجارية في قابلية القوائم المالية للمقارنة يزاد بقوة القيمة السوقية الجارية لعينة البحث.

ومن هنا يمكن للباحث أن يرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل بأنه " **يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقيمة السوقية الجارية على قابلية القوائم المالية للمقارنة**".

٤. الفرض الفرعي الرابع: **لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.**

جدول (٢١/٤)

تحليل التباين (ANOVA) للفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي

مصادر الاختلاف	معامل الارتباط البسيط (r)	معامل التحديد المعدل R2	معامل التحديد المعدل RJ2	درجة الحرية	قيمة ف	مستوي الدلالة
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	.851	.724	.721	90	233.097	.000

من النتائج السابقة للجدول (٢١/٤) يتضح ما يلي:

ان قيمة معامل الارتباط بلغت (٠,٨٥١) وهي قيمة عالية ، ويستدل من قيم معامل التحديد (R2) إن بعد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة يفسر أعلى تأثير نسبته (٧٢,٤%) من التغيير الذي يحصل في قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة الدراسة وباقي التغيرات تفسره متغيرات عشوائية اخرى خارج نطاق الدراسة الحالية.

ومن هنا يتم ثبوت أن النموذج معنوي وصالح للتنبؤ والتفسير عند مستوي دلالة (٠,٠٥) وذلك استناداً الى قيمة (ف) المحسوبة والبالغة (٢٣٣,٠٩٧) وقيمة مستوى الدلالة بلغت (٠,٠٠) وهي اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥).

ولمعرفة قيمة معامل المتغير المستقل ومعامل الثابت وقيمة مستوى الدلالة لهم يتضح من الجدول التالي:

جدول (٢٢/٤)

إختبار معاملات الإنحدار الخطي البسيط للفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي

المتغيرات	معامل الانحدار b		Beta	قيمة ت	مستوي الدلالة
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة	معامل الثابت			9.351	.000
	$X_٤$	1.126	.851		

يتبين أن المتغير المستقل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ذو علاقة معنوية مع التغير التابع وذو دلالة إحصائية لعينات الدراسة بحيث بلغت قيمة الثابت (٦,٨٦٠) وبلغت للمتغير نفسة (١,١٢٦) وقيمة t المقابلة (٩,٣٥١) لمستوى معنوية (٠,٠٠) مما يعني إن المتغير المستقل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ذو أثر معنوي على المتغير التابع ويمكن كتابة معادلة الاختبار على النحو التالي:

Y=6.860+1.126(X)

ومن هنا يستنتج إنه كلما زاد الاهتمام بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وحدة واحدة زاد مستوى الاداء الكلي بمقدار (١،١٢٦) لذلك يمكن القول بأن أثر القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في قابلية القوائم المالية للمقارنة يزاد بقوة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لعينة البحث.

ومن هنا يمكن للباحث أن يرفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بأنه "**يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على قابلية القوائم المالية للمقارنة**".

ملخص الدراسة

تعرض الباحث فى هذه الدراسة إلى كل من نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، فتبين أن لكل منهما مزاياة وعيوبه وهناك أيضاً آراء معارضة وآراء مؤيدة لكل منهما، ويختلف كل من نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة في طرق التقييم ولكن يبقى الهدف من وراء كل من النموذجين واحداً، وهو تقييم عناصر القوائم المالية بدقة دون أخطاء أو تعقيد لتحقيق القوائم المالية لهدفها التي أُنشأت من أجلة وإضفاء المزيد من الشفافية والمصداقية عليها

وتطرقت كذلك الدراسة لمداخل التقييم وفقاً لنموذج القيمة العادلة ،وأهم مدخلات تقييم القيمة العادلة، وايضاً تم التطرق إلى بدائل قياس القيمة العادلة للأصول والخصوم، فاختيار بديل التقييم الذى يحقق هذه المزايا يجب أن يتفادى أخطاء التوقيت وأخطاء وحدة القياس ويحقق المصداقية والملاءمة للمستخدمين.

ومن خلال المقارنة والتقييم بين كلً من نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة، أتضح أن نموذج التكلفة التاريخية يحتوي على أخطاء في القياس ,التوقيت ، وتبين أن نموذج القيمة العادلة يحتوى على أخطاء وحدة قياس وأخطاء توقيت ولكن بدرجة أقل من نموذج التكلفة التاريخية، وتطرقت الدراسة ايضاً الى التعرف على معايير المحاسبة الدولية والامريكية والمصرية وكذلك معايير التقارير الدولية عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية ومدى توافر خاصتى الملاءمة والمصداقية فى المعايير المحاسيبة عن القيمة العادلة وأثرها على تقييم بنود القوائم المالية .

وتضمنت الدراسة اربعة فصول، تناول الفصل الاول أُسس ومعايير القياس المحاسبي وعلاقتها بالقيمة العادلة كأحد بدائل القياس، وتم التطرق الى مفهوم القياس المحاسبي بصفة عامة والتطور التاريخي له وكذلك اسس تقييم بدائل القياس المحاسبي والمفاضلة بينها وعلاقتها بالقيمة العادلة ومن ثم اطار واركان القياس المحاسبي وخطوات عملية القياس المحاسبي، كما تناول الفصل ايضا اهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ومدى اتصافه بالدقة والموضوعية والملاءمة، مرورا بصفات واساليب القياس المحاسبي وانواعه وادواته وشروطه، وكذلك موضوعية القياس واشكال ومصادر التحيز فيه.

وتناول الفصل الثاني دراسة تحليلية لمحاسبة القيمة العادلة مقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية في ضوء المعايير المحاسبية، والتعرف على مفهوم كل منهما، كذلك تم التعرف على مبدأ القيمة العادلة واثره على القياس المحاسبي وعملية المقارنة واتخاذ القرارات، وكذلك تم التعرف على المعايير المحاسبية ذات العلاقة بتطبيق مفهوم القيمة العادلة ومنها المعايير الدولية والمعايير

الأمريكية والمعايير المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية(IFRS) وتم التعرف في هذا الفصل على مداخل قياس القيمة العادلة والمقارنة بين هذه المداحل وايهما افضل في التطبيق بالنسبة للأدوات المالية، وتم التعرف ايضا على المفاهيم المختلفة المعبرة عن القيمة العادلة والممثلة لها في الفكر المحاسبي

وتناول الفصل الثالث أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية وعلى قابليتها للمقارنة، حيث تم التعرف على مفهوم واهداف وخصائص القوائم المالية ومعايير اعدادها وكذلك انواعها، واثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية وعلى قابليتها للمقارنة ودور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتم التعرف على اهمية خاصية القابلية للمقارنة واهمية توافر عدة شروط فيها ومقارنة القوائم المالية محلياً ودولياً.

وتناول الفصل الرابع الدراسة التطبيقية ونتائجها حيث تمثلت اهداف الدراسة التطبيقية في:

اولاً: معرفة العلاقة بين القياسات البديلة للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:-

١. معرفة العلاقة بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة
٢. معرفة العلاقة بين صافي القيمة القابلة للتحقق وقابلية القوائم المالية للمقارنة
٣. معرفة العلاقة بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة
٤. معرفة العلاقة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

ثانياً: معرفة تأثير القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة

ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:-

١. معرفة تأثير التكلفة التاريخية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
٢. معرفة تأثير صافي القيمة القابلة للتحقق على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
٣. معرفة تأثير القيمة السوقية الجارية على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
٤. معرفة تأثير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

النتائج:

١. تشير نتائج الدراسة بان عملية التقدير المحاسبي ترتبط بحالة عدم التأكد والتقدير الشخصي وهذا فيه احتمال كبير لتعرضها للأخطاء، وقد يكونُ لهذهِ الأخطاء تأثير كبير على واقع البيانات المحاسبية، ولكن من الممكنِ أن يتجاوز المحاسب هذه الأخطاء إذا أستخدم في عمليةِ التقديرِ، الأسسُ والأساليبُ العلميةُ الملائمة، مثل المؤشرات الإحصائية أو الرياضية واستطاع أن يعتمد على أسانيد وأدلة علمية.

٢. تشير نتائج الدراسة بان من الصعوبة بمكان القضاء على التحيز الناشئ من قواعد القياس، ولكن من السهولة القضاء على التحيز الناشئ بسبب القائم بعملية القياس، وهذه الأمور هي من أهم الأمور التي تؤدي إلى نقص موضوعية القياس المحاسبي.

٣. لابد وان يتم قياس القيمة العادلة في ظل سوق كفؤه وذلك من اجل عدم الوقوع في تلاعب المديرين في تقدير القيمة العادلة، واذا لم يكن هناك سوق كفء يتم الاعتماد على اسعار السلع القابلة للمقارنة، واذا لم تتواجد تلك الاسعار فيتم الاعتماد على تقديرات داخلية، ويجب ان تكون تلك التقديرات محكمة الجودة والرقابة من قبل لجنة المعايير المحاسبية حتى لا يتم التلاعب بقائمة المركز المالي.

٤. لا تتحقق قابلية القوائم المالية للمقارنة دون أن يكون هناك ثبات في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية للمنشأة، حيث أن الثبات في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية أمر ضروري لابد منه.

٥. توجد علاقة ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة

٦. توجد علاقة ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين صافي القيمة القابلة للتحقيق وقابلية القوائم المالية للمقارنة

٧. توجد علاقة ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة

٨. توجد علاقة ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة

٩. توجد علاقة ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين القياسات البديلة للقيمة العادلة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

١٠. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للقياسات البديلة للقيمة العادلة بأبعادها على قابلية القوائم المالية للمقارنة وبلغ حجم التأثير نسبة ٨١,٥% بمعامل تحديد (R=0.903) .

١١. حصل قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على اعلى تأثير حيث بلغت قيمة معاملة (١،١٢٦) وقيمة t المقابلة (١٥،٢٨٦) ومستوى معنوية (٠,٠٠) ، وجاء قياس صافي القيمة القابلة للتحقيق ثاني اقوى المتغيرات تأثيرا بدلالة معنوية بلغت قيمة معاملة (٠،٣٧٣) وقيمة t المقابلة (٥,٤٢٠) ومستوى معنوية (٠,٠٠)، ثم قياس القيمة السوقية الجارية ذو أثر قوي ومعنوي حيث بلغت قيمة معاملة (٠,٢٩٨) وقيمة t المقابلة (٢,٢٥٠) ومستوى معنوية (٠,٠٢٧) ، ثم التكلفة التاريخية اخر القياسات تأثيرا بدلالة معنوية بلغت قيمة معاملة (٠,١٦٤) وقيمة t المقابلة (٢,٢١٠) ومستوى معنوية (٠,٠٣٠).

١٢. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التكلفة التاريخية وقابلية القوائم المالية للمقارنة حيث بلغ قيم معامل الارتباط بلغ (٠,٨١٦) وهي قيمة عالية ، ويستدل من قيم معامل التحديد (R2) ان بعد التكلفة التاريخية يفسر اعلى تأثير نسبته (٦٦,٦%) من التغيير الذي يحصل في قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة البحث.

١٣. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين صافي القيمة القابلة للتحقيق وقابلية القوائم المالية للمقارنة حيث بلغ قيم معامل الارتباط بلغ (٠,٨٤٤) وهي قيمة عالية ، ويستدل من قيم معامل التحديد (R2) ان بعد صافي القيمة القابلة للتحقيق يفسر اعلي تأثير نسبته (٧١,٢%) من التغيير الذي يحصل في قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة البحث.

١٤. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين القيمة السوقية الجارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة حيث بلغ قيم معامل الارتباط بلغ (٠,٨٢٦) وهي قيمة عالية ، ويستدل من قيم

معامل التحديد (R2) ان بعد القيمة السوقية الجارية يفسر اعلي تأثير نسبته (٦٨,٢%) من التغيير الذي يحصل في قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة البحث

١٥. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة حيث بلغ قيم معامل الارتباط بلغ (٠,٨٥١) وهي قيمة عالية ، ويستدل من قيم معامل التحديد (R2) ان بعد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة يفسر أعلى تأثير نسبته (٧٢,٤%) من التغيير الذي يحصل في قابلية القوائم المالية للمقارنة لعينة البحث

التوصيات:

١- الاهتمام بإجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية وذلك بهدف التعرف على تأثير وانعكاسات نماذج القياس والتقويم المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية .

٢- العمل على توفير قواعد استرشادية توضح آلية قياس وتطبيق القيمة العادلة، مما يزيد من موثوقية القيمة العادلة، من خلال التخفيض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، في ظل عدم وجود سوق كفؤه.

٣- ضرورة توخي الحياد والحذر والدقة من قبل القائمين بإجراءات تقييم القيمة العادلة للأصول والالتزامات ، وضرورة ترسيخ مفهوم القيمة العادلة ومزايا تطبيقها ومداخل تقييمها لدى القائمين والعاملين في سوق الاوراق المالية.

٤- تحديد طرق ثابتة ومفهومة في المعايير المحاسبية لتقييم الاصول والالتزامات بالقيمة العادلة ، ووضع مداخل ثابتة للتقييم بالقيمة العادلة في حالة غياب السوق الكفء، ودراسة المشكلات المختلفة التي تعيق تطبيق نموذج القيمة العادلة من قبل خبراء المعايير ومحاولة وضع الحلول الملائمة لمعالجة هذه المشاكل.

المراجع

قائمة المراجع

اولا: مراجع باللغة العربية:

- ـــــــــــــــــــــــــــــ **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية** ، الجزء الأول ، عمان ، الأردن ،٢٠١٣.
- ـــــــــــــــــــــــــــــ **المحاسبة عن القيمة العادلة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- ـــــــــــــــــــــــــــــ **موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**، الجزء الثالث، الادوات المالية، الدار الجامعية، ٢٠٠٨.
- ابراهيم، احمد علي، حجازي، د/ وفاء يحيى احمد، **قراءة القوائم المالية**، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، القاهرة، ٢٠١١ www.pdffactory.com.
- ابراهيم، رحاب عماد الدين محمد، تأثير استخدام القيمة العادلة للأصول عند توريق الديون على تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض، دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.
- ابو الخير، مدثر طه، التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة في اسواق المال العربية، **المجلة العلمية، التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الاول، العدد الثاني، ٢٠٠٩.
- أبو زر، عفاف اسحق، المحاور الرئيسية باستخدام مفهوم القيمة العادلة في اطار معايير المحاسبة الدولية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، ٢٠٠٧.
- أبو ناصر، محمد، وآخرون، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، النظرية والعملية**، الجزء الأول،عمان،الأردن،٢٠١٣.

- احمد، سيد محمد السيد، العلاقة بين تطبيقات مفهوم القيمة العادلة والأزمات المالية ، دراسة مسحية ميدانية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.
- آدم، صالح حامد محمد على، الركابي، محمد عثمان سليمان، أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة ميدانية، **رسالة دكتوراه**، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٩.
- الاسدي، احمد ابراهيم عبد الحسين، **تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القياس والافصاح المحاسبي في العراق**، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، بحث مقدم الى مجلس الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، لنيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد، العراق، ٢٠١٠.
- بركة، حنان، محمودي، نجوى، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدوليةIAS/ IFRS، دراسة حالة النظام المحاسبي الماليSCF**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،٢٠١٣.
- البشتاوي، سليمان حسين، المبيضين، أحمد محمد، تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الاردنية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، العدد الاول، يناير ، ٢٠٠٨.
- بن تومي، بدرة، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية(IAS/ IFRS) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ، دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف ١، الجزائر، ٢٠١٣.
- بن رحمون، سليم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٣.

- بن مالك، محمد حسان، غوالي، محمد بشير، اثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، دراسة تطبيقية، **مجلة الباحث**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد، ١٥، ٢٠١٥.
- بن هجيرة، جميلة، اثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية، دراسة حالة: مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير(BATI SUD)، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،٢٠١٣.
- بو حفص، قويدري، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في ولايتي ورقلة والوادي، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،٢٠١٤.
- بو خالفة، وسيلة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣.
- التمي، خالد غازي ، **مدى توفر أخلاقيات وقواعد السلوك لمهنة محاسبة التكاليف ومتطلبات التفعيل**، المؤتمر العلمي السنوي السادس، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة، ٢٠٠٦ .
- تهامي، عز الدين فكري، المحاسبة عن القيمة العادلة في اطار المعايير المحاسبية وانعكاساتها في الازمة المالية العالمية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثالث والعشرون، العدد الاول، ٢٠٠٩.
- الجباري، تانيا قادر عبدالرحمن فتاح، تأثير بعض القواعد المحاسبية العراقية على تحليل القوائم المالية ، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المختارة في العراق، **رسالة ماجستير**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٢.
- الجعارات، خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية**، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

- الجعارات، خالد، الطبري، محمود ، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد الرابع والثلاثون، العراق، ٢٠١٣.
- جليل، كمال مصطفى، **الإفصاح والقياس المحاسبي للسندات والقروض وإجراءات التدقيق**، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية العراقية، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، بغداد، العراق، ٢٠٠٩.
- جمعه، هوام، آدم، حديدي، **أثـــر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإســـــلامية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا، ٢٠١٣.
- الحجيات، بلال محمد داوود، الموضوعية في القياس والتوصيل المحاسبي دراسة انتقاديه للنظام المحاسبي الموحد في العراق، **رسالة ماجستير**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ٢٠١٠.
- حسام الدين، الدايرة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية، دراسة ميدانية لعينة من المهنيين و الاكاديميين في المحاسبة بولاية ورقلة، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣.
- حلس، د. سالم عبدالله، جربوع، د. يوسف محمود، **تأثير استخدام أساس التكلفة التأريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة**– دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين، ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية–غزة، ٢٠٠٧.
- الحلو، عدلي زهير عمر، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) "الاعتراف والقياس"(دراسة ميدانية)، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ،غزة ، فلسطين، ٢٠٠٩.
- حماد، طارق عبد العال ، **التقارير المالية** ،الدار الجامعية ، ٢٠٠٥

- حمد، محمد معتصم ابراهيم، النجيب، اسماعيل محمد، بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية(بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بحري)_عمادة البحث العلمي، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان، ٢٠١٥.
- حمدون، حارث راشد، القياس المحاسبي الملائم لتحديد قيمة الموجودات الخاضعة للزكاة دراسة في شركات مختارة، **رسالة ماجستير**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٠.
- حنا، نسيم يوسف، مشاكل القياس والافصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات مساهمة مختارة من محافظة نينوى، **رسالة ماجستير**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٦.
- الحيالي، وليد ناجي ، **نظرية المحاسبة**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠٠٧.
- داود، عادل محمد أمين محمد، أثر القيمة العادلة في القوائم المالية الفترية على أسعار الأسهم– دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٣.
- دسوقي، د. عبدالمحسن محمد، **أهمية خاصية القابلية للمقارنة في القوائم المالية المنشورة للشركات**، جريدة اخبار الخليج، الجريدة اليومية الأولى في البحرين، العدد : ١٢٨٢٥ – السبت ٤ مايو ٢٠١٣ م.
- الزعبي، يامن خليل ، القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير** ،جامعة اليرموك، ٢٠٠٥.
- زعطوط، محمود محمد ناجي، أثر اختلاف بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الاوراق المالي على ملائمة المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٧.
- زهران، عماد حسني محمد، مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

- الزوبعي، سالم عواد هادي، تأثير قيود القياس المحاسبي في القوائم المالية وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات،(دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية المساهمة)، **رسالة دكتوراه**، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، بغداد، ٢٠١٠.
- سابا، ماجد ماهر فهيم، مدى قابلية معايير اعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين، دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨.
- سالم، فضل كمال، مدى اهمية القياس والافصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية واثره على اتخاذ القرارات المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨.
- سرور، عاصم محمد احمد، **دراسة تحليلية للمعيار IFRS 13 قياسات القيمة العادلة**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٣.
- السعبري، ابراهيم عبد موسى، زيد عائد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، العراق، ٢٠١٣.
- السعدي، ابراهيم خليل حيدر، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الأصول، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الحادي والعشرون، ٢٠٠٩.
- السعدي، إبراهيم خليل حيدر، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الاصول، **مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الحادي والعشرون،. العراق، ٢٠٠٩.
- السعيدي، جبار دخيل معلة، **مدى كفاية النظم والمعايير المحاسبية المحلية في القياس والإفصاح عن الحصص في المشروعات المشتركة بحث تطبيقي في الشركة العامة للسمنت العراقية**، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة

القانونية، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، بغداد، العراق، ٢٠١٠.

- سلمان، عامر محمد، احمد، رزكار علي، تحديات القياس المحاسبي للموجودات غير الملموسة لنشوء قيمة اضافية للشركة وسبل مواجهتها، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد٢١، العدد٨٥، ص ص٤٢٤- ٤٥٢، العراق، ٢٠١٥.
- سلمان، عامر محمد، عوجه، حسنين كاظم، نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة بالتطبيق –على شركة الألبسة الجاهزة المساهمة المختلطة، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد١٨، العدد٦٩، ص ص٣٣٣ – ٣٥١، العراق، ٢٠١٢.
- سليم، احمد سليم محمد، مشكلات القياس المحاسبي للقيمة العادلة للوحدة الاقتصادية لترشيد القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.
- سليمان، سعيد، **القيمة العادلة ما لها وما عليها**، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، هيئة مهنية محاسبية دولية، الاردن، ٢٠١١.
- سويد، بسمة ، " دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي التكلفة التاريخية – القيمة العادلة، دراسة ميدانية " لعينة من المهتمين بالمحاسبة في مناطق ، ورقلة – الوادي غرداية – الجزائر العاصمة، **رسالة ماجستير** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، ٢٠١٢ .
- شاهين، علي عبدالله، **النظرية المحاسبية**، اطار فكري تحليلي وتطبيقي، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١١.
- الشرع، مجيد جاسم، تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي، دراسة تطبيقية على المصارف الاردنية، **المجلة العربية للإدارة**، الاردن، العدد الاول، ٢٠١٠.
- شريم، ابراهيم احمد عبدالله ، تقييم وتطوير النظام المحاسبي للبنوك الاسلامية اليمنية في ظل مدخل القيمة العادلة، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، ٢٠١١.

- شعيب، شنوف، اسماء، زاوى ، " **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية** ، المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٩ ، ص٥٤-٩٦.
- صالح، رضا إبراهيم ،" أثر معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة الملية العالمية "، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد (٢) المجلد رقم (٤٦) يوليو ٢٠٠٩ ، ص ص١-٥١.
- الصايغ، عماد سعد محمد، محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية، دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الرابع، الجزء الاول، ٢٠١١.
- صلاح، حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، **رسالة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.
- الصياد، علي محمد علي، أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى اسعار الاسهم في البورصة المصرية، **المجلة العلمية، التجارة والتمويل**، كلية التجارة ، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٣.
- طرطار، احمد، عبد العال، منصر، **مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الاعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المؤتمر الدولي الاول، ٢٠١٢.
- العبادي، مصطفى راشد ، "إطار مقترح لمراجعة القياس و الإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية – دراسة اختبارية ، **المجلة العلمية، التجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٧- ٣١٧.
- العبادي، مصطفى راشد ، **مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة، السعودية لبني القيمة العادلة أساسا للقياس والإفصاح والمراجعة في القوائم المالية**، محاضرة ،كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- عبد اللطيف، شادو،٢٠١٤، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، IAS/IFRS، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية

لمدينة ورقلة، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

- عبد المالك، زين، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام. المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة الحراش، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس*، الجزائر،٢٠١٤.
- عدس، نائل، نور، **عبد الناصر، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة،** المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٦.
- عريف، نورة ، إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام التكلفة التاريخية ، دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، ٢٠١١.
- عطيفة، حمدي أبو الفتوح، **منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية**، القاهرة ، دار النشر الجامعي، ٢٠٠٢.
- علاوي، خضير مجيد، القياس والافصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة- بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الانشائية- مساهمة مختلطة، **مجلة جامعة بابل**، العلوم الانسانية، المجلد ٢٢، العدد ٦، العراق، ٢٠١٤.
- عواد، روحي وجدي عبد الفتاح، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، **رسالة ماجستير**، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٠.
- عوجه، حسنين كاظم، القياس والإفصاح عن القيم العادلة لصافي اصول الوحدة الاقتصادية وأهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق- على عينة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **رسالة ماجستير** ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١١.

- عوض، أمال محمد محمد، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في أطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، جامعة بني سويف، المجلد الاول، العدد الاول، ٢٠١٣.
- الغندور، مصطفى عطية ، **دراسات متقدمة في المحاسبة الادارية والتكاليف منهجية التحليل الكمي للمعلومات المحاسبية**، الجزء الاول، كلية التجارة، جامعة المنصورة، بدون ناشر،٢٠١٣.
- فلوح، صافي، د/حسن، عيسى هاشم، محاسبة القيمة العادلة في شركات التامين، دراسة تطبيقية، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٣، العدد ١، دمشق، سوريا، ٢٠١١.
- القاضي، حسين، د. حمدان مأمون، **نظرية المحاسبة**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الناشر مديرية الكتب والمطبوعات، سوريا، ٢٠١٣.
- القريشي، سعد رشيد مهدي، **دور القوائم المالية المعدلة في ظل إقتصاد جامح التضخم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة** (دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العربية للاستثمارات الصناعية)، بحث مقدم الى عمادة المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، لنيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد ، العراق، ٢٠٠٦.
- القصاص، أحمد محمد سليم، دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية" مع دراسة تطبيقية "، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥.
- كمال عبد السلام علي حسن وآخرون، **نظرية المحاسبة**، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- لايقة، رولا كاسر ، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار، **رسالة ماجستير**، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا ، ٢٠٠٨.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية** ، إصدار (٧) ، مطابع الشمس ، عمان، ٢٠٠١.

- المجهلي، ناصر محمد علي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، (دراسة حالة مؤسسة اقتصاديه)، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر "باتنة"، الجزائر، ٢٠٠٩.
- محدادي، لبنى، أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية، دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، ٢٠١٤.
- محمد، احلام جمال صادق، المحاسبة عن القيمة العادلة بين المعايير والتطبيق ودورها في الازمة العالمية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٢٠١٤.
- محمد، جيوار احمد سالار، أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها دراسة على عينة من المستخدمين في منظمات بمحافظة اربيل، **رسالة ماجستير**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٦ .
- محمد، محمد كمال الدين عبد الرحمن، " أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية "، **مجلة الشروق للعلوم التجارية**، العدد الثاني يونيو، ٢٠٠٨، ص٢١٧-٢٤٣.
- محمد، نه خشين جمال، تأثير نتائج قياس القيمة العادلة في تقييم الاداء بالتطبيق على مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، **رسالة ماجستير**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق، ٢٠٠٨.
- محمود، بكر ابراهيم، اجراءات القياس والإفصاح المحاسبي الدولية عن الملكية الفكرية ومدى امكانية تطبيقها في البيئة العراقية، **رسالة ماجستير**، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق،٢٠٠٧.
- محمود، نجلاء عباس، **إجراءات مراقب الحسابات للتحقق من صحة القياس المحاسبي في النشاط الزراعي**، بحث تطبيقي كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق، ٢٠٠٩.
- مطر، محمد ، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٤.

- مطر، وآخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات** ، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ١٩٩٦.
- المعاضيدي، هدى سالم حسين مرعي، التعددية في أغراض التكلفة ودورها في دقة القياس المحاسبي، دراسة تطبيقية على كلية الحدباء الجامعة، **رسالة ماجستير**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٦.
- **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** – الجزء أ– إطار المفاهيم والمتطلبات ،٢٠١٢.
- **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ،المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠٠٣.
- **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**،٢٠٠٨،٨٧٩، مجموعة ابو غزالة.
- **معهد الدراسات المصرفية**، القوائم المالية، السلسلة الخامسة، العدد التاسع، الكويت، ٢٠١٣.
- معيار المحاسبة المصري رقم "١" ، **عرض القوائم المالية**.
- الملّاح، شيرين شوقي السيد، اطار مقترح لمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات في الاوراق المالية، "دراسة ميدانية"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٣.
- المنجي، أشرف محمد فاروق، أثر الإفصاح المحاسبي عن الضرائب المؤجلة على مدى قابلية القوائم المالية للمقارنة "بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥.
- الناغي، **محمود السيد دراسات في نظرية المحاسبة** ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،المنصورة، ٢٠١١.
- نجم، عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٠ .
- نصر، عبد الوهاب، د/ شحاته سيد شحاته، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار العلوم الاكاديمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- الهواش، أبو بكر محمد، نحو ميثاق أخلاقي لمهنة المعلومات في الوطن العربي ، **مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية** ، المجلد (٢) ، العدد (١)، ٢٠٠٥.

- الوتّار، صادق عبد الجبار كرم، دور ألمدقق الخارجي في التحقق من موضوعية قياس التقديرات المحاسبية و كفاية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ظل المعايير الدولية، **رسالة دكتوراه**، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٧.
- ياسين، زهير خضر، القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، **مجلة المنصور**، العدد ١٤ خاص، بغداد، العراق، ٢٠١٠.
- يونس، خالد عبد الرحمن جمعة، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم ""دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة' فلسطين، ٢٠١١.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية:

- AL-Dalabeeh. A., Zeaud, H., " Accounting System and Their Role in the Measurement and Cost Thrifting in Public Shareholding Industrial Companies in Jordan"**, International Jordan of Business and Management**, Vol. 7, No.12, 2012.
- Aljedaibi and Talal,2014, "Fair Value Measurement and Islamic Financial Institutions: the Shariah Perspective and the Case of Saudi Banks" A Thesis Submitted for the **Degree of Doctor of Philosophy,** Faculty of Economics and Management, Royal Holloway, University of London, July.
- Al-Khadash, Husam Aldeen & Modar Abdullatif, Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in the Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan, **Jordan Journal of Business Administration,** Vol.5, No.4, 2009.
- Bagaeva, Alexandra. "An examination of the effect of international investors on accounting information quality in Russia." **Advances in Accounting** 24.2 (2008): 157-161.
- Belkaoui, Ahmed Riahi, **Accounting Theory**, 5th Edition, Thomson Learning, London, United Kingdom, 2004.
- Belkaoui, Ahmed Riahi, **Behavioral Management Accounting**, First Publish, Quorum Books, London, United Kingdom, 2002.

- Bessong, Peter Kekung and Charles, Effiong, Coparative analysis of Fair Value and historical cost accounting on reported profit:a study of selected manufacturing companies in Nigeria , department of accounting, faculty of management sciences, University of Calabar, Nigeria, p 132,1-18 ,2012.
- Biel stein, Suzanne, 2005, " Accounting for servicing Rights and Fair Value Option Projects ", Financial Institution Accounting Committee, Available at www.fmsinc.org.
- Cairns D., Massoudi D., Taplin R., Tarca A., "IFRS Fair Value Measurement and Accounting Policy Choice in the United Kingdom and Australia", The British Accounting Review, Vol. 43, 2011.
- Carroll, T.J., Linsmeier, T.J. and Petroni, K.R. (2005), The reliability of fair value versus historical cost information: evidence from closed end mutual funds. **Journal of Accounting, Auditing and Finance**.
- Chaudhry and Toll, 2015,"**The Debate Over the Use of Fair Value Measurements**", Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards, Published, Gohn Wiley and Son, Inc.
- Chea .A.C., Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements, **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 2 No.20; November 2011.
- Choudhary p., "Evidence on differences between recognition and disclosure A Companion of Impute to estimate fair values at Employee stock options", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.5, Iss.1-2,2011.
- Christensen, Hans B. and Nikolaev, Valeri. (2012). "Does fair value Accounting for non-Financial Assets pass The Market test?" The University of **Chicago Booth School of Business** , Vol. 18, Issue 3, pp 734-775.
- Dan bolt, J, and Ress, WA, "Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions", Working Paper, Department of Accounting and Finance University of Glasgow.2004.

- Eric C. Wen , "The Value Relevance of the Fair Value Hierarchy of FASB 157",_Unpublished **PH.D** thesis , University of Hawai‘i at Mānoa ,p52, 2012.
- Financial Accounting Standards Board, Qualitative Characteristics of Accounting Information, No. 2, Op. Cit, P.4.
- Gergiou O, & Jack L**, ''In Pursuit of Legitimacy A history Behind Fair Value Accounting'' ,**The British Accounting Review, Vol. 43, Iss. 4, 2011.
- Gus De Franco, et.ul,2011: The Benefits of statement compatibility, E. copy available at: http://ssm.com.
- Herrmann, Don & Others, The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and Equipment, 2005, Available:(www.ssrn.com).
- Hirst, Eric, Patrick k.Hopkines, James M.Wahlen,2004, " Fair value, income measurement, and bank analysts' risk and valuation judgments", **The Accounting Review**, Vo1.79,pp453: 472 .
- Hodder, Leslie D., Patrick E. Hopkins, and Katherine Schipper. **"Fair value measurement in financial reporting**" ,Foundations and Trends in Accounting 9 (2014).
- Jones S., Finly A., **''Have IFRS Made A difference to Intra-Country Financial Reporting''**, the British Accounting Review, Vol. 43, Is. 1, 2011.
- Kieso, D. Jerry Weygandt, and T. Warfield, "**Intermediate Accounting'',** 11th Edition, New York: Johan Wiley & Sons, Inc., 2005.
- Lefebvre, Rock and Simon ova, Elena, and Scarlat, Mihaela., (2009), Fair Value Accounting: The Road to Be Most Travelled, Certified General Accountants Association of Canada.
- Li .S. Fair Value Accounting and analysts Information Quality : The Effect of SAFA 157 ,Working Paper, University of Illinois at Urbana-Champaign,2010.
- Lqhal, M.Z., T.U.,Mulcger, 2007. International Accounting – A Global Perspective, Masson OH: South Western Collage Publishing.
- Luax, Christian & Christian Leuz, Did Fair value Accounting Contribute to Financial Accounting Crisis?, **Journal of Economic Perspectives**, Vol. 24, No. 1, Winter 2010.

- Milburn, J.A., 2008. "**The relationship between fair value, market value, and efficient markets''**, Accounting Perspectives .
- Price water house Coopers ,'' International Accounting Standards: Similarities and Difference IAS,US GAAP and UK GAAP www.pwcglobl.com.England and wales,'',2001, P46-47.
- Sarbapriya Ray, Relevance of Fair Value Accounting: An Appraisal, University of Calcutta, India, 2012,p 1-7.
- Schroeder, Richard G., Myrtle Clark, and Jack M. Cathey. **''Accounting Theory and Analysis''**, John Wiley & Sons, New York, 2011**.**
- Shaffer, Sanders. Evaluating the impact of fair value accounting on financial Institutions: Implications for accounting standards setting and bank supervision. 2011.
- Skoda .G, Miroslav. G and Juraj. D, 2014, "Fair Value in Accounting and Financial Crisis – Five Years After ,Advances in Environmental Science and Energy Planning", advances environment science and energy planning ,pp. 180- 189.
- Weygand T, J.J, D.E. Kieso and P.D. Kimmel, **"Financial Accounting",** John Wiley and Sonce, Inc, 5th Edition: 2006.
- Willis, D.W, 2002 , " Financial Assets and liabilities Fair value or Historical cost ", **Financial Accounting Standard Board** ,Pp.1:16.
- Yaikin, Y., Demir V., Demir D., **''International Financial Reporting Standards**" (IFRS) and the Development of Financial Reporting Statements in Turkey", Research in Accounting Regulation, Vol. 20, 2008.
- Zhang .Y., "Fair Value Accounting as Instrument of Neoliberalism in China", **P.H.D**., the University of Wollongong, 2012.
- Zyla, Mark L., "**Fair Value Measures – Practical Guidance and Implementation'',** John Wiley & Sons, Inc, USA, 2010.

- www.mediafire.com/?kn53svjmvi4bjdz 23/12/2015 4:23 pm.
- www.ao-cademy.org/docs/Nadharyat%20almuhasaba-1.pdf
- www.accouting.blogspot.co.il/2014/12/blog-ost_6.html.
- www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a0/a00.docw 4/12/2015 6:51
- www.up.top4top.net/fileuser-80459-5.html
- http://up.top4top.net/downloadf-top4top_c37b50d9411-pdf.html
- http://up.top4top.net/fileuser-80459-5.html
- http://up.top4top.net/downloadf-top4top_605fc7b3152-pdf.html
- http://www.agouniversity.com/index.php/ 12-06-30-17.html.
- http://www.accdiscussion.com/t6099.
- www.FASB.ORG Financial Accounting Standards Board.
- http://www.accdiscussion.com/t6100/.
- http://www.accdiscussion.com/t359/.

الملاحق

كلية التجارة
قسم المحاسبة

استمارة استبانة

الاخ الفاضل / الاخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بأجراء دراسة بعنوان" **اثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة**" – دراسة تطبيقية" ونظراً لخبراتكم العملية في هذا المجال، يأمل الباحث التكرم في المساهمة في هذه الدراسة وذلك من خلال قيامكم باستيفاء هذه القائمة، وأن الباحث يعتمد على تعاونكم في ملئ هذه القائمة استناداً لآرائكم الشخصية المبنية على اساس الواقع الفعلي.

ويود الباحث أن يوضح لسيادتكم أن ما تقدمونه من معلومات وأراء سيكون موضع السرية التامة ولن يستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

إشراف
الاستاذ الدكتور
سامي عبد الرحمن عبد العظيم قابل
استاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة المنصورة

الباحث
فرج غضيب هندي الجُمَيلي

٢٠١٦م

معلومات عامة :

يرجى التكرم بوضع (√) حول البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية: -

١ –الجنس:

❐ ذكر ❐ أنثى

٢–العمر:

❐أقل من ٣٠ سنة ❐ ٣٠إلى أقل من ٤٠ سنة ❐٤٠ إلى أ قل من ٥٠ سنة ❐أكثر من ٥٠ سنة

٣–المؤهل العلمي :

❐ دبلوم ❐ بكالوريوس ❐ ماجستير ❐ دكتوراه

❐ اخرى تذكر.....

٤–التخصص:

❐ محاسبة ❐ إدارة أعمال ❐إقتصاد ❐علوم مالية ومصرفية

❐ أخرى حددها.....

٥-عدد سنوات الخبرة:

❐ أقل من ٥ سنوات ❐ من ٥ –لأقل من ١٠ سنوات ❐١٠ –لأقل من ١٥سنة

❐ من ١٥ لأقل من-٢٠ سنة ❐ ٢٠ سنة فأكثر

٦- المسمى الوظيفي:

❐م. محاسب ❐ محاسب ❐ محاسب اقدم ❐ معاون مدير حسابات ❐مدير حسابات ❐مدير حسابات اقدم

رتب البدائل التالية حسب أفضلية إستخدامها في القياس المحاسبي من وجهة نظرك:

- ❒ التكلفة التاريخية
- ❒ صافي القيمة القابلة للتحقق
- ❒ القيمة السوقية الجارية
- ❒ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة

١- على فرض تفضيلك للتكلفة التاريخية ماهي العوامل التي دعتك الى تفضيل هذا البديل

ت	الدرجة / العوامل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
		٥	٤	٣	٢	١
١	تعد التكلفة التاريخية من اكثر ادوات القياس المحاسبي استخداماً وهذا يعود لسهولة تقييد عناصر القوائم المالية وفق هذه الاداة من قبل المهنيين.					
٢	التكلفة التاريخية اكثر موثوقية بسبب: خلوها من الاخطاء والتحيز، وعدم اعتمادها على التقديرات الشخصية للمحاسبين، وتعبيرها عن عمليات حدثت فعلاً وليست تنبؤيه.					
٣	استخدام التكلفة التاريخية كأساس للتسجيل المحاسبي لإنه يوفر بيانات موضوعية وقابلة للتحقق.					
٤	التكلفة التاريخية ذات قدرة محدودة في مجال التنبؤ والتقييم الارتدادي خاصة في ظل ظرف التغير العام في مستوى الاسعار.					
٥	اهمال مبدأ التكلفة التاريخية لظاهرة التضخم ساهم في عرض القوائم المالية بصورة مظللة.					
٦	يعاب على التكلفة التاريخية عدم ملاءمة المعلومة المحسوبة على اساسها مما جعلها محل انتقاد المجتمع المحاسبي.					

٢- على فرض تفضيلك لصافي القيمة القابلة للتحقق ماهي العوامل التي دعتك الى تفضيل هذا البديل

ت	الدرجة / العوامل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
		٥	٤	٣	٢	١
١	يؤدي تطبيق صافي القيمة القابلة للتحقق الى ملاءمة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.					
٢	يحقق تطبيق صافي القيمة القابلة للتحقق خاصية التوقيت المناسب لاستخدام المعلومات المالية لإنها تعكس اخر تقييم عادل لبنود المركز المالي.					
٣	يؤدي تطبيق صافي القيمة القابلة للتحقق خاصية التغذية العكسية للمعلومات المالية.					
٤	يؤدي تطبيق صافي القيمة القابلة للتحقق خاصية القيمة التنبؤية بالمركز المالي والاداء المستقبلي للمنشأة.					
٥	يعتمد تطبيق صافي القيمة القابلية للتحقق على الاجتهادات والاحكام الشخصية للمحاسب ولهذا فان نتائج القياس تختلف باختلاف المعارف والخبرات الشخصية.					
٦	تساعد البيانات المالية بموجب صافي القيمة القابلة للتحقق مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم.					

٣- على فرض تفضيلك للقيمة السوقية الجارية ماهي العوامل التي دعتك الى تفضيل هذا البديل

ت	الدرجة / العوامل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
		٥	٤	٣	٢	١
١	تتفق القيمة السوقية الجارية مع المعايير المحاسبية.					
٢	تأخذ القيمة السوقية الجارية في الاعتبار تقلبات الاسعار.					
٣	تعبر القيمة السوقية الجارية عن القيمة الحقيقية للاستثمارات المتداولة .					
٤	تعتبر القيمة السوقية الجارية اكثر ملاءمة لمتخذي القرارات من مستخدمي القوائم المالية.					
٥	اخرى يرجى ذكرها.....					

٤- على فرض تفضيلك للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ماهي العوامل التي دعتك الى تفضيل هذا البديل

ت	الدرجة / العوامل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
		٥	٤	٣	٢	١
١	تعبر القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة عن سعر السوق الجاري .					
٢	تعتبر معلومات التدفقات النقدية اكثر ملاءمة لمتخذي القرار ات من المستثمرين.					
٣	يوفر هذا المدخل معلومات تفيد في التنبؤ بالتدفقات النقدية للاستثمارات المالية المتداولة.					
٤	يوفر هذا المدخل معلومات تعبر عن تقييم المركز المالي وقابلية المنشأة للاستمرار في نشاطها.					
٥	اخرى يرجى ذكرها.....					

التساؤلات الخاصة بقابلية القوائم المالية للمقارنة

ت	الدرجة / العوامل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
		٥	٤	٣	٢	١
١	يؤدي تطبيق القيمة السوقية الجارية الى ملاءمة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.					
٢	ان تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة القابلة للتحقق بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة.					
٣	يوفر مبدأ التكلفة التاريخية درجة كبيرة من الموضوعية في القياس، حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية.					
٤	يوفر مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة التنبؤ بالتدفقات النقدية وقابلية القوائم المالية للمقارنة.					
٥	تمكن البيانات المستندة الى اساس القيمة السوقية الجارية المستخدمين من اجراء المقارنات الزمنية والمكانية اللازمة لعمل التحليلات المالية.					
٦	تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة لأول مرة يحقق خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المعدة على اساس صافي القيمة القابلة للتحقق.					
٧	توفر البيانات المالية المستندة الى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.					
٨	ان التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، والتي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة.					

مع تحيات الباحث

Mansoura University
Faculty of Commerce
Accounting Department

The Impact Of Alternative Measures Of Faire Value on the Comparability of Financial Statements

''An Empirical Study''

By

Faraj Khdhaib Hendi

Supervisor

.Prof. Dr

Sami Abdul Rahman Kabel
Professor of Accounting and Auditing
Faculty of Commerce
Mansoura University

2016

Abstract

Central Library **Thesis Abstract**

College	Commerce	**Department**	Accounting	**Call No.**	
Author	Faraj Khdhaib Hendi	**Degree**	Master	**Date**	
Title	The Impact Of Alternative Measures Of Faire Value on the Comparability of Financial Statements "An Empirical Study"				

Abstract

The present study aimed to examine the impact of alternative measurements of fair value on the ability of financial statements to compare and see the effect of each of the (historical cost and net realizable value, market value under way, and the present value of expected cash flows) as an alternative measurement of the fair value on the ability of financial statements to compare.

The study found that there is the influence of measurements alternative to fair value the ability of the financial statements for comparison, as the study found to get the focus of the present value of expected cash flows on top of the effect of reaching a transaction value (1.126) and the value of t interview (15.268) and the level of significance (0.00), came axis of the net realizable value is the second most powerful variables impact in terms of the moral value of the treatment (3.73) and the value of t interview (5.230) and the level of significance (0.00), then the focus of the current market value, with a strong and significant effect as the value of transaction (0.298) and the value of t interview (2.250) and the level of significance (0.027), then the historical cost another interlocutor impact in terms of the moral value of the treatment (0.164) and the value of tinterview (2.210) and the level of significance (0.030) .kzlk no significant effect statistically significant alternative to the measurements of the fair value of the combined dimensions (historical cost, and net realizable value, the current market value, the present value of expected cash flows) the ability of financial statements to compare the volume of influencing the proportion of 81.5% by a factor identification (R = 0.903

Keywords

Accounting measure fair value, and financial statements, comparability.

Summery

Introduction:

Since the beginning of the twentieth century, economists and accountants realized the extent of the damage inflicted by changes in market prices in the historical values of the elements that appear in the financial statements, so most researchers became in the field of economy, calling for assessing assets on the basis of relevant current cost information, not in accordance with the historical cost of the entrance, so in order to maintain the stability of the capital of the entity and the rights of shareholders and investors.

As a result of the wave of change in the prices at which the industrialized world has seen in the seventies of the last century, it became the financial statements of the financial position and results of operations do not appear in accordance with the economic realities, so considering that the financial information disclosed in the financial statements have been prepared, influenced by the principles of accounting and hypotheses. Including the historical cost basis, which ignores changes in the (prices of the other two (Mohammed, 1.2014).

I have used historical cost for several decades as a principle Bags measurable accounting, then emerged from the call by using the entrance of the fair value through all of the International Accounting Standards Board (IASB) and the US Financial Accounting Standards (FASB) by issuing many of the accounting standards and adjusted, which focuses on content at the entrance to the fair value. (Saleh, 1.2009).

The fact that the historical cost, which represents the actual reality of the event as it happens the moment of exchange, is not in doubt in the accuracy and validity of the moment of acquisition or acquisitions, but also to question the integrity of the principle appears after acquisitions or event occurs, as the recorded value become a thing of the past, which deviates a little or a lot the current value for any reason. Where the economic conditions are changing and volatile permanently movement dynamic, and changing purchasing power of the cash generating unit change these conditions in different situations, and here began criticism did not end with the principle of historical cost and then was heading to the use of the entrance to the fair value (navigator, 2013.1).

As a result, local and international accounting bodies began to look for an alternative to cover the gaps resulting from the application of historical cost in the entrance, where it was switching to the entrance of the fair value of which became the basis and measure an important measurement and disclosure when the accounting treatment of financial operations. The back of this shift clearly in most of the international accounting standards, which named it after that International Financial Reporting Standards International standards for financial reporting (IFRS), and that the use of the entrance to the fair market value when evaluating financial instruments in accordance with international accounting standards, gave the accounting information recipe sincere representation and relevance to the decisions of

stakeholders, including that convenience is one of the basic qualitative characteristics of accounting information, and even accounting information be useful in decision-making, it is strengthening the relevance distant objective for individuals estimates that using market prices when measuring the value of assets as a neutral party is not in the interests of a class at the expense of another category, gives a clearer picture of the financial position of the entity and realism, as it is expected that the application of the entrance to the fair value result in a fundamental role in avoiding defects historical cost entrance, and improve financial reporting in the financial reports, and the provision of accounting information useful in rationalizing investment decisions.

The problem of the study

The Financial Accounting performs a number of basic functions accorded the accounting measure for financial transactions, the second is the disclosure of these transactions, many accounting studies have addressed the problems associated with each of the measurement and disclosure of accounting, this study addresses the impact of alternative measurements of fair value on the ability of financial statements to compare and choose suitable entrance measurable accounting that can achieve this comparison.

Were several accounting measurement between the historical cost Historical Cost and replacement cost Amortized Cost and market value of ongoing Current methods Market Value and the present value of expected cash flows Present Value and net realizable value Net Realizable Value and other entry points, including the method, which met with acceptance in many organizations interested in the formulation of accounting standards financial terms of these organizations called for using a fair value method of fair value, as the main input for the measure, which sparked controversy when the trade-off between him and other alternative measurement methods.

It should be noted that the controversy between the mouths of the fair value and cost Altarueh- as more alternative entrances Cioaa- may be due to be met in the accounting information, and the most important of which Khasita convenience and reliability, one hand looks at historical cost as more reliable compared to fair value, and a private properties in cases where an active market for items that are meant measured using the fair value does not exist. However, on the other hand, it looks at fair value as more appropriate in light of the prevailing time of submission of the information, that is, they provide a more transparent financial information and economic circumstances, and since it cannot do without any of Kasiti convenience and reliability. In some periods or circumstances be preferred the entrance to the historical cost, and in the periods or other circumstances is the entrance to the fair value of preference, and some studies have tried to find a balanced solution between the two former entrances, some have called for the adoption of a mixed entrance combines the mouths of historical cost and fair value (Hammad, 2003).

It is worth noting that support for organizations interested in the formulation of financial accounting standards for the use of the entrance to the fair value in

accounting measurement does not mean the end of the controversy between the entrance to the fair value and other entry points, despite the expansion in the use of this approach, but it may owner of several problems with the emergence of other than the low reliability, perhaps including:-

1- The lack of agreement on the specific arrangement of the methods of measuring fair value in the absence of an active market
2- need the entrance to the fair value of many of the most in-depth studies that relate to the selection of the most appropriate means for discretion, which means increased effort and cost to achieve the required reliability may be more than the yield of the use of the fair value compared to other portlets.
3- exposure fair value for the sharp fluctuations in the item measurement replaced from time to time, which affects the stability of the financial results of the entity that uses the fair value measurement.
4- flexibility in many accounting treatments of standards that are interested in the fair value measurement is an opportunity for the administration of manipulating's profitability on the one hand and create a kind of confusion among users of financial statements of the other.
5- dispersed Gains and losses arising from changes in the fair value of net income, comprehensive income, according to many accounting treatments provided in financial accounting standards, making it difficult to compare the performance of action when a group of items measured at fair value evaluation.
6- The use of fair value leads to a vibration in some accounting concepts the authors and users of financial statements, such as the concept of caution.

As a result of problems associated with the use of the entrance to the fair value, and in particular the low reliability of the figures in the absence of an active market for the provision of measurement Mahal, occurrence of divergence of views on the implications of its use, and which ones impact on the transparency of financial statements, where you see some of the accounting studies that the use of value fair increase transparency levels even approaching the highest levels, (refer to (Herrmann, et al., 2002 & Azevedo, 2007) .

Many other studies and believes that the fair value, especially in the absence of an active market for the provision of measurement Mahal, creates a number of problems have an adverse effect on the transparency of financial statements (refer to: (Hernandez, 2004, & Danbolt; Rees, March2007), Hence, the feasibility of the entrance to the fair value assessment of needs for further study to reach a verdict and determine appropriate procedures and rules by which to activate the entrance to the fair value and solving problems to increase the transparency of financial statements levels in order to rationalize the decisions of investors in the stock market .

The divergence of views on the feasibility of fair value in achieving the goals set aside for it, namely the provision of appropriate and reliable accounting information so as to increase the transparency of the financial statements submitted by

the latest state of confusion among users of these lists in general and investors in the stock market in particular, and this confusion may have stemmed from the existence of problems in the understanding and interpretation of the information and figures prepared on a fair value basis, or may have stemmed from the exploitation of administration, especially in the facilities that put their leaves for trading on the stock market, the weaknesses or the use of fair value in order to bring their personal problems. (Mazze, et al., 2005) and then the matter needs further study to analyze the problems associated with the use of the entrance to the fair value, and doomed the effects of reflected on the users of financial statements decisions so that it can reach a number of decisions that maximize benefit derived from the use of the entrance to the fair value measurement to increase the transparency of financial statements levels provides information more transparent will help decision-makers on the investment decision-making governance (Kassem,2012.10).

In light of the above, the main question of the problem of the study is as follows
Do different alternative measurements of fair value impact on the viability of the financial statements for comparison in the same facility and other facility operating in the same activity?

The Importance of Studying

The importance of the study in the importance of measurement in accounting, because measuring the most important step for the preparation of financial statements and thus whenever the financial statements elements measured precisely and clearly the more quality information and thus make the most of this information.

The fair value approach provides the most appropriate alternative to the method of historical cost, colorful synonyms fair value, the multiplicity of views and opinions related to air conditioning conceptual approach to the fair value of view, it is the replacement cost of the ongoing into future net cash flows market value to net realizable value to other synonyms her the same general concept, but differ in the method of calculation.

The importance of this study is also of the importance of the theme of the fair value as a contemporary theme in the application of the terms of the financial investment, which is one of the main items in the financial statements, and this study adds to the literature by looking at the same issue a new system to test the effect of the measurements alternative to fair value of the facility on the portability the financial statements for comparison with other facilities operating in the same activity. As well as an increase in the definition of alternative measurements and the fair value and comparability and financial statements.

Objectives of The Study

In light of the nature of the problem that was displayed the main objective is to study the impact of alternative measurements of fair value on the ability of financial statements for comparison in order to improve the transparency of financial statements, as seen by users of financial statements in order to be a better alternative to the fair value measurement in order to rationalize the decisions of investors, as well as to identify on the concept of fair value, and set it apart from the historical cost and some of the pros and cons due to be pursued.

The study hypotheses

The study built on two Hypothesis:

The Main Hypothesis first:

There were no statistically significant differences between the alternative measurements of fair value and viability of the financial statements for comparison relationship Branching off from the main hypothesis first sub the following assumptions **:**

1- There were no statistically significant differences between the historical cost and the viability of the financial statements for comparison relationship.

2- a statistically significant relationship between the net realizable value does not exist to check the viability of the financial statements for comparison.

3- There is no statistically significant correlation between the ongoing viability of the financial statements of comparable market value

4- There are no significant differences between the present value of future cash flows, undiscounted and viability of the financial statements for comparison relationship.

The second main hypothesis:

There is no trace of the alternative measurements of fair value on the ability of financial statements to compare and branches off from the main hypothesis second sub following hypotheses.

1- No effect statistically significant between the historical cost and the viability of the financial statements for comparison.

2- No effect statistically significant between the net realizable value and viability of the financial statements for comparison.

3- No statistically significant effect of the ongoing viability of the financial statements of comparable market value.

4- No statistically significant effect of the expected present value and portability of financial statements to compare cash flows.

The study methodology:

The study relies on two approaches:

1- inductive approach: where are extrapolated aspects of the problem under study, and a review of previous studies based on scientific books, articles and papers published various periodicals on the subject of the study, whether in Arabic or in a foreign language.

2- deductive approach: Applied is the study will be performed by the researcher tested the hypothesis of the study statistically to determine whether they accept this hypothesis or not, through the design and analysis of the list of survey responses and draw conclusions.

Study plan :

To achieve the objectives of the study and in order to test the hypothesis, the researcher divided the rest of the contents of the study are as follows:

Chapter One: Principles and measurement standards of accounting and its relationship at fair value as a measurement alternatives.

Chapter Tow: Analytical Study of the accounting fair value compared to historical cost accounting in light of the accounting standards.

Chapter Three: The impact of fair value accounting on the qualitative characteristics of the financial statements and comparability.

Chapter Four: Applied study.